الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة

تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

–دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية–

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبتان:
- لعويرة عبلة
- معريوة أنيسة

إشراف الأستاذة:
فداوي أمينة

أعضاء لجنة المناقشة

1	الأستاذ: حيمران محمد	رئيسا
2	الأستاذة: فداوي أمينة	مشرفا ومقررا
3	الأستاذة: بشكيط سهام	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015 م

بسم الله الرحمان الرحيم

« ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا، فانصرنا على القوم الكافرين »

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية 287

إهداء

الحمد لله حمدًا كثيرا، أحمده وأشكره شكر المعترف بألائه، وأصلي وأسلم على صفوة أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وأوليائه.

إلى من طاعتهما طاعة له فقال عز وجل:« **وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا**» أدام الله عليهما نعمة الصحة والعافية، وبارك لهما في الدنيا والآخرة وجعل مثواهما الجنة.

إلى مصدر إلهامي ومبعث فخري واعتزازي

إلى إخواني: خالد، جلال، كمال، سيف الدين، عرفات، صلاح الدين.

إلى أخواتي: ياسمينة، سمية، صفاء.

إلى شريك حياتي: محمد.

إلى رفيقة دربي وزميلتي في العمل أنيسة.

إلى كل طلبة دراسات محاسبية وجبائية معمقة دفعة 2016.

إلى كل من نستهم مذكرتي ولم تنساهم ذاكرتي أهدي ثمرة جهدي.

عبلة

إهداء

إلى منار العلم إلى الأمني الذي علم العالمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم

إلى التي أهدتها الحياة التعب والحرمان أهدتني الدفء والحنان وكانت سندا لي في الحياة إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف إلى من علمتني أنه مع بزوغ كل فجر تتجدد نسمات الأمل وعلمتني بأنني خلقت للنجاح وليس للفشل إلى من رسمت من الابتسامة استراحة أمل تنير دربي " أمي الغالية حفظها الله ورعاها وأدام عليها الصحة والعافية".

إلى والد الذي إليه أشتاق وبذكر اسمه الدمع رقراق، كبرت والدي واليوم يوم تخرجي" أبي الغالي رحمه الله أن يتغمد روحه وأن يغفر له ويسكنه الفردوس الأعلى".

إلى أخي " قدور " الذي كان نعم الأخ والأب.

إلى بسمة أيامي وعطر أحلامي ومصدر إلهامي ومبعث فخري واعتزازي إخواني وأخواتي.

إلى كتاكيت العائلة من صغيرهم إلى كبيرهم.

إلى ابنة أخي رحمها الله سندس الغالية.

إلى عائلتي الثانية وأخص بالذكر زوجي المستقبلي " بلال ".

إلى نجمات العمر والصداقة إلى من قضيت معهن أحلى أيامي صديقاتي الغاليات.

إلى رفيقة دربي وزميلتي في العمل " عبلة "

إلى من قدم لي يد المساعدة من قريب ومن بعيد إلى من نساهم قلمي وتذكرهم قلبي.

أنيسة

شكر وعرفان

نشكر الله تعالى على نعمه الجليلة، أنه تبارك وتعالى أمدنا بالصحة والقوة وكان لنا عونا ودعما. نحمده عز وجل أنه وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات لإعداد هذه المذكرة ونرجو أن يكون ذخرا في ميزان الحسنات يوم القيامة.

ونشكر كل من تلقينا منه عملا صالحا أو عملا مفيدا لمواصلة مشوارنا الدراسي كما نشكر الأستاذة المشرفة " فداوي أمينة " لوقوفها معنا في الفترة الحرجة التي مررنا بها وعلى كل التوجيهات القيمة والنصائح النفيسة.

في الختام نشكر كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل ونتمنى النجاح والتوفيق لكل الطلبة الزملاء المتخرجين هذه السنة إنشاء الله.

فهرس المحتويات

شكر و عرفان.....I

فهرس المحتويات.....II

قائمة الجداول.....III

قائمة الأشكال.....IV

قائمة المختصرات.....V

قائمة الملاحق.....VI

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي.....**1**

تمهيد.....**2**

المبحث الأول: التطور المحاسبي والاتجاه نحو التوافق المحاسبي الدولي.....**3**

المطلب الأول: التطور التاريخي للمحاسبة، مفهومها، أهدافها.....**3**

المطلب الثاني: مفهوم التوافق المحاسبي الدولي، مزاياه ومبرراته.....**9**

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولي IAS/ IFRS.....**12**

المبحث الثاني: النظام المحاسبي في الجزائر من المخطط المحاسبي الوطني PCN نحو تبني النظام المحاسبي المالي SCF.....**17**

المطلب الأول: المخطط المحاسبي الوطني PCN كأول نظام محاسبي في الجزائر..... **17**

المطلب الثاني: النقلة النوعية من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.....22

المطلب الثالث: مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني، النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.....32

المطلب الرابع: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية ومتطلبات تفعيله.....34

خلاصة.....40

الفصل الثاني : الإطار النظري للتحليل المالي.....41

تمهيد..... 42

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي..... 43

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي.....43

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي، منهجيته ومعايير تطبيقه..... 47

المطلب الثالث: استخدامات التحليل المالي..... 50

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي للقوائم المالية..... 53

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية..... 53

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية..... 58

المطلب الثالث: نسب ومؤشرات مالية أخرى..... 65

المطلب الرابع: مقارنة بيان التغيرات واتجاهات القوائم المالية..... 67

خلاصة 70

الفصل الثالث: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.....71

تمهيد.....72

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي..... 73

المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية وحاجتهم من المعلومات المالية..... 73

المطلب الثاني: الفروض الأساسية، الخصائص النوعية والقيود على المعلومة المالية من منظور النظام المحاسبي المالي..... 74

المبحث الثاني: القوائم المالية كحلقة وصل بين النظام المحاسبي المالي ووظيفة التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.....78

المطلب الأول: القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي وما تحتويه من معلومات مالية..... 78

المطلب الثاني: القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي كضرورة حتمية لإتمام عملية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.....88

خلاصة.....92

الفصل الرابع : دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.....93

تمهيد.....94

المبحث الأول : تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية 95

المطلب الأول : نبذة عن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية..... 95

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.....97

المطلب الثالث : مراحل الإنتاج في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.....99

المبحث الثاني : عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية لسنتي 2011م و2012م وفق النظام المحاسبي المالي.....100

المطلب الأول : عرض القوائم المالية لسنتي 2011م و2012م وفق النظام المحاسبي المالي.....101

المطلب الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة الخزف الصحي خلال السنتين 2011م و2012م..... 105

خلاصة.....128

خاتمة.....129

المراجع.....132

الملاحق 139

الملخص 146

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المؤتمرات الدولية للمحاسبين	13
02	مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني	32
03	الحالات الممكنة لاحتياج رأس المال العامل	57
04	الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	79
05	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة	81
06	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة	84
07	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة	85
08	قائمة التغيرات في الأموال الخاصة	87
09	مراحل انجاز وحدة الخزف الصحي بالميلية	96
10	جدول الأصول لسنتي 2011 و 2012	101
11	جدول الخصوم لسنتي 2011 و 2012	102
12	جدول حسابات النتائج لسنتي 2011 و 2012	103
13	جدول تدفقات الخزينة لسنتي 2011 و 2012	104
14	الميزانية المختصرة لسنة 2011	105
15	الميزانية المختصرة لسنة 2012	106

16	التحليل الأفقي لجانب أصول ميزانية 2011/ 2012	**116**
17	التحليل الأفقي لجانب خصوم ميزانية 2011/ 2012	**118**
18	التحليل العمودي لجانب الأصول	**119**
19	التحليل العمودي لجانب الخصوم	**120**
20	التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج	**123**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مكونات النظام المحاسبي المالي	29
02	أنواع رأس المال العامل	55
03	القوائم المالية كحلقة وصل بين النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي	91
04	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي	97

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	الترجمة
GAAP	Generally accepted accounting principles.	المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.
IAS	International accounting Standards.	المعايير المحاسبية الدولية.
IFRS	International Financial Reporting Standards.	معايير التقرير المالي الدولية.
IASC	International Accounting Standards committee.	مجلس المعايير المحاسبية الدولية.
FASB	Financial Accounting Standards Board.	مجلس معايير المحاسبة المالية.
AICPA	American institute of certified public accountants.	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
PCN	Plan comptable national.	المخطط المحاسبي الوطني.
SCF	Système comptable financier.	النظام المحاسبي المالي.
CNC	Conseil National de la Comptabilité.	المجلس الوطني للمحاسبة.
IFAC	International federation of Accountants committee	إتحاد دولي للمحاسبين
IOSCO	International organization of securities commissions	هيئة عالمية مشرفة على الأسواق المالية
SCS	Société céramique sanitaire	مؤسسة الخزف الصحي
ECE	Enterprise céramique de l'Est	وحدة الخزف الصحي

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ميزانية المؤسسة لسنتي 2011 م و 2012 م	**140**
02	جدول حسابات نتائج المؤسسة لسنتي 2011 م و2012 م	**142**
03	قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة لسنتي 2011 م و2012 م	**144**

1 . مدخل الدراسة

تلعب محاسبة المؤسسة دورا هاما في قطاع الأعمال، فبفضلها يتم تسجيل وتبويب كافة الأحداث الاقتصادية المالية والغير مالية على شكل قيود محاسبية ومن ثم عرضها على شكل معلومات مالية مفصح عنها في القوائم المالية الموجهة لشريحة عريضة من المستخدمين الداخليين والخارجيين لتساعدهم على اتخاذ القرارات، وأبرز أولئك المستخدمين المستثمر الحالي والمرتقب.

بعد أن كان العالم مقسما إلى دول تطبق النظام المحاسبي الفرانكفوني ودول أخرى تطبق النظام المحاسبي الانجلوسكسوني، بدأ التفكير في توحيد النظم المحاسبية المطبقة من خلال ما يعرف بالتوافق أو التناغم المحاسبي الدولي، وذلك بتبني المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقرير المالي IAS/IFRS ، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي واكبت هذا التغيير تماشيا مع مواكبة فرنسا للتوحيد المحاسبي، فعرفت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تغييرا جذريا ونقلة نوعية من النظام المحاسبي على أساس المخطط المحاسبي الوطني PCN 1975م، نحو تبني النظام المحاسبي المالي SCF ابتداء من 2010م، هذا الأخير مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

وكنتيجة لتلك التغيرات في البيئة المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، صار لزاما على المؤسسة إعادة النظر في مختلف وظائفها ومدى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تلك الوظائف المتشعبة، ومن بين تلك الوظائف، وظيفة التحليل المالي، وتعد من بين أهم الأدوات المستعملة في مراقبة الأداء المالي للمؤسسة وتقييمه باستمرار، وكذا تحديد الاختلافات والصعوبات التي تواجهها ومن ثم معالجة النقائص لتحسين أداءها مستقبلا.

2 . إشكالية الدراسة وأسئلتها

لتحقيق هدف دراستنا قمنا بصياغة التساؤل الرئيسي للدراسة كما يلي:

" ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ ".

ويتفرع تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي؟ وكيف كانت النقلة النوعية من المخطط المحاسبي الوطني نحو النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ؟

- ما هو الإطار النظري للتحليل المالي ؟ وفيما تكمن مختلف أدوات التحليل المالي التي يستخدمها المحلل المالي في تحليل القوائم المالية للمؤسسة؟
- هل هناك أثر لتطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، ولاية جيجل؟

3 . أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد عيوب المخطط المحاسبي الوطني، بالإضافة إلى فهم الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ومدى ترابطه بالمعايير المحاسبية الدولية؛

- التعرف على وظيفة التحليل المالي في المؤسسة، والأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية، وكذا إبراز أهميته كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛

- التعرف على أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- اكتشاف أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، ولاية جيجل .

4 . أهمية موضوع الدراسة

تنبع أهمية دراستنا من أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلبية لأغراض التوافق المحاسبي الدولي من جهة، وكذا أهمية وظيفة التحليل المالي كآلية لتقييم أداء المؤسسة المالي من جهة أخرى، ما أثار الفضول في محاولة معرفة مستجدات النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني السابق، خاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية، المتضمنة للمعلومات المالية، ومدى أثر تطبيق هذا النظام المحاسبي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن ثم إسقاط دراستنا النظرية على واحدة من تلك المؤسسات وهي مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، ولاية جيجل.

5 . فرضية الدراسة

تمت صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

الفرضية العدمية: لا يوجد أثر لتطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، ولاية جيجل.

الفرضية البديلة: يوجد أثر لتطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، ولاية جيجل.

6 . حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة عموما على محاولة معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة واحدة من وظائف المؤسسة وهي التحليل المالي، كما اقتصرت الحدود الزمنية لدراستنا التطبيقية على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2011م إلى 2012م على اعتبار أنها فترة بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة الخزف الصحي، وأما الحدود المكانية لدراستنا فقد تمثلت في حالة الجزائر وبالضبط دراسة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

7. منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والوصول لأفضل الأساليب لمعرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تم اعتماد **المنهج الاستنباطي**، والذي يقوم على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بين متغيرين هما النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي.

8. صعوبات الدراسة

تتمثل الصعوبات التي واجهتها هذه الدراسة إجمالا في:

– تنازل المشرف عنا بدون سبب مقنع خلال الشهر الأخير من فترة التقييم، مما سبب لنا ارتباكا ومشاكل في العمل، وكلفنا عناء البحث عن مشرف آخر، في حين كان لابد أن يكون تركيزنا منصبا فقط على المراحل الأخيرة للمذكرة.

– صعوبة الحصول على المعلومات وخاصة في الجانب التطبيقي من طرف إدارة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، وهذا ما يعكس انعدام الإفصاح المحاسبي الكافي وبالتالي الشفافية في المؤسسات الجزائرية .

– قلة المراجع، خاصة فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي الجديدSCF .

9. الدراسات السابقة

أ. دراسة زكرياء بلهوان، 2011، الجزائر، بعنوان "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مطاحن بني هارون، فرجيوة، جيجل**"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات التي طرأت على مكونات القوائم المالية إثر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، وتم اختبار مجموعة من الفرضيات تتعلق بالجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني فيما يخص القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لتطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية والمالية في مطاحن بني هارون .

ب. دراسة إلياس بدوي، 2012 ، الجزائر، بعنوان "**دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS /IFRS) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية – دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير(BUTI –SUD) ، ورقلة**"[2].

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إسهامات تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية في معالجة آثار التضخم على القوائم المالية، وتم اختبار مجموعة من الفرضيات تتعلق بالقصور الذي كان يعاني منه المخطط المحاسبي الوطني هذا من جهة، ومن جهة أخرى التطور الذي شهد في المحاسبة على الصعيد الدولي أدت بها إلى إصلاح المنظومة المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى بعض الفروق الجوهرية بين إعداد القوائم المالية وفق النموذج التقليدي وبين إعداد القوائم المعالجة من آثار التضخم وفق النظام المحاسبي المالي، بما يؤثر على مدى صدق وملائمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.

ج. دراسة محمد سامي لزعر، 2012، الجزائر، بعنوان " **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة مؤسسة صيدال الأم**".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه، النظام المحاسبي المالي

---

[1] زكرياء بلهوان، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية و المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة جيجل، الجزائر، 2011 .

[2] إلياس بدوي، **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS / IFRS) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2012.

وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية وأخيرا مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، بحيث تم تطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية[1].

د. دراسة محمد كريوي، 2015، الجزائر، بعنوان " **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية**" .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيف تتم عملية التحليل المالي للقوائم المالية في ضوء النظام المحاسبي المالي، وتم اختبار مجموعة من الفرضيات للتوصل إلى نتيجة مفادها أن التوافق المحاسبي الدولي يهدف إلى إصدار معايير محاسبية دولية تؤدي إلى إعداد قوائم مالية تلبي حاجيات مختلف الأطراف بالمعلومات المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، و أن هذا الأخير قد سهل عمل المحلل المالي في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية ، جيجل [2].

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

هو اختيارنا فقط للفترة الزمنية الممتدة من 2011م إلى 2012م كفترة بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي لمعرفة أثره الدقيق على وظيفة التحليل المالي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

11. هيكل الدراسة

لإنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى أربعة فصول، وذلك كما يلي:

من خلال الفصل الأول " **الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي** " تناولنا مبحثين تمحور مجمل مضمونها حول النقاط التالية:

- تطور المحاسبة والاتجاه نحو التوافق المحاسبي الدولي
- النظام المحاسبي في الجزائر من المخطط المحاسبي نحو تبني النظام المحاسبي المالي.

من خلال الفصل الثاني " **الإطار النظري للتحليل المالي** " تناولنا مبحثين تمحور مجمل مضمونها حول النقاط التالية:

[1] محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012 .

[2] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015 .

- عموميات حول التحليل المالي.
- أدوات التحليل المالي للقوائم المالية.

من خلال الفصل الثالث " **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** " تناولنا مبحثين تمحور مجمل مضمونها حول النقاط التالية:

- الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

-.القوائم المالية كحلقة وصل بين النظام المحاسبي المالي ووظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

من خلال الفصل الرابع "**دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية**" تناولنا مبحثين تمحور مجمل مضمونها حول النقاط التالية:

- تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.
- عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية لسنتي 2011 و2012 وفق النظام المحاسبي المالي.

وفي خاتمة الدراسة حاولنا تثبيت مجموعة من النتائج والاقتراحات المرتبطة بالإشكالية التي تثيرها الدراسة، وذلك في حدود الإمكانات المتاحة لذلك، على أمل أن تتوفر فرص وظروف أفضل لدراسات معمقة مستقبلا لهذه الموضوعة العلمية.

تمهيد

عرفت الجزائر عدّة إصلاحات مند تسعينيات القرن الماضي تمحورت في مجملها حول العمل على انفتاح الاقتصاد الجزائري وإدماجه في الاقتصاد الدولي بهدف مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، فأصبح من الضروري إنشاء إطار جديد للمحاسبة يضمن استقلاليتها عن هيئة التشريع، وفي هذا السياق انطلقت سنة 2001م عمليات تعديل المخطط المحاسبي الوطني PCN الصادر في 1975م، وتدور هذه العمليات حول توجيه المحاسبة نحو تلبية احتياجات كافة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة خاصة والمستثمر على وجه الخصوص، وبذلك تبنت الجزائر خيار إعادة تشكيل نظام محاسبي جديد منبثق عن معايير المحاسبة الدولية يتفق معها إلى حد كبير من حيث الإطار المفاهيمي، طرق التسجيل والتقييم وعرض القوائم المالية، وقد استقر تاريخ أول تطبيق النظام المحاسبي المالي في الفاتح من جانفي 2010.

وعلى أساس ما تقدم، سنتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

- في المبحث الأول سيتم التطرق إلى تطور المحاسبة واتجاه الدول نحو التوافق المحاسبي الدولي، وذلك من خلال التطور التاريخي للمحاسبة، مفهومها، أهدافها، مفهوم التوافق المحاسبي الدولي، مزاياه، مبرراته، وكذا الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية.
- في المبحث الثاني سيتم التطرق إلى تطور النظام المحاسبي في الجزائر والنقلة النوعية من تطبيق المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: تطور المحاسبة والاتجاه نحو التوافق المحاسبي الدولي

لقد شهد العالم في العقود الماضية تطورات سريعة وواسعة شملت معظم المجالات أذيبت الحدود بين العديد من الدول، وأحدث التقدم العلمي الباهر ثورة في جميع المجالات، وظهرت التكتلات الاقتصادية التي سهلت عملية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذلك الأفراد بين الدول ذات الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة، ولقد فرضت تلك الظروف على المحاسبة ضرورة الاستجابة لمتطلباتها. ومن ثمة عرفت المحاسبة في نهاية القرن الماضي تحديات جديدة، انعكست في تطور الفكر المحاسبي من أجل مواجهة المشاكل المحاسبية على نطاق دولي.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمحاسبة، مفهومها وأهدافها

ارتبط نشوء المحاسبة وتطورها التاريخي بمستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجمعات البشرية، ولم تكن المحاسبة التي نراها اليوم لتظهر فجأة وإنما هي حصيلة تطور تاريخي أستغرق العصور التاريخية للبشرية.

أولا : التطور التاريخي للمحاسبة

1 . المحاسبة في العصور القديمة والوسطى

ظهرت المحاسبة بمفهومها البسيط مند فجر التاريخي، إذ أنها ظهرت مع ابتكار الكتابة لإعداد واستخدام وحدة معينة لأساس المبادلة ثم تطورت تدريجيا مع تطور المشروعات الاقتصادية والفكر السياسي للدول، كما تعتبر المحاسبة قديمة قدم اختراع الكتابة نفسها، فلقد نشأت في حوض البحر الأبيض المتوسط وكانت مرادفة للعدد والقياس واقتصرت على الكشوف المحاسبية كوسيلة لضبط خزائن الملوك والقياصرة والكهنة لمراقبة مخازن المواد الحيوية من الحبوب والأخشاب.

وفي الاقتصاد الثوري الموجه مركزيا يرى "REMSEM " أن اختراع الكتابة المسمارية حوالي 2900ق م من قبل الكهنة السومريين لإدارة المؤسسات الاقتصادية للمعابد فقد اخترع هؤلاء الكهنة نظاما سداسيا للأعداد فكانت البيانات تثبت على ألواح من الفخار وتحفظ في صناديق مرتبة على شكل محاسبة بسيطة للمخازن. كما تثبت بعض الآثار بأن وجود الحسابات يعود إلى 2000 سنة قبل الميلاد وبتحديد مع ظهور قانون" حامورابي" الذي كان عبارة عن قانون مدني، وقانون تجاري، وقانون جزائي[1].

[1] عبد النور بوعلي، **النظام المحاسبي المالي بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية و القوانين الجبائية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص: 3 .

كما تشهد الآثار بالسجلات التي استخدمها الفراعنة بعد استحداث الكتابة حوالي 300 سنة قبل الميلاد، والتي كانت تتضمن حروفا وحسابات واستمارات وبيانات كمية وهي العناصر التي مكنت من تشكيل صورة عن المحاسبة في ذلك الوقت.

وشهدت المحاسبة تطورا كبيرا عند اليونانيين بما كان يعرف أنداك بمحاسبة المعابد، بحيث كان للمعابد دور البنوك من خلال استعمال الصكوك، رسائل التحويل، الاقتراض والحساب المالي، كما عرفت هذه الفترة ظهور محكمة المحاسبين، المشكلة من عشرة أعضاء مهمتهم الأساسية مراجعة الحسابات العامة للدولة.

كما احتفظ الرومان بسجلات أكثر تفصيلا، لكن بما أنهم يكتبون الأرقام بالأحرف الأبجدية، لم يكن بمقدورهم تطوير أي نظام هيكلي للمحاسبة، ولم تكن هناك حاجة للاحتفاظ بسجلات دقيقة حتى قيام النهضة الأوروبية.

وأخذت المحاسبة نصيبها من التطور مع ظهور الإسلام، بعد التوسع في مناطق الحكم وضرورة التحكم في نفقات الدولة وإيراداتها، وقد عرض " المازندراني" دفتر استخدمه العرب والمسلمون يعرض النفقات في الجانب الأيسر والإيرادات في الجانب الأيمن بما يشبه سجلات القيد المزدوج[1].

أما العصر الوسيط في أوروبا، حيث ساد نظام إقطاعي يمثل بنيانا اقتصاديا زراعيا يحقق الاكتفاء الذاتي، اقتصر الإثبات المحاسبي على سجلات من رقائق جلود الحيوانات تمسك لدى كبار ملاك الأراضي من رجال الكنيسة والإقطاعيين لمراقبة استلام وتسليم محاصيل الفلاحين[2].

[1] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي الجديد**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2013، ص3.

[2] آيت محمد مراد، **ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014، ص: 14.

2 . المحاسبة في عصر التجارة

مع تطور التجارة واتساعها وتعدد وتنوع العمليات المالية، تصاعد الاهتمام بالمحاسبة منذ القرن الحادي عشر وأفردت لها عدة كتابات خاصة في القرن الثالث والرابع عشر ميلادي، وكان ذلك مؤشرا على انتقال المحاسبة من المجال التطبيقي الى المجال النظري[1].

ومع نهاية القرن الرابع عشر صدرت موسوعة " لوقاباشيولي "استعرضت لأول مرة مبادئ القيد المزدوج التي عرفت انتشارا واسعا في أوروبا، واعتبرت شهادة ميلاد للمحاسبة بشكلها الحالي، إلا أنها أهملت مفهوم الدورة المحاسبية واستحداثها ولأول مرة ثلاثة سجلات للتسجيل المحاسبي بطريقة القيد المزدوج وهي[2]:

- المذكرة: تسجل فيها كل العمليات التي قام بها التاجر دون تحليل طبيعة هذه العمليات.
- اليومية: تسجل فيها العمليات حسب طبيعتها، مدينة أو دائنة، وحسب الحسابات المرادفة لكل عنصر من عناصر العمليات وبترتيب زمني حسب تاريخ حدوثها.
- دفتر الأستاذ : ترحل إليه الحسابات التي تم تسجيلها باليومية، ويتم ترصيدها بطرف المدين من الطرف الدائن لكل حساب لاستخراج الرصيد.

وتوالت الأبحاث استجابة للتطورات الاقتصادية آنذاك إلى أن توصل " كلود أبرسون " إلى تحديد مفهوم للميزانية وظهرت قائمة الأرصدة حوالي سنة 1600 ميلادي، وكان الدفع آنذاك الحصول على معلومات بخصوص رأس المال. استمرت المحاسبة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر في تأدية نفس الخدمات التي كانت تؤديها في المراحل التاريخية السابقة، وبقي الحال كذلك إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو تاريخ اختراع الآلة البخارية الذي يعتبره المؤرخون بداية الثورة الصناعية في أوروبا[3].

---

[1] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2012، ص: 4 .

[2] حسين القاضي ومأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 12.

[3] عبد النور بوعلي، **النظام المحاسبي المالي بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية والقوانين الجبائية**، مرجع سبق ذكره، ص :4.

3 . المحاسبة أثناء وبعد الثورة الصناعية

أدى ظهور الثورة الصناعية في بداياتها إلى تطور أساليب الإنتاج مثل المحرك البخاري، السكك الحديدية، تطلب ظهور وحدات إنتاجية كبيرة تستوعب استثمارات هائلة الحجم يفوق إمكانيات شركات الأشخاص، أدى إلى ظهور شركات المساهمة التي لديها الاستطاعة في تمويل المشاريع الكبيرة والعالمية ويعمل في هذه المشاريع عدد كبير من العمال والآلات الصناعية، وانفصلت الملكية عن الإدارة فلم يعد مالك المشروع هو المدير. إن هذه السمة قد أثرت تأثيرا عميقا في الفكر المحاسبي، بحيث ظهرت الحاجة إلى إدارة متخصصة لهذه المشاريع لحساب الموكلين (المساهمين)، لذلك مست الحاجة إلى فروع المحاسبة الأخرى كمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية[1].

لكن ما ميز هذه الفترة هو تزايد أعمال الغش والتلاعب في الحسابات والقوائم المالية نتيجة الصراع الذي ظهر بين الملاك والمساهمين وبين المسيرين لهذه الشركات، حيث كانوا يقومون بإعداد قوائم مالية مخالفة لواقع الشركة لتستجيب لمصالحهم ولتحقيق أهداف خاصة وهو ما أصطلح عليه بنظرية الوكالة، الأمر الذي صعب من مهمة المراجعين مما أستدعى تشكيل منظمات خاصة بالمحاسبين لحماية مصالحهم والدفاع عن أنفسهم[2]. ومع انتشار الثورة الصناعية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وتطورت السكك الحديدية ما أدى إلى ازدياد الطلب على أسهم هذه الشركات ظهرت الحاجة إلى وجود محاسبة أكثر مصداقية وشفافية وإلى محاسبين أكثر كفاءة. كما شهدت هذه الفترة تأسيس مهنة المحاسبة حيث كان أول جهة محاسبية متخصصة هو معهد محاسبي الجارتر في اسكتلندا عام 1854 م، وبعدها معهد المحاسبين الجارتر في إنجلترا عام 1880، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1887، كما ظهر لأول مرة فرض ضريبة الدخل على الأفراد والمؤسسات، حيث سنت الحكومة الأمريكية عام 1913 قانون ضريبة الدخل الذي ساعد على تطور المحاسبة وكذلك استخدام الحاسبات الإلكترونية العملاقة في منتصف القرن العشرين حيث أصبح للمحاسبة شأن كبير إذ ساعدت الحاسبات الآلية على تنفيذ الإجراءات والمتطلبات المحاسبية[3].

---

[1] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي الجديد**، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

[2] إسماعيل رزقي، **أعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر،2009، ص: 6.

[3] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص ص: 4، 5.

ثانيا: مفهوم المحاسبة.

تعددت التعاريف التي حددت مفهوما للمحاسبة وتطورت متأثرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، بعد أن كانت في بدايات ظهورها لا تتعدى كونها وسيلة لتجسيد الاحداث الاقتصادية والمعاملات التجارية، ومن بين هذه التعاريف نذكر منها:.

تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في سنة 1941 المحاسبة بأنها: " فن متعلق بتسجيل وتبويب وتلخيص المعاملات والأحداث ذات الطابع المالي بأسلوب ذي دلالة وبصورة نقدية، ومن تقسيم النتائج"[1].

تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية سنة 1966 المحاسبة بأنها " عملية تشخيص وقياس وإيصال المعلومات الاقتصادية (المالية) أساسا بالنسبة لمؤسسة معينة، والتي يقصد منها أن تكون مفيدة لدوي العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة "[2].

تعريف غابريل فورم أحد ممثلي المدرسة الحديثة المحاسبة بأنها : " علم الحسابات تمكن من تسجيل الحوادث التي تؤثر على مجموعة لإظهار تفاصيل هذه الحوادث والنتيجة التي تنتج عنها "[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل ودقيق للمحاسبة " المحاسبة هي مجموعة من المبادئ والقواعد المتعارف عليها التي تستعمل في تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية والتبادلات التجارية ذات القيمة النقدية في السجلات المحاسبية، لغرض تحديد نتائج عمليات المؤسسة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة وكذلك المركز المالي في نهاية تلك الفترة .

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 25.

[2] آيت محمد مراد ، **ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 23 .

[3] قادري الأزهر، **مبادئ في المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1992، ص 5 .

ثالثا: أهداف المحاسبة

تزود المحاسبة الأطراف المعنية بأمور المؤسسة الاقتصادية بالعلوم ذات الطبيعة المالية، وتهتم ببيان التغيرات التي طرأت على الوضع المالي للمؤسسة والتي تظهره القوائم المالية المنشورة، ويمكن حصر أهداف المحاسبة فيما يلي[1]:

- **وسيلة إثبات :** من الطبيعي أن تشكل وسيلة إثبات في عالم الأعمال، حيث استخدمها التجار منذ القدم لتحديد حقوقهم وديونهم مع القدرة على إثبات ذلك، وألزم مرسوم كولبرت 1673 م على مسك دفاتر حسابات واحترام قواعد معينة في إعداد الحسابات حتى تكتسب القوة القانونية في حالة المنازعات .

- **وسيلة مراقبة:** تقدم المحاسبة معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة وعن نتيجة نشاطها في فترة معينة، فهي توفر القاعدة التي تتم على أساسها مراقبة تقسيم الثروات كحصص المساهمين والاشتراكات ومراقبة الوعاء الضريبي، ومنه فهي أداة للمراقبة القانونية والجبائية وأداة للضبط الاجتماعي.

- **تساعد على اتخاذ القرار:** تساعد المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء في المؤسسة أو للمتعاملين الخارجيين.

- **تساعد على التقييم الاقتصادي والمالي:** تسمح المعلومات المحاسبية المعالجة بطريقة مناسبة بتقييم الكفاءات والمخاطر الاقتصادية والمالية والتقييم المالي للمؤسسة.

- **تلبي احتياجات الإحصاء والمحاسبة الوطنية:** تشكل المحاسبة مصدرا مميز للمعلومات الأولية للإحصائيين والمحاسبين المكلفين بإعداد التقديرات المتعلقة بالاقتصاد الكمي.

- **تحقيق الثقة وتفضيل الحوار الاجتماعي:** تقوم المحاسبة بوظيفة اجتماعية وذلك من خلال توفير الثقة في علاقات العمل بين المتعاملين الاقتصاديين.

[1] محمد عادل مخلوفي، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص: 8 .

المطلب الثاني: مفهوم التوافق المحاسبي الدولي، مزاياه و مبرراته

ترجع فكرة توافق وتنسيق معايير المحاسبة إلى المؤتمر الأول للمحاسبين والذي عقد في عام1904م في سانت لويس في أمريكا، حيث تمت الموافقة على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات.

أولا: مفهوم التوافق المحاسبي الدولي

يقصد بالتوافق المحاسبي الدولي " تقليل درجة الاختلافات بين الدول في الممارسات أو الأسس المحاسبية بهدف خدمة ومساعدة المستثمر أو مؤسسات محلية أو دولية بهدف توفير وتحليل تقارير الموقف والأداء المالي للشركات المحلية أو العالمية "[1].

ويمكن تعريف التوافق المحاسبي على أنه " محاولة لجمع أنظمة المحاسبة المختلفة مع بعضها، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب، يعطي نتائج متناسقة فهي تشمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها "[2].

ويعني كذلك كل من المصطلحات التالية : التوافق، التناسق، التقارب على نفس المعنى، التوافق تطبيق معايير محاسبة مختلفة في بيانات معنية بدلا من معيار واحد للجميع، فهو عملية زيادة الانسجام أو التناسق بين النظم المحاسبية الموجودة بينها، وذلك عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة بينها أي تخفيض مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية المنظمة[3].

ومن خلال التعاريف المقدمة يمكن استخلاص مفهوم شامل للتوافق " فهو يعني التقليل من الفروقات والاختلافات وتخفيض التنوع والاختلاف عن طريق جعل المعايير موحدة بدون الأخذ باختلاف النظم الاجتماعية والسياسية".

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص: 365 .

[2] عبد النور بوعلي، **النظام المحاسبي المالي بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية والقوانين الجبائية**، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2004، ص: 429.

ثانيا : مزايا التوافق المحاسبي

للتوافق عدة مزايا نذكر منها[1]:

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين؛
- زيادة المعلومات عن المقارنة لنتائج عمليات المؤسسات في الدول المختلفة؛
- زيادة الاطلاع على عمليات الشركات متعددة الجنسيات؛
- إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية الدولية، وزيادة الثقة في صدق التقارير المالية؛
- توفير الوقت والمال الذي يبدل حاليا في توحيد وتجميع المعلومات المالية المختلفة؛
- يسهل عملية الاتصال التجاري ويخفض درجة الغموض في تفسير البيانات المالية؛
- توفير معلومات أفضل لأغراض التحفظ الاقتصادي والموازنات.

ثالثا: مبررات التوافق المحاسبي الدولي

إن تزايد الاهتمام بالتوافق والاتساق بين معايير المحاسبة على المستويات الإقليمية والدولية لم ينشأ من فراغ إنما نشأ في الحقيقة استجابة لمجموعة من الظروف والدوافع التي لعل من أبرزها ما يلي:

1 . شمولية أسواق رأس المال (العولمة المالية)

تزامنت أعمال التوافق المحاسبي مع سياق دولي تميز بالهيمنة الاقتصادية الأمريكية، وبروز التكتلات الاقتصادية وتعاظم دورها في الاقتصاد العالمي، في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة، التي شملت كل مناحي الحياة السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، وأفرزت توسعا في النشاط الاقتصادي للمؤسسات، ما أدى بدوره إلى تطور أسواق المال الذي رافقه احتياج لتبادل المعلومات، ويمكن تلخيص أهم العناصر المرتبطة بها فيما يلي :

1. 1 . تطور الأسواق المالية العالمية

يعد انتشار الأسواق المالية من أبرز الخصائص التي أصبح يتميز به الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، خاصة في الدول المتقدمة التي تعتمد عليها بشكل كبير ومباشر في تعبئة الادخار ومواجهة

[1] عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 33 .

الاحتياجات التمويلية التي تعبر كل من المؤسسات بما تطرحه من أسهم للحصول على أموال تمكنها من الرفع في استثماراتها[1].

1 . 2 . تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية المالية الدولية

كان لنمو الأسواق المالية وتطورها وانفتاحها العالمي، الأثر الكبير في قيام العديد من المؤسسات المسعرة أو تلك التي ترغب في تسعير أسهمها بتبني استراتيجيات اتصال مالية قوية كفيلة بربطها مع المستثمرين اللذين أصبحوا يبدون حساسية مفرطة اتجاه المعلومات المحاسبية والمالية التي تنشرها هذه المؤسسات[2].

2 . توسع الأنشطة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات

إن تعاظم قوة الشركات لتشمل المعمورة سواء كان ذلك عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول أو السيطرة على شركات تابعة، ومع زيادة أعمالها الدولية وتسارع حركة التجارة الدولية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، ومع تطور الأسواق المالية وزيادة حجم التجارة الدولية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، وعلى اعتبار أن هذه الشركات هي القوة المؤثرة في مجال تطوير المحاسبة الدولية ولمعالجة هذه الأعمال والأحداث الاقتصادية على المستوى الدولي، كان لزاما إتباع استراتيجيات معينة في مجال المعالجة المحاسبية لمثل هذه الأنشطة من أجل اتخاذ القرارات الضرورية في الوقت الملائم، لكن المشكل الذي يطرح نفسه على هذا المستوى هو وجود اختلاف في الممارسات المحاسبية بين البلدان التي توجد بها الشركة الأم وبين البلدان التي تتواجد فيها الشركات التابعة وهو ما ينجم عنه صعوبات في إعداد التقارير المالية بموجب المعايير المحاسبية المحلية لتلك البلدان، ومن هنا كانت الضرورة ملحة لإيجاد حلول للمشكلات المحاسبية على المستوى الدولي، الذي يحقق مصلحة الشركات الدولية ويسهل أعمالها[3].

---

[1] مداني بن بلغيث، **إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، سبتمبر2004 ، ص: 106.

[2] نفس المرجع، ص: 111 .

[3] بوعلام صالحي، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010 ، ص: 15 .

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

بهدف إيجاد إطار يضبط وينظم الممارسة الدولية للمحاسبة الدولية، ويضمن توافق وانسجام القوائم المالية بين مختلف المؤسسات، لابد من إعداد معايير محاسبية دولية في ضوء إطار فكري محاسبي شامل يحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة والتقارير المالية.

أولا: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

يقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها " نموذج يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على مركز المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها وايصال المعلومات إلى المستفيدين"[1].

ويمكن تعريف المعيار حسب مجموعة منظمي الأسواق المالية (IOSCO) بأنه " وثيقة أعدتّ بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي للاستعمالات مشتركة ومتكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين "[2].

كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها " نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات"[3].

من خلال التعاريف المقدمة يمكن إعطاء مفهوم شامل لمعايير المحاسبة الدولية " أن المعايير الدولية تعدّ بيان لتحقيق التوافق والتنسيق فيما بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية للوحدة، فهي تهتم بموضوع إطار نظري وعملي على مستوى دولي للممارسات والمقارنات المحاسبية المختلفة الناتجة عن أحداث وعمليات اقتصادية ".

ثانيا: نشأة المعايير المحاسبية الدولية

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية مند بداية النصف الثاني من القرن الماضي حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجب تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة، وكانت على هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها والتي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية. وقد بقي إصلاح القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتغيير فني عند المحاسبين ومدققين

---

[1] صالح مرزوقة، فتيحة بوهرين، **الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 12 و13 ماي 2010، ص: 7.

[2] مداني بن بلغيث، **إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص: 62 .

[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة** ، مرجع سبق ذكره، ص:103 .

الحسابات مفهوما يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبولا من المؤسسات حتى ولو اختلفت في معالجة نفس الموضوع ما جعل المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها المحاسبية، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939 كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة (FASB) في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (CAAP) التي بدأ العمل بها منذ عام 193[1].

أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأ مع بداية القرن الحالي وبدأت تعقد المؤتمرات الدولية للمحاسبة نذكر منها ما يلي:

الجدول رقم (01) : المؤتمرات الدولية للمحاسبين

المؤتمر	المكان	السنة
المؤتمر المحاسبي الدولي الأول	**سانت لويس بولاية ميسوري**	**1904**
المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني	**أمستردام**	**1926**
المؤتمر الثالث	**نيويورك**	**1929**
المؤتمر الرابع	**لندن**	**1933**
المؤتمر الخامس	**برلين**	**1938**
المؤتمر السادس	**لندن**	**1952**
المؤتمر السابع	**أمستردام**	**1957**
المؤتمر الثامن	**نيويورك**	**1962**
المؤتمر التاسع	**باريس**	**1967**
المؤتمر العاشر	/	**1972**
المؤتمر الحادي عشر	**في ميونيخ بألمانيا**	**1977**

المصدر : محمد عادل مخلوفي، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص164 .

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين و نقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير وأهم

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 104 -106 .

هذه المنظمات: الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، لجنة ممارسة التدقيق الدولي (IAPC)[1].

ثالثا: دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية، أهميتها ومراحل إصدارها

من دون شك أن في إعداد معايير المحاسبة الدولية منافع متعددة، لذا سنحاول التطرق لدوافع إصدارها والمنافع المنتظر تحقيقها تبنيها.

1 . دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية

إنّ معايير المحاسبة الدولية تحوز على قبول معظم الهيئات المحاسبية المتواجدة في العالم، وبالتالي فهي أصبحت مرجعا يسترشد به كل المهنيين من مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ومنه فإن إصدار المعايير المحاسبية الدولية وتبنيها من قبل الدول ارتبط بالعديد من الدوافع نذكر أبرزها فيما يلي :

1.1. الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة كافة

ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة، فتعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة للشركة الواحدة من دورة محاسبية إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات) وكذلك الحلول المتناقضة بين الشركات على المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة) ناهيك عن الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي[2]. ولاستبعاد تلك التناقضات وترقية مستوى نضج علم المحاسبة تضافرت جهود عدة منظمات محاسبية مهنية في وقت متزامن حيث أثمرت في البداية بمعايير محاسبية وطنية متماثلة من خلال تحديد محتوى المفاهيم والمصطلحات المحاسبية وطريقة عرض القوائم المالية الدورية والمستوى الأدنى من الإفصاح المحاسبي اللازم وفي مرحلة تالية بوضع وإعادة تصميم معايير محاسبية دولية وفقا لإستراتيجية التعديل المستمر بعد الاتفاق والتشاور لترقية تلك المعايير وتحقيق تقدم معرفي في علم المحاسبة، وهو ما يمثل السبب الأساسي في تطوير معايير محاسبية دولية[3].

---

[1] محمد عادل مخلوفي ، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره، ص 164 .

[2] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الطبعة الأولى**، دار جسور للنشر والتوزيع، 2015،ص: 24

[3] فاطمة الزهراء رقايقية، **إصلاح وتكييف النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة، الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، يومي 25و26، 2010، ص:6 .

1. 2. انفتاح البورصة و أسواق المال عالميا

تطلب الانفتاح الاقتصادي العالمي وتنامي الشركات متعددة الجنسيات وحجم الصفقات التجارية الدولية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ضرورة تقويم المعايير الدولية القائمة ووضع معايير جديدة لتنظيم وتحسين أداة المعاملات في الأسواق المالية وتجسيدا لذلك أصدرت خلال الفترة (1994 – 1999) لجنة معايير المحاسبة الدولية (IAS) بعض المعايير اللازمة لتلبية متطلبات الأسواق المالية بعد الاتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية (IOSCO)[1].

كما يمكن استنتاج بعض الدوافع الأخرى التي أدّت إلى ظهورها فيما يلي[2]:

– الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات المحاسبية بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة للوصول إلى لغة محاسبية مشتركة؛

– ظهور مشاكل محاسبية دولية بسبب تضاعف الاستثمارات وزيادة حجم التضخم الذي أصبح من العوامل المهمة في إيجاد معايير محاسبية متعامل بها عبر مختلف الدول؛

– العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية.

2. أهمية المعايير المحاسبية الدولية

حظي موضوع المعايير المحاسبية الدولية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة وجودها، وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية[3]:

– قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف؛

– اقتصاد كم هائل من التكاليف سيستفاد منها أو تعود بالفائدة على شركات المراجعة؛

– زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية؛

– تدعيم المستثمرين بالمعلومات تمتاز بالنوعية والشفافية، الأمر الذي يقلل من درجة مخاطر الاستثمار من ثم تخفيض تكلفة رأس المال؛

---

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، مرجع سبق ذكره، ص: 26 .

[2] فتيحة بكطاش، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2011، ص: 98 .

[3] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي الجديد**، مرجع سبق ذكره، ص: 13 .

– سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل.

3. مراحل إصدار المعايير المحاسبية الدولية

تصدر معايير المحاسبة الدولية (IAS) عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وأصبحت تسمى بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) مند سنة 2001 تاريخ هيكلة المجلس، تتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي[1]:

– تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، يتم على إثره تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلين عن هيئات التوحيد لثلاثة دول على الأقل؛

– بعد استعراض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل بتقديم أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري (IASC)، ومن ثم يعرض على المجلس النقاط التي سوف يتناولها؛

– بعد تلقي فوج العمل رد على اقتراحاته يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي للمعيار المقترح يتضمن مختلف الحلول المقترحة وتبريراتها، وبعد موافقة المجلس يوزع المشروع بشكل واسع لإثرائه، ومن ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر؛

– بعد تلقي الردود وما تتضمنه من اقتراحات، يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ ويعرضها على المجلس للمصادقة؛

– بعد المصادقة يقوم فوج العمل بإعداد مشروع المعيار في شكل مذكرة إيضاح، يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها خلال فترة شهر بعد أن يكون قد تمت المصادقة عليها بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس؛

– بعد تلقي ودرس الردود وما تتضمنه من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد المشروع النهائي للمعيار بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل.

[1] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي في الجزائر، من المخطط المحاسبي الوطني PCN نحو تبني النظام المحاسبي المالي SCF

بعد مرور أكثر من 30 سنة من العمل بالمخطط المحاسبي الوطني ونظرا لتغير النهج الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، أصبح هذا القانون لا يساير التطورات الاقتصادية الجديدة، وتم استبداله بتشريع جديد متضمن في القانون رقم 07 -11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والخاص بالنظام المحاسبي المالي، والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول جانفي 2010 .

المطلب الأول: المخطط المحاسبي الوطني PCN كأول نظام محاسبي في الجزائر

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يعرف تحولات جدرية نحو الاقتصاد والتسيير الاشتراكي للمؤسسة، وهو ما نجم عنه عدة صعوبات، لذلك كانت الحاجة ملحة لإيجاد مخطط محاسبي آخر يستجيب لروح البلاد ويتوافق مع توجهاتها الاقتصادية الجديدة، وهو ما تجسد بصدور المخطط المحاسبي الوطني في 29 أفريل 1975 والذي أصبح إجباري التطبيق ابتداء من الفاتح جانفي 1976.

أولا: لمحة تاريخية عن تطور المخطط المحاسبي الوطني

تعود أولى محاولات تكييف المخطط المحاسبي العام الذي كان ساريا العمل به في الجزائر سنة 1969، أين كلفت السلطات السياسية وزارة المالية بالانطلاق في شهر ديسمبر بهذه المحاولة لأجل أقصاه ستة أشهر تقوم بعدها هذه الأخيرة بتقديم حصيلة عملها، أي في 30 / 06 / 1970 حسب ما ورد في قانون المالية لسنة 1970 الفقرة 19، ولكون هذه الفترة غير كافية للقيام بهذا العمل (06 أشهر)، فقد تم في نهاية سنة 1971 إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إحلال المخطط المحاسبي العام بمخطط محاسبي وطني وأسندت هذه المهمة إلى لجنة التوحيد بهذا المجلس. إلا أن ما عرقل عمل هذه اللجنة وأنقص من فعاليتها، هو ضعف الطاقم المكون لها والمتكون من خبراء ومختصين وعددهم أربعة، والاكتفاء بهؤلاء المختصين في مجال المحاسبة دون إشراك مختصين في الاقتصاد والمالية والباحثين في هذه الميادين، إذ على العكس من ذلك تم الاستعانة بخبراء أجانب من المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بالإضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكي ساهم في إرساء الخطوط العريضة للمخطط المحاسبي الوطني لبلاده[1].

[1] محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره ، ص : 17 .

تبنى المجلس الأعلى للمحاسبة في شهر نوفمبر من سنة 1973 المخطط المحاسبي الوطني بعد فحصه للمشروع، ثم بتاريخ 29 أفريل صدر الأمر رقم 35 – 75 القاضي في مادته الأولى بإلزامية تطبيق المخطط ابتداء من الفاتح من جانفي 1976 من طرف كل الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلطة، المؤسسات التي تخضع لنظام التكليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي، مهما كان شكلها والمؤسسات الأخرى بعد استشارة الوزارات الوصية[1].

ثانيا: الإطار القانوني للمخطط المحاسبي الوطني

– **الأمر رقم 75 – 35 :** ينص الأمر رقم 75 – 35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني، على إلزامية تطبيقه على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلطة والمؤسسات الخاضعة لنظام التكليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكلها، كما يعالج هذا الأمر من جهة أخرى المخططات المحاسبية القطاعية التي سيتم إعدادها عن طريق تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع قطاعات النشاط المختلفة[2].

القرار المتعلق بكيفية التطبيق: إن موضوع هذا القرار هو تحديد كيفيات تطبيق المخطط المحاسبي الوطني قصد توحيد المحاسبة الخاصة بالعمليات الاقتصادية للمؤسسات، وهو يعالج النقاط التالية[3]:

التنظيم والتسيير المحاسبي؛ تقييم المخزونات والحقوق؛ القوائم المالية الختامية .

ولقد عرف المخطط المحاسبي الوطني للمحاسبة 4 إضافات منذ سنة 1975 هي[4]:

- الأمر 047 / 90 /185 / F / CD / EC بتاريخ 24 ماي 1989، المتعلق بالتسجيل المحاسبي للعمليات المرتبطة بالاستقلالية الذاتية للمؤسسات؛
- الأمر 046 / 90 / 635/ CD / EC بتاريخ 11 مارس 1990، المتعلق بالتسجيل المحاسبي لمشاركة العمال في أرباح الشركات، حيث ركز هذا الأمر على التسجيلات المحاسبية اللازمة لهذه العملية؛
- التعليمة 95 / 001 بتاريخ 02 أكتوبر 1995، المتعلق بتنسيق محاسبة أموال المساهمات الذي يعالج مناهج التسجيل المحاسبي للعمليات الخاصة بأموال المساهمات؛

---

[1] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص: 40

[2] الأمر رقم 75 – 35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني، المادتان الأولى والثانية .

[3] القرار المؤرخ في 23 جوان 1975 والمتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني، المادة الأولى .

[4] هناء نوي، **النظام المحاسبي المبسط " دراسة وصفية نقدية "**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص : 5،6 .

- التعليمة 518 / FM / DGC ، المتعلق بالتسجيل المحاسبي لإعادة إدماج فرق إعادة التقدير، حيث توضح هذه التعليمة الحسابات الفرعية لحساب 15 فرق إعادة التقدير وكيفيات تسجيلاته المحاسبية.

ثالثا: أهداف ومبادئ المخطط المحاسبي الوطني

1. أهداف المخطط المحاسبي الوطني

يهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى ما يلي[1]:

– التسجيل الكامل: أي تسجيل البيانات المحاسبية وحفظها وفق الترتيب الزمني الذي تحقق فيه؛

– مراقبة مدى صحة ودقة البيانات، والقيام بعملية التصحيح؛

– في المؤسسة التنظيم يتجسد من خلال تبنيها المخطط المحاسبي مع اختيار نماذج للوثائق اللازمة والإجراءات المختلفة للمعالجة ؛

– تدقيق المحاسبة من طرف مصلحة الضرائب؛

– توفير معلومات للهيئات الاقتصادية .

– إعداد أداة تسيير ديناميكية، تسمح باتخاذ القرارات ومراقبة تطبيقها من أجل تعديل اتجاه المؤسسة في الوقت المناسب، وبالتالي وضع أسس جديدة لتقدير التسيير.

2. مبادئ المخطط المحاسبي الوطني

تتمثل مبادئ المخطط المحاسبي فيما يلي[2]:

– مبدأ الكيان القانوني المادة 1 من الأمر 35 – 75 تحدد المؤسسة الملزمة بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني.

– مبدأ العملة النقدية نص المادة 9 على استعمال العملة الوطنية.

– مبدأ الجدية تنص عليه المادة 13 التدفقات بعناية .

– مبدأ سنوية الدورات تنص عليه المادة 16 من الأمر 35 –75 يحدد تاريخ إغلاق كل دورة 31 / 12.

– مبدأ التكلفة التاريخية تنص عليه المادة 18 و 21 من الأمر 35 – 75 في تقييم كل عناصر الميزانية .

– مبدأ استقلالية الدورات ويمكن استنتاجه من خلال المبادئ السابقة الذكر بما في ذلك ضرورة القيام بالجرد السنوي عند نهاية كل دورة.

– مبدأ ثبات طرق تقييم الحساب ويمكن استنتاجه من خلال مبدأ التكلفة التاريخية.

---

[1] محمد بوتين، **المحاسبة العامة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 39 .

[2] نفس المرجع، ص: 6 .

رابعا: مزايا وعيوب المخطط المحاسبي الوطني

يمكن تقييم المخطط المحاسبي الوطني من خلال عرض بعض المزايا والعيوب التي وجهت له خلال فترة تطبيقه بالمؤسسات الجزائرية.

1 . مزايا المخطط المحاسبي الوطني

من المزايا التي اتسم بها المخطط المحاسبي الوطني والتي تعمل على السير الحسن للمؤسسات الوطنية ما يلي[1]:

- قضى على ثغرات المخطط المحاسبي العام الفرنسي الذي كان مطبقا إلى سنة 1975؛
- أتى بتصنيف جديد جيد للحسابات بالمقارنة بالمخطط المحاسبي العام، فالحسابات متجانسة ودقيقة ؛
- أتى بعدد من الوثائق الملحقة تكمل الوثائق الشاملة المعروفة؛
- أتى جدول حسابات النتائج بنتائج جزئية ذات أهمية معتبرة.

2 . عيوب المخطط المحاسبي الوطني

بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود عن بداية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، أسفر هذا الأخير عن مجموعة من النقائص وأصبح لا يساير التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، ومن أبرز النقائص والانتقادات الموجهة له نذكر ما يلي:

- **التقصير في الإطار المفاهيمي**

يعرف الاطار المفاهيمي في نظرية المحاسبة بأّنه مجموعة منظمة من الأهداف والمبادئ الأساسية المنسقة فيما بينها، والتي بفضلها يمكن إصدار المعايير المناسبة وتحديد طبيعة ووظائف وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية[2]. وإن غياب الإطار المفاهيمي ولو بصورة ضمنية في المخطط المحاسبي الوطني تسبب بجمود المحاسبة في بلادنا، فمن دونه لا يمكن إيجاد حلول للمعاملات والأحداث والمشاكل التي لم تتم معالجتها بموجب المخطط المحاسبي الوطني[3].

---

[1] محمد بوتين، **المحاسبة العامة في المؤسسة**، مرجع سبق ذكره، ص : 48 .

[2] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

[3] بوعلام صالحي، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي**، مرجع سبق ذكره، ص: 64 .

- تصنيف وتبويب الحسابات

وجّه للمخطط المحاسبي الوطني العديد من الانتقادات فيما يخص كيفية تبويبه وتصنيفه للحسابات نذكر أهمها[1]:

- اعتمد على تصنيف حسابات التسيير حسب طبيعتها، حيث وحسب البعض هذا التصنيف يعطي مؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف مصالح المؤسسة وأقسامها، على عكس التصنيف الوظيفي المعمول به في البلدان الأنجلوسكسونية، والذي يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، أسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظيفة التجارية، الوظيفة المالية والوظيفة الإدارية دون الحاجة لإعادة معالجة المعلومات المحاسبية؛

- لا يوجد أي تمييز أو فصل بين الأصول المتداولة، والأصول غير المتداولة وبين الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية؛

- معالجة مصاريف البحث والتطوير على أنها مصاريف إعدادية، أو ليس على أساس أنها قيم معنوية بحيث أن القيم المعنوية محددة بشهرة المحل وحقوق الملكية الصناعية والتجارية؛

- وجود بعض الاستثناءات في مبادئ التصنيف.

3 . قواعد التقييم

اعتمد المخطط المحاسبي الوطني على مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء) ورغم أن هذا المبدأ معمول به في أغلب الأنظمة المحاسبية في العالم، حيث يقر بتسجيل عناصر القوائم المالية على أساس تكلفة أو تكلفة الإنتاج (إذا أنتجتها المؤسسة لذاتها) مع افتراض ثبات النقود كوحدة قياس محاسبي، إلا أن هذا المبدأ لا يعطي صورة حقيقية على وضعية المؤسسة وبالتالي تكون عملية اتخاذ القرارات غير عقلانية، فالعديد من عناصر القوائم المالية ينبغي إعادة تقييمها كي تتماشى مع الاقتصاد التضخمي[2].

4 . نظام الجرد

فرض المشرع الجزائري على جميع المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها والملزمة بمسك الدفاتر المحاسبية أن تتبع طريقة الجرد الدائم، رغم أن هذه الطريقة لا تتناسب وإمكانيات بعض المؤسسات

---

[1] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[2] محمد خميسي بن رجم، **الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري وآليات تطبيقه في ظل المعايير الدولية IFRS/IAS، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 13 -15 أكتوبر، 2009،ص:8.

من أجل متابعة المشتريات والمبيعات والمخزونات، مع تعدد نشاطها والبعد الجغرافي لبعض وحداتها مما يجعلها تلاقي العديد من الصعوبات في تطبيقها لنظام الجرد الدائم[1].

5 . القوائم المالية .

رغم أن المخطط المحاسبي الوطني ألزم جميع المؤسسات مهما كان حجمها بإعداد 17 جدول كقوائم مالية، إلا أنها تعاني من العديد من النقائص نذكر منها[2]:

– شكل الميزانية لا يقدم معطيات عن الدورة السابقة للقيام بعملية المقارنة، وللقيام بها لابد من الى الجداول الملحقة؛

– لا يقدم جدول حسابات النتائج معطيات من نشاط الدورة السابقة، كما أنه لا يسمح بالتمييز بين النتيجة المحاسبية والنتيجة المالية ولا يقدم بعض الأرصدة الوسيطة المعروفة على المستوى الدولي؛

– لا تحتوي القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني على بعض الجداول الهامة، مثل جدول تدفقات الخزينة رغم الأهمية البالغة التي توليها الأنظمة المحاسبية لهذا الجدول، على اعتبار أن الخزينة لها دور هام في نشاط المؤسسة من خلال وظائف جدول تدفقات الخزينة والمتمثلة في وظيفة الاستغلال، وظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل .

المطلب الثاني: النقلة النوعية من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

يعتبر مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني (CNC)، لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي، حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية.

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي، خصائصه وأهميته

1. مفهوم النظام المحاسبي المالي

لقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07 / 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وحسب المادة رقم 03 من القانون 07 / 11 فإن المحاسبة المالية " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح

[1] رفيق يوسفي، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي**، مرجع سبق ذكره، ص:47.

[2] نفس المرجع ، ص: 47 .

بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجليها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية "[1].

النظام المحاسبي هو " ذلك الأسلوب المنظم، أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشأة المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها، في الدفاتر والسجلات المحاسبية، لغرض بيان نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة "[2].

نظام المحاسبة المالية الجديد هو" مجموعة الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليه"[3].

2 . خصائص النظام المحاسبي المالي

من خلال التعاريف السابقة نستخلص الخصائص التالية[4]:

– نظام للمعلومات المالية: حيث يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي؛

– كشوف مالية تعكس بصدق المركز المالي تتمثل في الميزانية؛

– تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية وفق المعايير الدولية (تحقيق التوافق العملي في العملية المحاسبية)؛

– قياس أداء ونجاعة الكيان من خلال جدول النتائج (وفق رؤية مالية)؛

– قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية، وذلك من أجل معرفة قدرة الكيان على توليد التدفقات النقدية .

3 . أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن الأهمية من سعي الجزائر إلى التوحيد المحاسبي والتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07 – 11 المتضمن النظام المحاسبي، الجريدة الرسمية العدد: 74، الجزائر، 2007، ص: 3.

[2] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 24 .

[3] نادية حافي راسو، يمينة مفتاح، **دراسة عقود الإيجار وفق النظام المحاسبي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، الجزائر،2014، ص: 33 .

[4] عبد المالك زين، **القياس و الإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013، ص: 3 .

من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية[1]:

– يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة وتوضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛

– يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛

– يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛

– يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛

– يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح؛

– يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛

– تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية واضحة من قبل المؤسسة؛

– يعتمد عل القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.

ثانيا: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

يتكون الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي من مجموع القوانين التالية :

- **القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 25 / 11 / 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي**

اشتمل القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة، تناولت لأول مرة موضوع التجميع المحاسبي، كما تضمن هذا القانون تعريفا للمحاسبة، وتضمن كذلك مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة المالية باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة[2].

– المرسوم التنفيذي رقم 08 – 156 المؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1429 الموافق لـ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07 – 11 المتضمن SCF

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، **عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111، 112.

[2] مداني بن بلغيث، **تسيير الانتقال نحوFCSN**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، حول موضوع FCSN في ظل المعايير الدولية التجارية تطبيقات وآفاق، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 17 و18 جانفي 2010، ص: 2.

عالج هذا المرسوم – الجريدة الرسمية الصادرة في 27 ماي 2008 – كيفية تطبيق المواد التي أحالها إلى التنظيم في القانون 07 – 11 (المادة 40، 36، 30، 25، 22، 9، 8، 7، 5)، وتناول هذا المرسوم الإطار التصوري من ناحية أهدافه، وقد ركز المرسوم على خصائص المعلومة الواردة في الكشوف المالية، وعرض المرسوم أيضا الكشوف المالية (العناصر والمكونات)[1].

- **القرار رقم 71 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26 جويلية سنة 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**

جاء هذا القرار بالتفصيل الشامل لموضوع المحاسبة المالية والنظام المحاسبي المالي، ويهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المواد السابقة من المرسوم التنفيذي 08 – 156 المحالة إلى الوزير المكلف بالمالية كما يحتوي هذا القرار على ثلاث ملاحق[2].

- **القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة**

يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف وخلال سنتين ماليتين متتاليتين، مسك محاسبة مالية مبسطة[3].

- **المرسوم التنفيذي رقم 09 – 110 المؤرخ في 07 أفريل 2009 الذي تحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي**

جاء هذا المرسوم في ست وعشرون مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي وكذا الشروط الواجب توفرها في هذه البرامج[4].

- **التعليمة 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2010 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي**

تتضمن هذه التعليمة، الطرق والإجراءات الواجب اتخاذها لأجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي[5].

---

[1] عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص:53.

[2] نفس المرجع ، ص: 55 .

[3] المادة الثانية من القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة والمتوسطة .

[4] مداني بن بلغيث، **تسيير الانتقال نحو FCSN**، مرجع سبق ذكره، ص: 5 .

[5] عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري** ، مرجع سبق ذكره، ص: 55

- **القانون رقم 10 – 01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 هـ الموافق لـ 29 جوان 2010م المتعلق بمهن الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد**

يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات دراسة مهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد[1].

ثالثا: دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي ومراحل إعداده

1 . دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد

من أهم الدوافع التي دفعت الجزائر إلى التوجه إلى النظام المحاسبي ما يلي[2]:

- تطور الأسواق المالية وتزايد احتياجات المؤسسات للتمويل، مما يفرض على المؤسسات الجزائرية ضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية حتى تتمكن المؤسسات من اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية؛
- في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تظهر ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية، بهدف خلق انسجام بين الأنظمة المحاسبية وتمكين الجزائر من الاندماج في الاقتصاد العالمي بأكثر فاعلية؛
- الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، يستوجب استعمال معلومات تتمتع بالشفافية والموثوقية وموحدة ومعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، قصد تسهيل نقل المعلومات الاقتصادية؛
- الثغرات التي خلفها المخطط المحاسبي الوطني PCN والاقتصاد السابق؛
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية[3].

2 . مراحل إعداد النظام المحاسبي المالي

لقد مر إعداد النظام المحاسبي المالي بالعديد من المراحل بداية من الثلاثي الثالث لسنة 2001 وقامت عملية تحديث المخطط المحاسبي بتوكيل ذلك إلى مجموعة من الخبراء الفرنسيين حيث مرت العملية بثلاث مراحل وهي:

---

[1] عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

[2] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

[3] كمال رزيق، **النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص: 8

- **المرحلة الأولى:** مرحلة تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء المقارنة بينه وبين المعايير المحاسبة الدولية، وفي هذه المرحلة وضعت ثلاث خيارات ممكنة وهي[1]:

الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر.

الخيار الثاني: ويتمثل في ضمان المعالجات مع الحلول التقنية المضطرة من طرف مجلس المعايير المحاسبة الدولية IASB، ومع مرور الوقت يتكون نظامين محاسبين مختلفين يعطيان نظام مختلط ومعقد وبالتالي يمكن أن يكون مصدر التناقض والاختلاف.[2]

الخيار الثالث: والذي يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية .

- **المرحلة الثانية:** وذلك بتطوير مشروع مخطط محاسبي جديد، حيث تضمن تقرير هذه المرحلة مشروع لنظام محاسبي جديد أعد بناء على اختيار المجلس السابق وتضمن هذا المشروع[3].

- **المرحلة الثالثة:** وضع نظام محاسبي جديد، ببلوغ هذه المرحلة تمخض عن أشغال اللجنة تقرير ومشروع برنامج تكوين اشتمل على ما يلي[4]:

-تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي؛

-تنظيم أربعة (04) ملتقيات جهوية تهدف إلى شرح محتوى برنامج النظام المحاسبي، وكانت موجهة أساسا للمهنيين والممارسين؛

رابعا : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ومكوناته

1 . مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS)**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص: 14 .

[2] عبد المالك زين، **القياس والإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

[3] نفس المرجع، ص: 5.

[4] نفس المرجع ، ص ص: 6 ، 7.

يقصد بمجال التطبيق، تحديد الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، والتي حددها القانون 07 – 11 وهي:

1 .1 . الكيانات الملزمة بالتطبيق

نصت الفقرة الأولى من المادة 02 من القانون 07 –11 على أنه تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، كما حددت المادة 04 من نفس القانون الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي وهي[1] :

– المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

– التعاونيات؛

– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

– كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

1 . 2 .الكيانات الغير الملزمة بالتطبيق

نصت الفقرة الثانية من المادة 02 من القانون 07 – 11 على أنه يستثني من مجال التطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، كما يمكن للكيانات الصغيرة التي يتعدى رقم أعمالها (يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية والثانوية) وعدد مستخدميها (المستخدمون الذين يعملون ضمن الوقت الكامل) حسب نوعية نشاطها خلال سنتين ماليتين متتاليتين وفق الحدود الآتية[2]:

– النشاط التجاري: رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجزاء.

– النشاط الإنتاجي والحرفي: رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجزاء.

– النشاط الخدمي والنشاطات الأخرى: رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجزاء.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07 –11، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

[2] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 91 .

2 . مكونات النظام المحاسبي المالي

يمكن تمثيل مكونات النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : مكونات النظام المحاسبي المالي

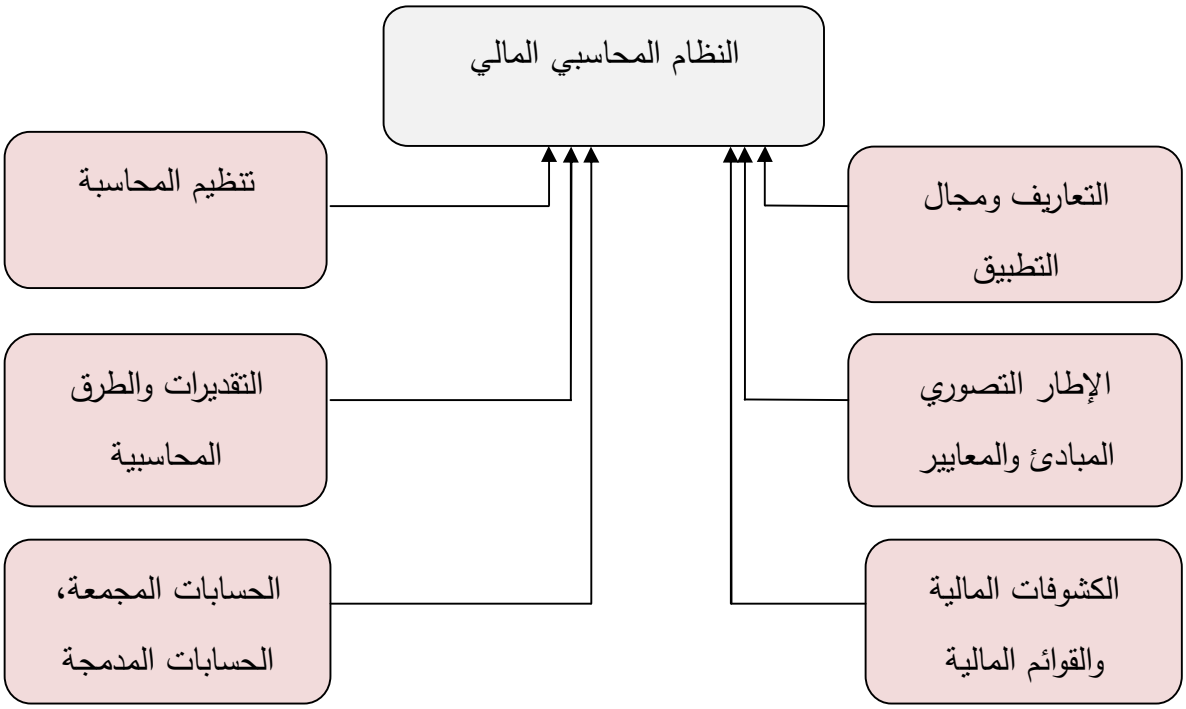

المصدر: مخلوفي محمد عادل، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:23.

خامسا : أهداف ومبادئ النظام المحاسبي المالي

1 . أهداف النظام المحاسبي المالي

هناك أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ومن هذه الأهداف ما يلي[1]:

- سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني؛
- قابلية المقارنة بين المؤسسات على المستوى المحلي والدولي؛
- ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛

[1] محمد رمزي جودي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2009، ص: 83.

– جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية ولمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية؛

– تمكين المؤسسات من الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها وخاصة إذا تعلق الأمر بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى؛

2 . مبادئ النظام المحاسبي المالي

يبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري على مجموعة من المبادئ المبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية والواجب مراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية .

تبنى النظام المحاسبي المالي الجديد لمختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وهي[1]:

- **الدورة المحاسبية:** عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01 وتنتهي 12/31 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالف تاريخ 12/31 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا.

- **استقلالية الدورات:** إنّ تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

- .**قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية:** تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.

- **قاعدة الوحدة النقدية:** أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصورة العامة.

- **مبدأ الأهمية النسبية:** تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثر غيابها على القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم.

[1] سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS– IFRS، الجزائر يومي13 و14 جانفي 2013، ص ص: 4–6.

- **مبدأ استمرارية الطرق المحاسبية:** أي أن نفس الطرق المطبقة في دورة سابقة تطبق في الدورة المالية وكل تغيير لابد أن يبرر في الملحق.

مبدأ الحيطة والحذر: ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات أو التقليل من قيمة الخصوم والتكاليف.

- **مبدأ المماس بالميزانية الافتتاحية:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.

- **تغليب الوضعية الاقتصادية على الشكل القانوني:** من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه يوجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، فمثلا عملية القرض الإيجاري تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكية من النظرة القانونية وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.

- **مبدأ عدم المقاصة:** المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والتكاليف في حساب نتيجة غير مسموح بها إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها في نص قانوني محدد.

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة.

- **الصورة الصادقة :** يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة وفي تتوفر هذه الصورة لابد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة، وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلًبا على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق.

المطلب الثالث: مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني، النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

أولا : أوجه الاختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي

إن تبني النظام المحاسبي المالي في إطار المعايير الدولية يشكل تغيرا جذريا مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني، سواء في الجانب التصوري أو على مستوى مدونة الحسابات، ويمكن تلخيص أهم الاختلافات فيما يلي[1]:

– تبني النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية ؛

– بالنسبة للنظام المحاسبي المالي نجد تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني بينما في المخطط المحاسبي الوطني نجد تغليب الجانب القانوني والإداري على الواقع الاقتصادي؛

– يعتمد النظام المحاسبي على القيمة العادلة في تقييم الأصول أي مراعاة سعر السوق، وبالتالي ضرورة إعادة تقييم بعض أصول المؤسسة كل سنة؛

– إضافة قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة؛

– يتم تسجيل الموردون والزبائن في الصنف الرابع (حسابات الغير) بينما في المخطط المحاسبي الوطني تسجل الزبائن في الصنف الرابع (الحقوق) والموردين في الصنف الخامس (الديون)؛

– توجد عدة تغيرات على مستوى مدونة الحسابات حيث أصبحت هذه الأخيرة مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

ولمزيد من المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني.

البيان	المخطط المحاسبي الوطني	النظام المحاسبي المالي
القوائم المالية	الميزانية ، جدول حسابات النتائج، الجداول التلخيصية.	الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، جداول ملحقة.
تقييم العناصر	التكلفة التاريخية	– التكلفة التاريخية وبالاستناد إلى:

[1] هناء نوي، **النظام المحاسبي المبسط " دراسة وصفية نقدية**، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

المقيدة في الحسابات		**- القيمة الحقيقية.** **- قيمة الإنجاز.** **- القيمة العادلة.**
عقود الإيجار	**لا تسجل في عناصر الميزانية**	**يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية وكذلك التزامات دفع الإيجارات المستقبلية في حسابات خصوم الميزانية.**
تكاليف البحث والتطوير	**تسجل ضمن عناصر الأصول**	**تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول بينما تسجل تكاليف البحث في حساب الأعباء لأنها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية**
جدول سيولة الخزينة	**لا يوجد**	**يقدم مقبوضات ومدفوعات الخزينة.**

المصدر: هناء نوي، **النظام المحاسبي المبسط، دراسة وصفية ونقدية**، مرجع سبق ذكره، ص: 31 .

ثانيا : أوجه الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

تتمثل أوجه الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في ما يلي[1]:

- وضع المخطط المحاسبي الجديد تنظيما لمشكل المحاسبة ومجموعة من قواعد سير قائمة الحسابات الغير منصوص عليها في المعايير الدولية؛
- يتحدث هذا المخطط الجديد عن الحالات الخاصة للمؤسسات الصغيرة، بينما المعايير الدولية لا تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الصغيرة؛
- يعرف الوحدة الاقتصادية والوحدة النقدية، وهو ما لا تتعرض له المعايير الدولية؛
- لا يتعرض للمجالات الخاصة بالبنوك ومؤسسات التأمين.....الخ؛
- هناك بعض المجالات البديلة المسموح بها من المعايير الدولية وغير معتبرة من المخطط الجديد؛
- تقديم الاستثمارات المادية بالقيمة العادلة عند الإقفال؛
- تسجيل استثمارات محصل عليها عن طريق إعانة استثمار بقيمة الحيازة ناقصا الإعانة المحصلة؛
- تسجيل أثر تغير طريقة محاسبية أو تصحيح خطأ في نتيجة الدورة الجارية.

[1] بوعلام صالحي، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي**، مرجع سبق ذكره، ص: 135 .

المطلب الرابع: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية ومتطلبات تفعيله

إن دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق شكل تحديا كبيرا في بيئة الأعمال الجزائرية، ذلك لأنه أدى إلى التغيير الجوهري في الطرق والممارسات المحاسبية وأثر على الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسات.

أولا: مدى استجابة البيئة الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي

إن لتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر انعكاسات وآثار على مختلف الجوانب التي لها علاقة بالمحاسبة، وذلك نظرا للتغيرات التقنية في الأداء المحاسبي مقارنة بما كان مطبقا سابقا في المخطط المحاسبي الوطني، وهو ما يستوجب ضرورة التكييف مع هذه التغيرات لمواجهة الانعكاسات المتعلقة بالمؤسسات وبمهنة المحاسبة. ويمكن ذكر هذه الآثار في العناصر التالية[1]:

– يسهل النظام المحاسبي المالي مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية؛

– يجلب النظام المحاسبي المالي الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي، ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة، على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها؛

– يسمح النظام المحاسبي المالي بالانتقال من محاسبة النّمة إلى المحاسبة المالية، بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل المعاملات التي تقوم بها المؤسسة، كما اقترح حلولا تقنية كعمليات القرض الإيجاري ...الخ؛

– مكّن وسمح النظام المحاسبي المالي من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا، حول الوضعية المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها؛

– يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط بأقل جهد وتكلفة، خاصة مع وجود دول متطورة سبقت الجزائر في تبني المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية .

[1] علي عزوز، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 17 و18 جانفي 2010، ص: 06 .

– يساعد المؤسسات من جانب التمويل من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين، بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافية للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار؛

– يحسن نوعية علاقة المؤسسات واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها، وعلى رأسها المستثمرون؛

– تشجيع التعاون بين مهنيين المحاسبة الجزائريين والدوليين لاسيما الأوروبيين إذ أن العولمة وتحرير أسواق رأس المال لهما دلالات ضمنية للمحاسبين والمدققين، ولا يجب فقط أن يكونوا مجهزين للعمل في هذه الأسواق، ولكن يجب عليهم أيضا ضمان عملهم بكفاءة، كما تتطلب العولمة أن مؤهل محاسبي واحد أو أكثر قابل للنقل عبر الحدود الوطنية؛

– يسمح النظام المحاسبي المالي لمهنة المحاسبة للتكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية، بغرض الوصول إلى الهدف المتمثل في ضمان أن الممارسين المحاسبين الجزائريين بإمكانهم تعظيم تنافسية مؤسساتنا على السوق العالمي؛ كما يساعد على تحسين التنظيم الداخلي للمؤسسات وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالعولمة المالية.

ثانيا : تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية

إنّ تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 07 – 11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 يعتبر خطوة مهمة كبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية كبيرة وذلك لعدة أسباب، نذكر منها[1]:

- **ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام:** فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية، وفي اعتقادنا يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسّسات الجزائرية؛
- **غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة:** التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، الّتي تتميز بالكفاءة ممّا يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا. وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الّذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر؛

[1] كمال رزيق، **النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

- **عدم ترابط بين النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى:** فإذا أخذنا كمثال على ذلك تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط؛
- **غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية:** فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الّذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الّرسمية فضلا عن قلتها؛
- **التأخر في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين:** فمازالت المقّررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد والتي تقّوي الاستدراك على حساب الإبداع وهذا راجع أساسا إلى غياب الوعي المحاسب ي وشيوع الّنظرة الضّيقة للمحاسبة على أّنها تقنية وليست علما قائما بذاته؛
- **البيئة القانونية:** يجب توفير المحيط الضروري الذي يساعد على تأقلم النظام المحاسبي المالي مع البيئة المؤسساتية الجزائرية، لكونه لا يمكن أن يشتغل في معزل عن باقي الأنظمة الاقتصادية الأخرى، فيجب تطوير مختلف القوانين التي الداعم الأساسي لهذا النظام من أنظمة البنوك، أنظمة السوق ... الخ، لأن الأنظمة والقوانين في الجزائر تعتبر من أهم المعوقات، ليس من قلتها ولكن من حيث كثرتها وعدم تطبيقها؛
- **تاريخ صدور التعليمات التوجيهية:** جاءت هذه التعليمات لتقدم تفاصيل وشروحات حول تطبيق النظام المحاسبي المالي، إلا أننا لاحظنا أن تاريخ إصدارها جاء متأخرا مقارنة بتاريخ دخول النظام المحاسبي المالي حّيز التطبيق، إذ شهدت سنة 2010 صدور خمسة تعليمات (آخرها في 07 جوان 2011)، في حين كانت المؤسسات والمهنيين قد أعدوا القوائم لسنة 2010 وبدء العمل والتسجيل في سنة2011 فبصدور هذه التعليمات المتأخرة والتي تحتاج إلى شروحات هي الأخرى أجبروا على إعادة فتح سنة 2010؛
- **ضعف المؤسسات المالية والمصرفية:** يقر جميع الخبراء والاقتصاديين الجزائريين والأجانب أن البنوك الجزائرية تعاني من انحطاط كبير لا يرقى إلى مستوى العالمية، ويقر الجميع أن الجزائر لا تمتلك بنوك بل صناديق يتم فيها إيداع الأصول، وهذا بسبب ضعف المنتجات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وضعف الخدمات المقدمة من طرفها، مما أدى إلى فقدان الثقة من طرف المتعاملين سواء

المحليين أو الأجانب، وباعتبار أن البنوك هي الركائز الأساسية في السوق المالية فإن ضعفها يؤثر مباشرة على السوق المالي؛

- **أنظمة المعلومات:** تغيير التطبيقات المحاسبية يقود المؤسسات للتفكير في تغيير أنظمة المعلومات المحاسبية، للتمكن من امتلاك أنظمة معلوماتية بإمكانها من جهة تسيير مجموعة من المعطيات بطريقة منسقة، ومن جهة أخرى تجميع معلومات جديدة مطلوبة من المرجع المحاسبي الدولي، وفي الإتحاد الأوروبي بدأت تظهر هناك البرمجيات الأولى المطبقة للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية ؛
- **الفساد الاقتصادي والمالي:** إنّ البيئة اقتصادية الجزائرية التي يسودها نوع من التعفن والفساد غير قادرة على احتضان المعيار المحاسبي الدولي، نظرا لانتشار الفساد في الاقتصاد وقلّة الشفافية وفقدان الثقة من قبل المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب خاصة المستثمرين أصحاب الشركات متعددة الجنسيات، والتي أصبح لها دور كبير في اقتصاديات الدول من خلال ما تملكه من مكانة اقتصادية دولية؛

ثالثا : متطلبات تفعيل النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية

بهدف تحقيق الفائدة من المعرفة التقنية التي يمكن أن تتوافر لدى الأفراد القائمين على المحاسبة المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي يمكن أن تساهم في تفعيل نظام المحاسبة المالية في البيئة الجزائرية، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1 . ضرورة توافر المؤهلات العلمية في الشخص القائم على عمل نظام المحاسبة المالية

تؤكد العديد من الدراسات على أهمية التأهيل العلمي في تكوين المعرفة للفرد، بحيث أن التعليم يمكن أن يساهم في الزيادة من قدرة الفرد على اكتساب المعرفة واختزانها، فالأفراد المتعلمين هم أكثر قدرة على ربط الأفكار حيث شهدت العديد من المؤسسات الحديثة حقيقة تنامي المؤهلات العلمية الجامعية فيها[1]. (من مهندسين، وخبراء حاسوب ومدرسين وباحثين) مع تراجع العمل اليدوي الذي يتطلب مهارة في ذلك. وعليه فإن التأهيل العلمي الذي يمكن أن يحصل عليه القائمون على عمل نظام المحاسبة المالية الذي يعمل في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، يمكن أن يساهم في تكوين المعرفة التقنية والعامة[2]:

[1] قوربن حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص: 273 ،274 .

[2] نفس المرجع، ص ص: 273،274 .

(في مجال المحاسبة والعلوم ذات العلاقة معها) ومن تحقيق أقصى فائدة ممكنة أثناء تأدية الأعمال التي تقع على عاتقهم وذلك من حيث[1]:

- يتطلب استخدام تقنيات المعلومات الحديثة توفير كوادر فنية متخصصة تمتاز بقدرات ومهارات متميزة بحيث تستطيع استيعاب جميع الحقائق والعوامل المتعلقة بالأنظمة والطرق المتبعة في تحليلها وتطويرها بأساليب فنية متخصصة لكي يتم إعدادها بواسطة الحاسوب وهو ما يتطلب ضرورة وضع خط لتأهيل العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتدريبهم في هذا المجال.
- يشكل التدريب (سواء في العمل أو خارجه) مصدرا مهما من مصادر المعرفة السابقة للفرد، كما شدة الانتباه والتركيز من خلال أنماط التدريب المختلفة تساهم في زيادة القابلية على اكتساب المعرفة إضافة أن الخبرة في العمل تشكل ركنا مهما أيضا من أركان المعرفة السابقة إذ يساهم استخدام المعرفة في العمل باستمرار في زيادة خبرة الفرد .

2. البحث والتطوير

وذلك من خلال[2]:

- تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، حيث أثبتت الوقائع أن اعتماد تقنيات المعلومات الحديثة من شأنه أن يحرر الإنسان من عمله الروتيني ويدفعه باتجاه العمل الخلاق مما يساهم في فتح مجالات الجديدة للإبداع .

- بما أن التوجه المتوقع هو كون مختلف الأعمال (في بيئة الأعمال الحديثة) خلال القرن الحادي والعشرين متجه نحو " الإلكترونية " وزيادة استخدام تقنيات المعلومات الحديثة فإنّ الأمر يتطلب من القائمين على عمل نظام المحاسبة المالية وخاصة المحاسبين، ضرورة تطوير المهارات في استخدامات تقنيات المعلومات الحديثة والتواصل المستمر في معرفة آخر التطورات التي تحدث في هذا المجال سواء من حيث إمكانيات الاستخدام أو البرمجيات أو وسائل الاتصال، إضافة إلى متابعة التحديث المستمر للمعرفة في المجالات المرتبطة باستخدامات هذه التقنيات و خاصة ما يتعلق بمستجدات التعامل مع الإنترنيت والمواقع التي يمكن أن تفتح فيما نخص بالذكر تلك التي لها علاقة ببيئة الأعمال الحديثة ومجالات التعامل مع المؤسسة الاقتصادية التي يتم العمل فيها .

---

[1] قوربن حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 273،274 .

[2] نفس المرجع، ص: 273، 274 .

- إن قدرة المؤسسة الاقتصادية على التطوير واستيعاب المعرفة التقنية أصبحت تشكل أهم أبعاد التنافس في عدة مجالات (وخاصة الصناعية)، فمن خلال جهود وحدات البحث والتطوير تتولد معرفة تصب مباشرة في المؤسسة الاقتصادية من المعرفة التقنية، فضلا عن تأثيرها في القدرة على الاستيعاب لدى الأفراد، فكلما تمكن أولئك من فهم نتائج البحث والتطوير ازدادت قدراتهم على مواجهة المشكلات التقنية في العمل.

3 . التعليم المستمر

نظرا للعلاقة الوثيقة بين المحاسبة والمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه (على اعتبار أنها نظاما مفتوحا)، فإن أي تغيرات تحدث في المجتمع لابد أن تِؤثر العلاقة على العمل المحاسبي، وبما أن هناك العديد من التغيرات المستمرة التي تحدث بما يتعلق بمجتمع الأعمال، فإن الحاجة تبقى مستمرة من قبل المحاسبة لكي تأخذ بعين الاعتبار كل تلك التغيرات وتحاول الاستفادة منها في سبيل الوفاء بالاحتياجات المتغيرة والمستمرة للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه[1].

[1] قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF** على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 273، 274 .

خلاصة

إنّ تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير معها، سواء من حيث الإطار المفاهيمي أو من حيث القياس والتقييم المحاسبي إضافة إلى طريقة إعداد وتقديم القوائم المالية، يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وهو ما سينعكس إيجابا على الممارسة المحاسبية في بلادنا ويسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالصدق والموثوقية والقابلة للمقارنة، إلا أن الوصول إلى المزايا السابقة تعترضها بعض المشاكل والمعوقات خصوصا تلك المتعلقة بالتقييم المحاسبي وبالقوانين الجبائية وبالتعليم المحاسبي بشكل عام، وهو ما يقتضي اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل إنجاح عملية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد .

تمهيد

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع التحليل المالي والمراقبة المالية والذي يسمح بمعرفة الجوانب الإيجابية والسلبية، كما يعتبر ضروريا للتخطيط المالي السليم من خلال التشخيص الشامل للحالة المالية لفترة زمنية ماضية من نشاط المؤسسة باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، ويشكل التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات أفضل الوسائل المعتمدة لتوضيح العلاقات بين الأرقام المدرجة في القوائم المالية المختلفة وذلك لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بهدف اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة.

وعلى أساس ما تقدم، سنتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

- في المبحث الأول سنتطرق إلى عموميات حول التحليل المالي، وذلك من خلال التعرض إلى تطوره التاريخي، مفهومه، أهميته وأهدافه، مقوماته، منهجيته ومعايير تطبيقه ومختلف الأطراف المستخدمة له.
- في المبحث الثاني سنتطرق إلى أدوات التحليل المالي، من خلال استعراض كيفية للتحليل المالي باستخدام المؤشرات وكذا النسب المالية.

المبحث الأول:عموميات حول التحليل المالي

إن الهدف من التحليل المالي تزويد الفئات المعنية بمعلومات وبيانات عن الوضع المالي للمؤسسة وتقييم أدائها خلال فترة معينة من أجل المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة، وإظهار الوضعية المالية لها، وكذلك يساعد التحليل المالي على اتخاذ القرارات الصحيحة وفي الوقت المناسب.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

أولا : التطور التاريخي للتحليل المالي

ترجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين الأول مصرفي، إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض تقديم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية[1].

أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، فلقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية (1929-1933) أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي "ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية (المثالية) لكل قطاع(اقتصادي) "[2].

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمنشأة بناء على تحليل بياناته المالية[3]،

---

[1] عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي**، عمان، الأردن، 2008، ص:17.

[2] ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص:13.

[3] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي، مدخل صناعات القرار**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص ص: 11، 12.

ولقد استخدم "لورنس تشميبرلين" في كتابه"مبادئ الاستثمار في السندات" المنشور لأول مرة في عام 1911 عدة نسب منها نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات وأطلق عليها اسم "نسبة النقل" ونسبة هامش الربح إلى صافي الدخل وأسماها "عامل السلامة" ولقد بين نسبة العناصر المختلفة لبند ما إلى الكل، مثل نسبة الإيرادات المختلفة إلى إيرادات التشغيل الإجمالية، ونسبة المصاريف المختلفة إلى مصاريف التشغيل الإجمالية وهذه الأداة أطلق عليها "بيان الحجم العادي" أو بيان النسبة المئوية الكاملة 100%. وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل، وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة، ولم يعد هناك اهتمام بقائمة أكثر من قائمة بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات[1].

وفي عام 1985 صدر بيان عن مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية FASB يلزم جميع المؤسسات الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية الأساسية، ثم بعد ذلك أكد عليها مجلس المعايير المحاسبية الدولية عام 1993، حيث يكمن دور هذه القائمة على مساعدتنا في الحصول على معلومات تمكننا من قياس قدرة المؤسسة في توليد النقدية أو ما يعادلها وتقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي.

وتم التركيز في التسعينات على الاتفاقيات المحاسبية التي جعلت القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية كأساس للتحليل المالي، أين تم على إثرها تحليل القرارات المالية على أساس القيمة. وقد ساهمت التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال الإعلام الآلي إلى استخدام أدوات التحليل المالي التقليدية بسهولة ويسر، حيث أصبح بالإمكان إجراء الدراسات المالية مهما كانت معقدة بأقل جهد ووقت ممكنين وبدقة متناهية[2].

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي، مدخل صناعات القرار**، مرجع سبق ذكره، ص ص:11،12.

[2] محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص:73، 74.

ثانيا: مفهوم التحليل المالي

عرف التحليل المالي مجموعة من التعاريف تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، يمكن اختصارها فيما يلي:

التحليل المالي هو"عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات من ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب"[1]. هذا التعريف يركز على الأنشطة التشغيلية والمالية وأهميتها من خلال المعلومات والبيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية من أجل تقييم الأداء.

التحليل المالي هو "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما من أجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل"[2]. هذا التعريف يعتبر التحليل المالي أداة مهمة لاتخاذ القرارات وتقييم الأداء من خلال معالجة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة.

التحليل المالي هو "مجموعة من الأدوات والأساليب الكمية المستخدمة في تحليل القوائم المالية للوصول إلى تشخيص حالات نقاط الضعف والقوة فيها، وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات المقارنة بين المتغيرات المتماثلة"[3]. هذا التعريف يعتبر التحليل المالي بأنه مجموعة من المقاييس الكمية التي تساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لاكتشاف نقاط القوة والضعف فيها وكذا تقييمها والنسب المالية من أهم الأدوات المعتمد عليها في تحليل القوائم المالية.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص:22.

[2] عبد الحكيم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص:141.

[3] عدنان تايه وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص:100.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي هو"دراسة القوائم المالية وتبويبها التبويب الملائم باستخدام الأساليب والطرق والأدوات الكمية من أجل التعرف على القيمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين لإتخاد القرارات السليمة".

ثالثا: أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المتاحة في المؤسسة. وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المشروع، من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمشروع. ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي[1]:

– يتناول التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع إضافة لإخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

– يساعد التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

– يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة .

رابعا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية[2]:

– معرفة الوضع المالي للمؤسسة .

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص:24.

[2] مؤيد راضي خنفر وآخرون، **تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص:72.

– الحكم على القدرة الكسبية للمشروع .

– الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة .

– تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل.

– تحديد الانحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.

– الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية .

– تحديد الفرص المتاحة أمام المنشأة والتي يمكن استثمارها[1].

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي، منهجيته ومعايير تطبيقه

أولا: مقومات التحليل المالي.

التحليل المالي كأي فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة مقومات يهدف من خلالها لتحقيق أغراضه النظرية والعلمية[2]. ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي[3]:

– أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية .

– أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجًا علميا يتناسب مع أهداف التحليل المالي، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

[1] عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي**، مرجع سبق ذكره ، ص:21.

[2] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

[3] حسين سمير عشيش، إشراف ظافر الكبيسي، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:26.

– تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية وقادرًا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل[1].

ثانيا: منهجية التحليل المالي

بالرغم من أن عملية التحليل المالي يجب أن تترك في تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجه بها، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساسا لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي. ومن هذه الأسس العامة ما يلي[2]:

– **تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل:** يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل ليعرفها ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل المالي، لأنه يجنب المحلل العمل الغير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة، فإذا ووجه المحلل الائتماني في بنك تجاري بطلب قرض قصير الأجل من عميل ما، فيمكن لهذا المحلل أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرة ورغبة العميل على الوفاء في الوقت المحدد، بعد ذلك يركز جهده على ما يمكن أن يحقق هذا الهدف وهو قدرة العميل على إنجاز الدورة التجارية بنجاح وتمتعه بأدبيات جيدة.

– **تحديد الفترة التي بشملها تحليل القوائم المالية:** من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كنا نسعى إلى توخي المزيد من الدقة في التحليل ومعرفة الاتجاه الذي يتخده أداء المؤسسة موضع التحليل، لان القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

– **تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته:** فرغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته، والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

– **اختبار أسلوب وأداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضوع البحث:** وحيث أن المشكلة موضع البحث في مثالنا السابق هي السيولة، لذا نستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة، مثل:

- نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة؛

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي ،المطبعة المالية**، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 9.

[2] مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2000، ص ص:121، 122.

- معدل دوران البضاعة، والذي يعبر عن مدى السرعة التي يتم فيها تحويل البضاعة الموجودة لدى المؤسسة إلى نقد يستعمل في الوفاء بالتزاماتها؛
- كشف التدفق النقدي، والذي يقدم فكرة عن مواعيد وفرة السيولة لدى المؤسسة.

- **استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب:** وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق. ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة والتحديد المناسب للأسئلة المستوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

- **اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه؛ ولا مانع حين يستدعي الأمر، من استعمال أكثر من معيار؛**

- **تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة أو النسبية؛**

- **تحليل أسباب الانحراف وتحديدها؛**

- **وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل:** ومن النادر أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات، في مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغائه كليا.

ثالثا: معايير التحليل المالي

تعرف معايير التحليل المالي على أنها "عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياسا للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما". فعند استخراج نسبة السيولة لابد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة. ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد[1].

[1] عبد الحكيم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص:160.

وهناك مجموعة من المعايير يستخدمها المحلل المالي نذكر منها ما يلي[1]:

– **المعايير المطلقة:** وهي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقدار ثابت تم اختياره بناءً على تجارب ودراسات ميدانية وقد تم الاتفاق على هذا المعيار بين شركات كثيرة وكتاب كثيرون لدراسة حالة معينة ويستخدم هذا المعيار من أجل مقارنة ما هو فعلي أو مستحق مع هذا المعيار، فمثلا لو كانت نسبة التداول المستخرجة من الكشوفات الخاصة بمنشأة معينة هي 1:3 فإن المحلل سوف يقارن هذه النسبة مع النسبة المعيارية والمتفق عليها والبالغة 1:2.

– **المعايير التاريخية:** وهذه المعايير تستند إلى المؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوفات المالية للمنشأة؛ فمثلا تم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار لعام 2000 مع معدلات العائد على الاستثمار للأعوام الماضية. ويبدي المحلل المالي الحكم على هذا المؤشر من خلال مقارنته بالمؤشرات الماضية أو التاريخية.

– **المعايير المستهدفة:** تستوحي هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة ويمكن للمحلل إن يقارن ما هو متحقق فعليا وما هو مخطط له أن يحصل أو يتحقق فإذا كانت نسبة الربحية المخططة على سبيل المثال (الربحية التجارية) 20% فإن نسبة الربحية المتحققة فعلا والتي نفترض أن تكون 18% تعني أن الربحية المتحققة أقل من مما هو مخطط له.

– **المعايير الصناعية:** وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل المؤسسات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة. والمتمثلة عادة في النشاط حيث تقوم معظم المؤسسات في العالم إن لم يكن كلها بوضع معايير ومؤشرات أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع المؤسسة. أو مقارنة الوضع الحقيقي للمؤسسة مع هذه المعايير ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية.

المطلب الثالث: استخدامات التحليل المالي

لا تقتصر أهمية التحليل المالي على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل أن هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها ودائنيها وموظفيها وغيرهم، لما لهذه المجموعة من مصالح يجب الحفاظ عليها.

أولا: مجالات استخدام التحليل المالي

[1] عبد الستار مصطفى الصياح، **الإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2007، ص ص: 53، 54.

يمكن استخدام التحليل المالي في المجالات التالية[1]:

- **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا المقرضون وذلك للتعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد.
- **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، كما أن هذا النوع من التحليل المالي يستخدم في تقييم كفاية الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المنشأة[2].
- **تحليل الاندماج والشراء:** يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عملية الاندماج بين مؤسستين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للمؤسسة بعد الاندماج[3].
- **التخطيط المالي:** تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا لمستقبل كل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وعملية التخطيط هي وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها. وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما: الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع.
- **تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من التحليل تهتم به مجموعة من الأطراف التي له علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها[4].

ثانيا: الأطراف المستخدمة لنتائج التحليل المالي

[1] عليان الشريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص:151.

[2] أيمن الشنطي زهير الحدرب، عامر عبد الله، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص:127.

[3] عليان الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:151.

[4] أيمن الشنطي زهير الحدرب، عامر عبد الله، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص:128.

هناك أطراف متعددة تستعمل نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى لها كل طرف ومن هذه الأطراف[1]:

1 . الأطراف الداخلية

- **إدارة الشركة:** إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها، وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة. هذا بجانب أن نتائج التحليل المالي تمكن الإدارة من تحديد موقعها الاستراتيجي.
- **المالكين والمساهمين:** في ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما شركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.
- **العمال في المؤسسة:** ويهتم العمال في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي لسببين أساسيين هما:[2]
- تعزيز شعور الانتماء والشعور بالإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية.
- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من التعرف على الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة.

2. الأطراف الخارجية: ويتمثلون فيما يلي[3]:

- **الدائنون:** يقوم الموردون بالتحليل المالي للمنشأة قبل أن يتخذوا قرارات توريد المادة الأولية وبيعها على الحساب، وكلما قصر أجل البيع كلما اهتم المورد بتحليل السيولة في حين كلما زاد أجل البيع كلما اهتم المورد بتحليل الربحية كذلك. كما وتهتم المصارف بالاستعلام عن المركز الائتماني للمؤسسة قبل تقديم التسهيلات المصرفية مستندا إلى نتائج التحليل المالي، فكل مصرف يرغب في التأكد من أن قروضه المقدمة للمؤسسة تساهم في خلق القدرة الذاتية لها على تسديد تلك القروض الممنوحة.

[1] عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011، ص:31.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص:237.

[3] أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2012، ص:77.

- **المستثمرين:** مهما كانت طبيعة المستثمر فإنه يفضل اتخاذ قرار الاستثمار(شراءأسهم الشركة) استنادا إلى دراسة تعتمد جزئيا على مؤشرات التحليل المالي وهي: الربحية، السيولة، انخفاض المخاطر، المديونية...الخ.
- **أسواق المال:** من متطلبات إدراج المؤسسات أسهمها للتداول في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين وتقوم أسواق رأس المال بتحليل هذه الكشوفات ونشرها في دوريات ونشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمنشآت والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.
- **الدولة:** تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار وفي تحصيل الضرائب ورقابة المؤسسات التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي للقوائم المالية

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالبا ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ونظرا لتعددها وصعوبة تناولها إجمالا، اخترنا مجموعة من هذه الأدوات والأساليب التي نراها تخدم أكثر أهداف الدراسة.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

يستعمل المحللون ثلاثة مؤشرات مالية عند تحليل ميزانية المؤسسة ، خاصة بالتوازنات المالية وهي رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل والخزينة.

أولا: رأس المال العامل

1. تعريف رأس المال العامل وكيفية حسابه

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال

الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة، ويتم حاسبه بطريقتين[1]:

من منظور أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة
من منظور أدنى الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة– الديون قصيرة الأجل

2. أنواع رأس المال العامل:

وتتمثل أنواع رأس المال العامل في[2]:

2. 1. رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الأصول المتداولة لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر إلاّ أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

2. 2. رأس المال العامل الصافي: هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهو رأس المال العامل الذي رأيناه سابقا في التعريف.

2. 3. رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

2. 4. رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة ويحسب كما يلي:

---

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص: 45.

[2] مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة ورقلة، الجزائر، 13 و14 ديسمبر 2011 ، ص: 22.

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي – رأس المال العامل الخاص

أو مجموع الأموال الأجنبية[1]:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

الشكل رقم (02): أنواع رأس المال العامل

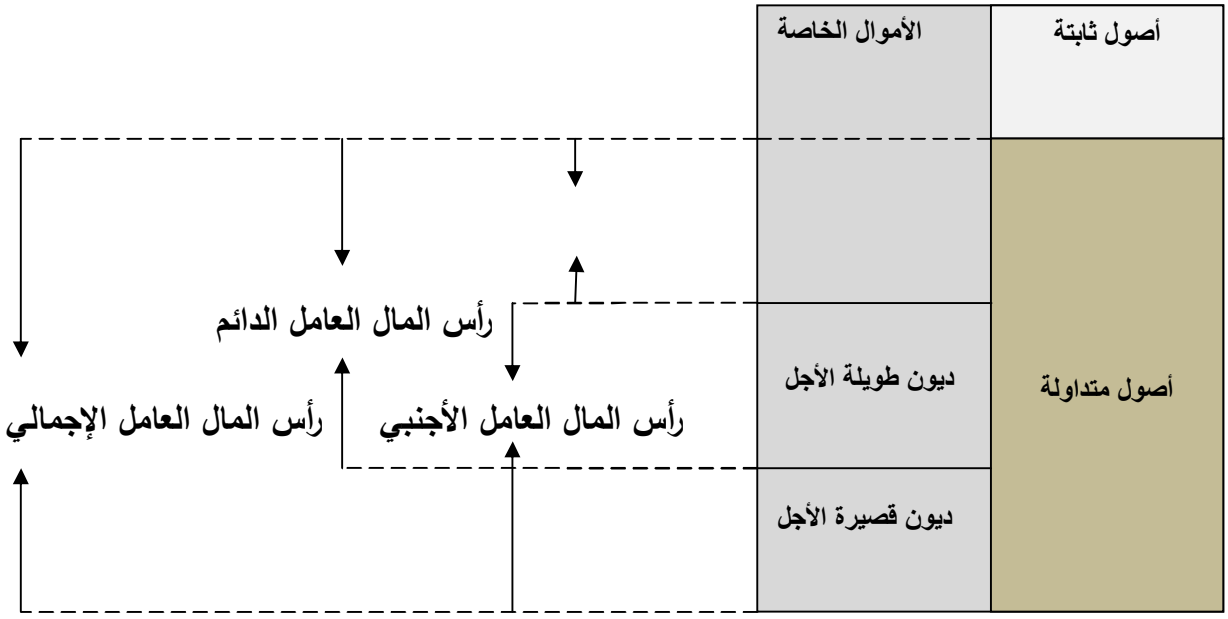

المصدر: ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، **الجزء الأول**، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي[2]:

- **رأس المال العامل الصافي موجب:** يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

[1] خميسي شيخة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 73.

[2] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009،، ص: 62.

- **رأس المال العامل الصافي معدوم:** في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.
- **رأس المال العالم الصافي سالب:** في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مواردها المالية الدائمة.

ثانيا: احتياج رأس المال العامل

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال[1].

1. تعريف احتياج رأس المال العامل وكيفية حسابه

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها ذلك النوع من رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل. ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية[2]:

احتياج رأس المال العامل= (الأصول المتداولة – النقدية) – (ديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)

تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفيات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة، لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة السنوية.

2. الحالات الممكنة لاحتياج رأس المال العامل

توجد هناك حالتين كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] أسماء كسيس، سمية بردعي، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جيجل، الجزائر، 2014، ص ص: 43، 44.

الجدول رقم (03): الحالات الممكنة لاحتياج رأس المال العامل

التغير	المصدر	الآثار
زيادة رأس المال العامل	– زيادة المخزونات (قيم الاستغلال) – زيادة الحقوق (النقديات) – نقصان موارد الدورة	– تسيير سيء للمؤسسة – تراجع مبيعات المؤسسة
نقصان رأس المال العامل	– نقصان المخزونات – نقصان الحقوق – زيادة الموارد	– تحسين في شروط التسيير – زيادة المبيعات

المصدر: مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على التشخيص المالي للمؤسسة**، مرجع سبق ذكره ، ص: 12.

ثالثا: الخزينة

للخزينة أهمية كبيرة لأنها تعبر عن وجود توازن أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.

1. تعريف الخزينة وكيفية حسابها

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموعة الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، وتحسب بإحدى الطريقتين التاليتين[1]:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أو:

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

والخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته من خلال[2]:

– إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجاته معناه أن الخزينة موجبة في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

[1] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] نفس المرجع، ص: 54.

– إذا كان رأس المال العالم أصغر من احتياجاته معناه أن الخزينة سالبة، فالمؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ إلى بيع بعض المواد الأولية.

– إذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجاته معناه الخزينة صفرية يعني أننا أمام الخزينة المثلى والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

يتم استخدام تحليل النسب للحصول على فهم كامل لسيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة الأصول، وتشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل، وتثير قدرتها على الدفع إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها طويلة الأجل، وتثير فعالية إدارة الأصول إلى قدرة مديري المؤسسة على استخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لإنتاج عائد مناسب لملاك المؤسسة ودائنيها[1].

أولا: تعريف النسب المالية

تعرف النسبة عموما بأنها علاقة بين عنصر وآخر وهي إما تصور في شكل بسيط $\frac{1}{2}$ أو كسر عشري 0.5 أو نسبة مئوية 50%، فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر وآخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه. أما في التحليل المالي فتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين، ويعتمد القائم بالتحليل على تفسير مدلول تلك النسبة من خلال مقارنتها مع نسب معيارية أو نمطية متعارف عليها أو مقارنتها مع النسبة السائدة في الصناعة أو التجارة التي تنتمي إليها المؤسسة المراد تحليل قوائمها المالية[2].

ثانيا: أنواع النسب المالية

[1] محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

[2] سعاد ركيمة، **مدى قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية باستخدام مؤشرات التحليل المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جيجل، الجزائر، 2014، ص: 63.

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم الأداء، وترشيد القرارات، وتقييم المركز المالي والنقدي، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين بسط ومقام، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين وتعطي تفسيرا لأحد جوانب الأداء في المؤسسة، وأهم هذه النسب[1].

1. نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم ميزانية المؤسسة والحكم على المركز الائتماني لها والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. ومن أهم نسب السيولة ما يلي[2]:

- **نسبة التداول:** وهي عبارة عن قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وتحسب باستخدام المركز المالي وفق المعادلة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

وتعتبر نسبة التداول من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموع الأصول المتداولة، ومجموع الخصوم المتداولة دون الاهتمام بدرجة سيولة فقرات الأصول المتداولة أو تواريخ استحقاق الخصوم المتداولة[3].

- **نسبة السيولة السريعة:** وتقاس هذه النسبة من خلال حاصل قسمة الأصول المتداولة مطروح منها المخزون على الديون قصيرة الأجل وفقا للمعادلة التالية[4]:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون)/ الديون قصيرة الأجل

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص: 104.

[4] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

ويعود السبب في استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة لسيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة، ثم إتمام عملية بيعها، أضف غلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية وأيضا بسبب عدم التأكد من بيعه[1].

- **نسبة السيولة الجاهزة:** تعتبر السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق. ويتم حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية[2]:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

2. نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتحقيق أعلى ربح ممكن. ويتم حسابها بالاعتماد على قائمة الميزانية وحساب النتائج، وتتمثل أهم هذه النسب فيما يلي[3]:

- **معدل دوران مجموع الأصول:** يقيس هذا المعدل عدد مرات استخدام أصول المؤسسة في إنتاج المبيعات. ويتم حسابه بالمعادلة التالية[4]:

معدل دوران مجموع الأصول= صافي المبيعات / مجموع الأصول

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

[2] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

[3] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

[4] يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص: 316.

الحصول على معدل دوران عال مؤشر على فعالية إدارة المؤسسة في استغلال أصولها بشكل جيد لتوليد المبيعات والعكس صحيح.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:**

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات/ مجموع الأصول المتداولة

يركز هذا المعدل على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويمكن مقارنته بالمعدل الموجود في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة نظرا لعدم وجود معدل نمطي. والمعدل المرتفع مؤشر على الكفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال عامل قليل[1].

- **معدل دوران الأصول الثابتة:**

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات/ صافي الأصول الثابتة

وتقيس نسبة المبيعات إلى الأصول الثابتة، وتستخدم كمقياس لكفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة في تقنين المبيعات. وارتفاع المعدل يعني شدة استغلال المؤسسة لأصولها الثابتة، وانخفاض المعدل يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة أو تعطيل بعض الطاقة[2].

- **معدل دوران المخزون السلعي:** يتعلق استخدام هذه النسبة بقياس عدد المرات التي يتم فيها تحويل المخزون إلى مبيعات خلال السنة المالية الواحدة، ويمكن قياسها بتقسيم المبيعات على المخزون وفق المعادلة التالية[3]:

معدل دوران المخزون = صافي المبيعات/ المخزون

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص:195.

[2] نفس المرجع، ص:196.

[3] علي عباس، **الإدارة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص: 84.

- **معدل دوران الذمم المدينة:** الغرض منه قياس سيولة الذمم أي قدرة المؤسسة على تحصيل ذممها من حسابات مدينة وأوراق القبض، كما انه يقيس كفاءة إدارة الائتمان ومدى فعالية إدارة الائتمان والتحصيل، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرًا جيدا والعكس صحيح.[1]

معدل دوران الذمم المدينة= صافي المبيعات / رصيد المدينين

- **متوسط فترة التحصيل:** يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز.و تحسب كما يلي[2]:

متوسط فترة التحصيل= عدد أيام السنة / معدل دوران الذمم المدينة

- **معدل دوران الحسابات الدائنة:** تشير مختلف مراجع الإدارة المالية إلى اعتبار معدل دوران الحسابات الدائنة مؤشرا من مؤشرات السيولة، لقدرة هذا المؤشر في تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع في معدل دوران الحسابات الدائنة علامة من علامات التحسن في الأداء. وسبب ذلك ناتج عن قدرة المؤسسة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل، أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن حالة النقص في السيولة، وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل. ويتم حسابه كما يلي[3]:

معدل دوران الحسابات الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

- **متوسط فترة التسديد:** إن فترة التسديد تقيس لنا المهلة المقدمة من طرف الدائنين، فكلما كانت طويلة كلما كانت جيدة بالنسبة للمؤسسة[4].

متوسط فترة التسديد= عدد أيام السنة / معدل دوران الحسابات الدائنة

3. نسب التمويل (الرفع المالي)

[1] عليان الشريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

[3] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

[4] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

تعتبر هذه المجموعة من النسب المالية ذات شأن كبير للإدارة المالية للمؤسسة لأنها تهتم بالكشف عن حجم المديونية طويلة الأجل، ومدى مساهمة هذه الديون في تكوين رأس المال[1]. ويتم الاعتماد في حسابها على الميزانية ، وتتكون هذه المجموعة من[2]:

- **نسبة التمويل الخارجي (المديونية):** توضح هذه النسبة الأموال التي تم اقتراضها إلى إجمالي قيمة الأموال المستثمرة بالمؤسسة. وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

- **نسبة الديون إلى حق الملكية:** وهي توضح نسبة ما يقدمه المقرضون للمنظمة من أموال في مقابل ما يقدمه لها الملاك من أموال. وتحسب كما يلي:

نسبة الديون إلى حق الملكية= إجمالي الديون / إجمالي حقوق الملكية

- **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكثر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة. وتحسب كما يلي[3]:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

- **نسبة التمويل الخاص:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.وتحسب كما يلي[4]:

---

[1] علي عباس، **الإدارة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص: 88.

[2] أحمد محمد غنيم، **الإدارة المالية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص: 86،87.

[3] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[4] نفس المرجع، ص: 54.

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

4. نسب الربحية

بما أن ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها لذا فإن التحليل بالنسب الأخرى (عدى نسب الربحية) يوفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها المؤسسة، أما نسب الربحية فتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية، حيث تقيس نسبة الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين، لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين[1]. ولحسابها يتم الاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج، وتقسم نسب الربحية إلى:

- **نسبة مردودية الأموال الخاصة:** تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات. وتحسب كما يلي[2]:

نسبة ربحية الأموال الخاصة = (الربح الصافي / الأموال الخاصة) × 100

- **معدل العائد على الاستثمار:** من أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المؤسسات هو معدل العائد على الاستثمار، ويشير هذا المعدل إلى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة داخل المؤسسة، فالعبرة ليست في ضخامة الأموال المستثمرة بقدر ما هي في ربحية هذه الأصول، ويتم التوصل إلى قيمة هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الاستثمار = (الربح الإجمالي / مجموع الأصول العامة)× 100

[1] فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص: 315.

[2] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 55،56.

- **نسبة مردودية النشاط:** تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللا، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم أعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية. وتحسب وفق العلاقة التالية[1]:

نسبة مردودية النشاط = (الربح الإجمالي/رقم الأعمال)× 100

المطلب الثالث: نسب و مؤشرات مالية أخرى

أولا: مؤشرات جودة السيولة

يتم حساب هذه المؤشرات لتحليل التدفقات النقدية للمؤسسة، بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية، قائمة الميزانية وحساب النتائج، وتوفر السيولة لجميع الوحدات الاقتصادية جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، إذ ترتبط قوة أو ضعف سيولة الوحدة الاقتصادية بمدى توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فهو يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإذا كان صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا يمكن للإدارة الوحدة الاقتصادية أن تستخدمه في إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو تسديد الديون طويلة الأجل، أما إدا كان سالبا فهذا يعني أن على الوحدة الاقتصادية أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من إستثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل. وعليه فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة عن مدى الكفاءة في التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة، وأهم مؤشراتها ما يلي[2]:

1. **مؤشر تغطية النقدية المتداولة:** يعكس هذا المؤشر مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من كليهما، ويحسب وفق العلاقة التالية:

مؤشر تغطية النقدية المتداولة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

[2] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 63 .

2.مؤشر الفوائد المدفوعة: يعكس هذا المؤشر مدى استيفاء النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، إن ارتفاع هذا المقياس يؤشر حقيقة إلى احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

مؤشر الفوائد المدفوعة = فوائد الديون المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

ثانيا: مؤشرات تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة

وتعبر هذه النسبة عن جودة أرباح المؤسسة ويمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية، ومن أهم النسب التي يمكن أن تخدم أغراض تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة ما يلي:

1. **نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:** وتعبر هذه النسبة عن مقدرة المؤسسة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الرئيسية وعلى وجه الخصوص سداد الديون، وشراء الأصول، ودفع توزيعات الأرباح، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية / صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

2. **مؤشر النقدية التشغيلية:** ويسمى أيضا بعائد التدفق النقدي ويعكس سياسة المؤسسة في الإنتاج والبيع مما يؤثر على مستوى السيولة بالمنشأة، ويحسب وفق العلاقة التالية[1]:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / صافي الدخل

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

3. **نسبة التدفقات النقدية التشغيلية:** وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية. ولا تصلح هذه النسبة لتطبيقها على المصارف لعدم وجود مبيعات، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = جملة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية / صافي المبيعات

[1] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 63 .

4. **مؤشر دليل النشاط التشغيلي:** وتوضح هذه النسبة مقدرة النشاطات التشغيلية في المنشأة على توليد الأرباح، وتحسب وفق العلاقة التالية:

مؤشر دليل النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي / الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب

5. **العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:** وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية. ولا تصلح هذه النسبة لتطبيقها على المصارف، ولكن تصلح لتطبيقها على المنشآت الصناعية التي تستثمر أموالها في الأصول الثابتة وتحسب وفق العلاقة

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / مجموع الأصول

6. **التدفق النقدي الحر:** وهو ذلك المبلغ الذي تكون فيه المؤسسة لها الحرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين وشراء أسهم أو ببساطة هو إضافة لسيولة المؤسسة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمنشأة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة. ويحسب وفق العلاقة التالية[1]:

التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي من نشاطات التشغيل / التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار في الآلات والمعدات والأصول طويلة الأجل.

المطلب الرابع: مقارنة بيان تغيرات واتجاهات القوائم المالية

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة المؤسسات كمصدر للبيانات، حيث يقوم التحليل المالي مهما كان اتجاهه على عنصر المقارنة، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال هذه الأخيرة.

أولا: التحليل الرأسي (العمودي)

يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها وبكلمة أخرى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية وهذا يعني أن مجموع الميزانية يتحول إلى رقم مئوي مساو 100% في كلا الطرفين، أما إذا نسبت العناصر إلى المجموعة التي تنتمي إليها عندئذ يصبح مجموع كل مجموعة مساو للرقم 100%. ويمكننا استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة الدخل حيث تنسب كل

[1] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 65 .

عناصر قائمة الدخل إلى المبيعات أو صافي المبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات إلى قيمة المبيعات، ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مقارنة مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة. لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشرا جيدا على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة[1]. ويساعد التحليل المالي الرأسي في تقديم عدة مزايا للمحلل المالي، ولإدارة الشركة منها ما يلي[2]:

-تركيزه على المدة المالية موضع البحث والمحددة من قبل المحلل المالي.

-دراسة التغير في الأهمية النسبية لكل نبد إلى المجموع المنسوب إليه.

-يساعد التحليل الرأسي على ملاحظة التغير في الأهمية النسبية لكل بند عبر الزمن، وبالتالي إمكانية دراسة مسببات هذا التغير، كما يساعد التحليل الرأسي على إجراء المقارنات بين الشركات المماثلة، بالنسبة للمعدلات السائدة بالقطاع الذي تنتمي إليه هذه الشركات.

مما سبق يمكن القول بأن التحليل المالي الرأسي يعد منهجا يساعد المحلل المالي في تقييم الأداء الإداري.

ثانيا: التحليل الأفقي (التاريخي)

يقصد به مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدد من السنوات المتتالية، ويفيد إتباع هذا المدخل في تتبع التغيرات في العناصر المختلفة للقوائم المالية من فترة لأخرى، مما يمكن من الوصول إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو والاتجاه العام لبعض عناصر القوائم المالية المؤثرة وفقا للهدف من التحليل. وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن الهدف من التحليل الأفقي للقوائم المالية هو تتبع التغير في بند معين، أو في جميع بنود القوائم المالية خلال عدد من السنوات، وذلك من أجل التعرف على الاستقرار أو الزيادة أو النقص في هذه البنود[3]. كما يمكن استعماله لمقارنة النسب التي يحصل عليها المحلل نتيجة التحليل بالنسب، وفي ذلك مساعدة له للتعرف على الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة المالي نتيجة للسياسات المتبعة فيها. ويساعد هذا التحليل على ما يلي[4]: اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن، تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[2] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[3] محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 288.

[4] مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

أسباب التغير إلى جذورها، وكذا تقييم الوضع المستقبلي، والحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة.

ثالثا: التحليل المقارن للقوائم المالية

تلجأ المؤسسة إلى مقارنة القوائم المالية للتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداؤها ولمعرفة وضع المؤسسة في السنة الحالية مقارنة مع سنوات سابقة، وقد تكون المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسة نفسها وتسمى بهذه الحالة مقارنة داخلية، أو قد تكون مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى وتسمى مقارنة خارجية[1]. ويعود سبب اعتماد المؤسسات على التحليل بواسطة هذه النسب إلى هذه الأسباب[2]:

– إن إعداد النسب المالية لا يتطلب قدرا هاما من المهارة والمقدرة، لكن تحليل وتفسير النتائج يحتاج إلى مهارة وقدرة، وهذه هي التي تميز المحلل الكفء عن المحلل الأقل كفاءة.

– على المحلل أن ينتبه إلى التمييز بين السبب الرئيسي للمشكلة وبين أعراضها، حيث أن المشكلة هي الأساس، أما العرض فهو المؤشر الواضح الذي يؤكد وجود المشكلة.

– لا تعطي النسبة الواحدة معلومات كافية للتعرف على أسباب مشكلة ما، إلا أنه يمكن الحصول على حكم مناسب عنه تحليل مجموعة من النسب.

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص:122.

[2] عمار بن مالك، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011، ص: 39.

خلاصة

من خلال ما تطرقنا إليه من خلال هذا الفصل يمكن القول أن وظيفة التحليل المالي تنصب على دراسة القوائم المالية وتبويبها تبويبا ملائما باستخدام مجموعة من الأساليب والطرق والأدوات الكمية للتعرف على القيمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين من اجل اتخاذ القرارات السليمة، وكذا تقييم الأداء المالي للمؤسسة، يقوم بهذه الوظيفة شخص يسمى بالمحلل المالي بحيث يقوم بحساب مجموعة من المؤشرات والنسب المالية ويستخدمها لتحليل القوائم المالية التي تتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية.

تمهيد

إن المعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعبر عن الوضعية المالية ونتيجة الأعمال في المؤسسة، وتعد القوائم المالية الوسيلة المستخدمة توصيل هذه المعلومات إلى شريحة عريضة من مستخدميها الداخليين والخارجيين، خاصة منهم المستثمرين، فهم في حاجة لمعلومة مالية موثوقة باستمرار، كما هم في حاجة لمعرفة الوضع المالي على حقيقته ونتائج الرقابة والتحليل المالي لتلك القوائم المالية، والمتمثلة أساسا في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) والميزانية العامة جدول التدفقات النقدية وجدول التغيرات في الأموال الخاصة إضافة إلى الملاحق.

وعلى أساس ما تقدم، سنتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

- في المبحث الأول سنتعرض للإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي.
- في المبحث الثاني سنتعرف على الضرورة الحتمية للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لإتمام وظيفة التحليل المالي، لنستخلص في النهاية اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية لغرض انتاج معلومة مالية مفصح عنها ضمن القوائم المالية، والجاهزة لأغراض عديدة أهمها التحليل المالي، هذه المعلومة المالية تخضع لمجموعة من الفروض والخصائص النوعية والقيود ليتم الافصاح عنها وعرضها ضمن القوائم المالية للمؤسسة ومن ثم تحليلها وتقييمها من طرف المحلل المالي.

المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية وحاجتهم من المعلومات المالية

يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة، وتهتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية حتى وهي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات ومسئوليات الرقابة، وتستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي احتياجاتها. إن إصدار التقارير حول هذه المعلومات هي خارج نطاق هذا الإطار وعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة تبنى على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة. ويشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات، والتي تشمل ما يلي[1] :

– المستثمرون: يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها. أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

– الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

– المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

[1] Bernard Raffournier , **les nomes comptables internationales** , édition Economica, paris, France, 1996, p : 16,17

– الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على مدى اقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعميل رئيسي لهم.

– العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

– الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

–الجمهور: تؤثر المؤسسات على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين . ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها .

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطى كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعاً . وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمؤسسة، فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

المطلب الثاني: الفروض الأساسية، الخصائص النوعية والقيود على المعلومة المالية من منظور النظام المحاسبي المالي

تمثل المعلومات المالية مخرجات النظام المحاسبي المالي بعد عملية تشغيل الأحداث المالية، وتكون متضمنة في القوائم المالية، والموجهة لخدمة مستخدميها، ويمكن تقسيمها إلى نوعين من المعلومات، معلومات مالية وأخرى غير مالية، ومن أمثلة النوع الأول من المعلومات، القوائم المالية التي تعرض بيانات النتيجة من ربح أو خسارة، المركز المالي، قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ إعدادها أو في تاريخ لاحق، فضلا عن قوائم التدفقات النقدية من وإلى المؤسسة.

معلومات تاريخية ومعلومات مستقبلية، وتختص الأولى بنتائج التنفيذ وعرض أحداث اقتصادية ومعاملات مالية وقعت بالفعل، أما الثانية فتهتم ببيانات التخطيط وتوفير معلومات عن أحداث متوقعة خلال فترة مالية مقبلة كبرنامج الموازنات التخطيطية.

أولا: الفروض المحاسبية الأساسية وفق النظام المحاسبي المالي

تتمثل الفروض المحاسبية الأساسية وفق النظام المحاسبي المالي في ما يلي[1]:

– فرض الاستحقاق المحاسبي: ويقتضي أن يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عند حدوثها، وليس عند قبض أو دفع النقدية أو ما يعادلها، ويجري تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها في القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها، ولذلك فإن القوائم المالية المعدة على هذا الأساس لا تخبر المستخدمين فقط عن العمليات المالية السابقة والمنطوية على دفع واستلام النقدية، بل وتعلمهم كذلك الالتزام بدفع النقدية مستقبلا، وتخبرهم عن الموارد التي تمثل نقدية سيجري استلامها مستقبلا .

– **فرض الاستمرارية:** يتم إعداد القوائم المالية بافتراض أن المنشاة مستمرة في مزاولة نشاطها، وستبقى كذلك في المستقبل المنظور، أي يفترض أن ليس لها نية أو حاجة لتصفية أو تقليص حجم عملياتها، وإن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، وعند ذلك لابد من الإفصاح عن الأساس المستخدم.

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي

لابد أن تتميز المعلومة المحاسبية بالخصائص النوعية التالية [2]:

- **قابلية الفهم:** يجب أن تكون المعلومة المحاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين، ويفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في مجال الأعمال، والنشاطات الاقتصادية، والمحاسبة، وأن تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. ويجب استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات المستخدمين بحجة أنه من الصعب فهمها.
- **الملائمة:** حتى تكون المعلومة المحاسبية مفيدة لابد أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرار، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وذلك بمساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة والمستقبلية، أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية. وحتى تكون

[1] Bernard Raffournier , **les nomes comptables internationales** , Op cit , p : 16,17

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص:95.

المعلومة المحاسبية ملائمة لابد من أن تكون مادية (الأهمية النسبية)، وتعتبر المعلومة ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة بالحذف أو التحريف، ويزودنا مفهوم الأهمية النسبية بنقطة قطع وليس خاصية أساسية للمعلومة المحاسبية وذلك حتى تكون ملائمة.

- **الموثوقية:** حتى تكون المعلومة المحاسبية مفيدة، لابد أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وإذا كان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه، أو من المتوقع أن تعبر عنه.

ولكي تكون المعلومة المحاسبية موثوقة لابد من توفر الشروط التالية:

- ✓ **التمثيل الصادق:** يجب ان تمثل المعلومة المحاسبية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها، فغالبية المعلومات المحاسبية عرضة للمخاطر لأنها لا ترقى إلى التمثيل الصادق، وهذا يعود إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل القياس والعرض لإيصال الرسائل التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث، فمثلا رغم أن غالبية المؤسسات تكون لها شهرة عبر الزمن إلا أنه من الصعب التعرف على هذه الشهرة وقياسها بموثوقية.
- ✓ **الجوهر فوق الشكل:** حتى تمثل المعلومة المحاسبية تمثيلا صادقا للعمليات المالية والأحداث الأخرى، من الضروري أن تكون المحاسبة عنها قد تمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، فيمكن مثلا للشركة أن تتخلص من أصل ما لطرف آخر يفهم أنها تمرر ملكية الأصل إليه، إلا أن هناك اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المؤسسة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل، فاعتبار العملية بيعا لا يمثل بصدق العملية التي تمت في حالة الإيجار بالتمويل.
- ✓ **الحياد:** حتى تكون المعلومة موثوقة لابد أن تكون محايدة أي خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومة تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

- ✓ **الحيطة والحذر:** ونعنى بها مواجهة معدي القوائم المالية لحالات عدم التأكد الملازمة لكثير من الأحداث والظروف عن طريق الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، أو تبني درجة من الحيطة والحذر في وضع التقديرات في ظل عدم التأكد حيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصاريف، إذ لا نعنى بها خلق احتياطيات سرية أو مخصصات مبالغ فيها حيث لا تكون عند ذلك القوائم المالية محايدة ، وبالتالي لن تكون موثوقة كمؤونة الديون المشكوك فيها مثلا.
- ✓ **الاكتمال:** حتى تكون المعلومة موثوقة لابد أن تكون كاملة، وذلك ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة لأن أي حذف للمعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مظللة، وبالتالي غير موثوقة وغير ملائمة.

- **قابلية المقارنة:** يجب أن يكون المستخدمون قادرون على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن، وذلك من أجل تحديد اتجاهات المركز المالي وقياس الأداء، وكذلك لمقارنة القوائم المالية لمؤسسات المختلفة لتقييم مراكزها المالية النسبية وأدائها، والتغيرات في مركزها المالي، وبالتالي فعملية القياس والعرض تتم على أساس ثابت عبر الزمن ضمن المؤسسة وعلى أساس ثابت بالنسبة لمؤسسات الأخرى. فمثلا الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والتغيرات فيها وآثارها، يساعد المؤسسة على تحديد الاختلافات في السياسات المتبعة نحو العمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى، وبين المؤسسات المختلفة وبالتالي تحقق قابلية المقارنة.

ثالثا: القيود على المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي

لابد من احترام القيود التالية عند إعداد وعرض المعلومة المالية[1]:

- **التوقيت المناسب:** إذا حدث أي تأخير في تقديم التقارير، فان المعلومة قد تفقد ملاءمتها لذا فإن الإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى رفع التقارير في الوقت المناسب، وبين توفير معلومات موثوقة، فقد تقدم المعلومات في الوقت المناسب لكن دون أن تكون كافة الأوجه والأحداث معروفة وبالتالي ضعف الموثوقية، وقد تؤخر المعلومات حتى يتم التعريف بكافة الأوجه والأحداث أي معلومات موثوقة، لكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار.

[1] طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص:95.

- **الموازنة بين التكلفة والمنفعة:** إن المنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات، وهذا التقييم يتطلب عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير، كذلك فقد لا تقع التكاليف بالضرورة على المستفيدين من المنافع كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات.

- **الموازنة بين الخصائص النوعية:** لابد من التوازن المناسب بين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وذلك من أجل تحقيق أهداف القوائم المالية، أما الأهمية النسبية للخصائص ففي الحالات المختلفة هي مسألة متروكة للتقدير المهني.

- **الصورة الصحيحة:** إن ظهور القوائم المالية بصورة صحيحة وعادلة أي أن تمثل بعدالة المركز المالي والأداء، وكذا التغيرات في المركز المالي للمؤسسة، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم مالية بصورة عادلة وصحيحة.

المبحث الثاني: القوائم المالية كحلقة وصل بين النظام المحاسبي المالي ووظيفة التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

وفق النظام المحاسبي المالي يتم عرض أربع قوائم مالية، الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة، إضافة إلى الملاحق، وهذا على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يعرض قائمتين فقط الميزانية وجدول حساب النتائج، ومن خلال تلك القوائم المالية يظهر أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي وما تحتويه من معلومات مالية

سيتم عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و هذه القوائم هي الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة.

أولا: الميزانية

1 . تعريف الميزانية: تعتبر الميزانية" بمثابة تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة في الأصول ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة في الدائنين وحقوق المؤسسة أو الملكية، وهذه المعلومات التي تقدمها الميزانية تستخدم بواسطة أطراف في أغراض متباينة منها تقديم العائد على الاستثمارات وتحليل

العلاقة بين البنود المختلفة، وكذلك تحديد السيولة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وما إلى ذلك[1].

والشكل التالي يعتبر نموذج مختصر للميزانية التي يجب أن تعدها المؤسسة، قصد تقديم معلومات مالية تلبي متطلبات النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم(04): الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي.

الأصول	N	N-1	الخصوم	N	N-1
الأصول غير الجارية الأصول المعنوية الأصول الثابتة المادية أصول ثابتة مادية أخرى الأصول المادية			الأموال الخاصة رأس المال. الاحتياطات . الأرباح غير الموزعة. المبالغ المسجلة ضمن الأموال الخاصة المتعلق بالأصول غير الجارية. الخصوم غير الجارية القروض طويلة الأجل. الضرائب المؤجلة. المؤونات		
مجموع الأصول غير الجارية			مجموع الخصوم غير الجارية		
الأصول الجارية المخزون. الذمم المدينة أصول جارية أخرى الخزينة (النقدية)			الخصوم الجارية الذمم الدائنة القروض قصيرة الأجل الضرائب المستحقة		
مجموع الأصول الجارية			مجموع الخصوم الجارية		
مجموع الأصول			مجموع الخصوم		

المصدر: إلياس بدوي ، **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وفق المعايير الدولية (IAS / IFRS) في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 41 .

[1] إلياس بدوي، **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وفق المعايير الدولية (IAS / IFRS) في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 41 .

2. مكونات الميزانية

2. 1. الأصول: وتعرف على أنها" المنافع الاقتصادية في المستقبل من الموارد المملوكة للمؤسسة سواء كانت هذه الموارد ملموسة أو غير ملموسة[1]." وتصنف عناصر الأصول داخل الميزانية إلى[2]:

– **الأصول الجارية:** يبوب الأصل على أنه متداول عندما يكون من المتوقع أن يحقق قيمة أو يكون محتفظا به بغرض البيع أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية المعتادة للمؤسسة. أو عندما يحتفظ به أساسا لغرض الاتجار ويتوقع تحقيق قيمة خلال اثني عشرة شهرا من تاريخ الميزانية.

– **الأصول الغير الجارية:** وهي التي تبقى بغرض استخدامها في الإنتاج وتوليد إيرادات المؤسسة وليس بقصد إعادة بيعها، وعادة تستفيد منها المؤسسة لأكثر من مدة مالية واحدة ومن أمثلتها الأراضي والمباني.

2 .2. الخصوم: وهي توضيحات متوقعة تعطي منافع اقتصادية في المستقبل، نتيجة الالتزامات الحالية كتحويل أو نقل الأصول أو تقديم خدمات إلى مؤسسات أخرى وذلك نتيجة لعمليات وأحداث وقعت في الماضي[3]. وتصنف عناصر الخصوم إلى[4]:

– **الخصوم الجارية:** وتشمل هذه المجموعة الالتزامات التي تستحق السداد خلال فترة الاثني عشرة شهرا القادمة من تاريخ إعداد الميزانية، ويتم تصنيف بنود هذه المجموعة حسب طول فترة سدادها.

– **الخصوم غير الجارية:** هذه الالتزامات عبارة عن دين لها تاريخ استحقاق يزيد عن السنة من تاريخ إعداد الميزانية، ومن أكثر الأمثلة شيوعا لهذا النوع من الالتزامات السندات والقروض طويلة الأجل.

– **حقوق الملكية:** تمثل هذه المجموعة زيادة الأصول على الالتزامات وهي حق أصحاب المشروع في المؤسسة موضوع الميزانية، ويمكن أن يعبر عن هذه القيمة بأنها مساهمة صاحب أو أصحاب المؤسسة.

ثانيا : جدول حسابات النتائج

1. تعريف جدول حسابات النتائج: هو" عبارة عن تقرير يبين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة، حيث يكون بينهما

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص:136 .

[2] خالد أيمن عبد الله، صايل رمضان، **مبادئ المحاسبة**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، الأردن، 2009، ص: 260 .

[3] السميع الدسوقي، **أساسيات المحاسبة، الجزء الأول**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص: 29 .

[4] يونس حسين الشريف وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، منشورات جامعة قاز يونس، ليبيا،1998، ص ص: 139،140 .

النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة[1].

2. شكل جدول حسابات النتائج: حسب النظام المحاسبي المالي يقدم نموذجين لجدول حسابات النتائج هما:

- إما بواسطة تحليل الأعباء حسب طبيعتها والتي تسمح بتحديد النتائج الوسيطة.
- إما ترك الحرية للمؤسسة بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظائف.

الجدول رقم(05): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة

حسب الطبيعة	N	N-1	حسب الوظيفة	N	N-1
إيرادات النشاطات العادية. إيرادات أخرى. تغيير المخزون والمنتجات قيد التنفيذ. -الإنتاج الثابت. - البضائع والمواد الأول. - مصاريف المستخدمين. - الاهتلاكات وتدني القيم. -تدني قيم الأصول الثابتة المادية. - مصاريف أخرى. - مصاريف مالية. - حصة الأقلية. = النتيجة قبل الضرائب. مصروف الضريبة. -ربح الفترة.			إيرادات النشاطات العادية. تكلفة المبيعات. =الهامش الإجمالي. إيرادات أخرى. -مصاريف التوزيع (تجارية). - مصاريف إدارية. - مصاريف مالية. إيرادات من شركات تابعة. = النتيجة قبل الضريبة. - مصروف الضريبة. =ربح الفترة.		
أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم. - فائدة الأقلية.			أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم. - فائدة الأقلية.		
نتيجة السهم			نتيجة السهم		

المصدر: إلياس بدوي، **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وفق المعايير الدولية (IFRS / IAS) في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

[1] إلياس بدوي، **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وفق المعايير الدولية (IFRS / IAS) في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

3. مكونات جدول حسابات النتائج: يتكون جدول حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، ولقد عرفها النظام المحاسبي كما يلي:

3. 1. المنتوجات: تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

3. 2. الأعباء: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الإهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

كما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي[1]:

– تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:(الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال)

– منتجات الأنشطة العادية.

– المنتوجات المالية والأعباء المالية.

– أعباء المستخدمين.

– الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.

– المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيثات العينية.

– المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيثات المعنوية.

– نتيجة الأنشطة العادية.

– العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).

– النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

[1] محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 44 ،45 .

– النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى المؤسسات المساهمة.

بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج:

– تحليل منتجات الأنشطة العادية.

– مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلي مؤسسات المساهمة.

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق. فنستعمل إذن زيادة على مدونة حساب الأعباء المنتوجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها[1].

ثالثا : قائمة التدفقات النقدية

1. تعريف قائمة التدفقات النقدية: نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB(المعيار95) بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية، والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة ما يلي[2]:

– الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة.

– لصفاتها الاستثمارية.

– لصفاتها التمويلية.

– صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.

2. شكل قائمة التدفقات النقدية

[1] محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 44، 45 .

[2] نفس المرجع، ص: 54 .

يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية من منظور النظام المحاسبي المالي وفق طريقتين، الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (06): قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

البيـــــــان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال. تحصيلات مقبوضة من الزبائن. المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين. الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة. الضرائب على النتائج المدفوعة.			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية).			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(A).			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار. تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية. التحصيلات من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية. تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية. التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية. الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية. الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(B)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. التحصيلات الناتجة عن إصدار أسهم. حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها. التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(C).			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (A+B+C).			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية.			

الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية.			
تغير الخزينة خلال الفترة.			
المقارنة مع النتيجة المالية.			

المصدر: لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 54 .

الجدول رقم(07): قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة

البيـــــــــان	ملاحظة	السنة الماليةN	السنة المالية N−1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.			
صافي نتيجة السنة المالية.			
تصحيحات (تسويات) لـ :			
– الإهتلاكات المؤونات؛			
– تغير الضرائب المؤجلة؛			
–تغير المخزونات؛			
–تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى؛			
–تغير الموردين والديون الأخرى؛			
–نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب.			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار.			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة.			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيمة ثابتة.			
تأثير تغيرات محيط الإدماج(التجميع).			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب).			
تدفقات الخزينة المتأتية عن عمليات التمويل.			
الحصص المدفوعة للمساهمين.			
زيادة رأس المال النقدي.			
إصدار قروض.			
تسديد قروض.			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل.			
تغيرات الخزينة للفترة(أ+ب+ج).			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية.			
الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية..			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.			

تغير الخزينة خلال الفترة.			

المصدر: لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 54 .

3. مكونات قائمة التدفقات النقدية

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل التي تكون ملائمة لأعمالها[1]:

– **التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية:** وهي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل.

– **التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار:** عمليات سحب الأموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل.

– **التدفقات التي تولدها أنشطة التمويل:** أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو الفروض.

– **تدفقات أمال متأتية من فوائد حصص أسهم:** تقدم كلا على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

رابعا: قائمة التغيرات في الأموال الخاصة

1 . تعريف قائمة التغيرات في الأموال الخاصة

لقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغير الأموال الخاصة بأنها: "يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية[2].

2. شكل قائمة التغيرات في الأموال الخاصة

[1] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 41، 42.

[2] نفس المرجع، ص: 45 .

الجدول رقم(08): قائمة التغيرات في الأموال الخاصة

البيـــــان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في N-2/12/31						
التغيرات في الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيثات. الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج. الحصص المدفوعة. زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية.						
الرصيد في N-1/12/31						
التغيرات في الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيثات. الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج. الحصص المدفوعة. زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية.						
الرصيد في N/12/31						

المصدر: كريوي محمد، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

3. مكونات قائمة تغير الأموال الخاصة

تتكون قائمة التغيرات في الأموال الخاصة من العناصر التالية[1]:

- النتيجة الصافية.

- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.

[1] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 41، 42.

– المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

– عمليات الرسملة(الارتفاع، الانخفاض، التسديد).

– توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

خامسا: ملحق القوائم المالية

يتضمن ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط التالية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية[1]:

– القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).

– مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للقوائم المالية الأساسية السالفة الذكر.

– المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

– المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

المطلب الثاني: القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي كضرورة حتمية لإتمام عملية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

تعتبر المعلومات المالية المستقاة من القوائم المالية المنشورة ، والتي يتم عرضها وفق النظام المحاسبي المالي، وخاصة منها تلك التي تعكس نتائج ما حدث خلال فترة زمنية محددة ، فهي المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي ويستقرئ منها ملاحظاته واستنتاجاته، كما يقوم باستخدامها مباشرة في حساب المؤشرات والنسب المالية التالية :

[1] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

- **رأس المال العامل ؛**
- **احتياج رأس المال العامل ؛**
- **خزينة المؤسسة ؛**
- **نسب السيولة ؛**
- **نسب النشاط ؛**
- **نسب التمويل (الرفع المالي) ؛**
- **نسب الربحية ؛**

وهذه القوائم المالية هي:[1]

- **قائمة المركز المالي أو الميزانية:** فبعد أن كان من الضروري تحويلها من ميزانية محاسبية إلى مالية في ظل تبني المخطط المحاسبي الوطني السابق، صار المحاسب يقوم بإعداد ميزانية مالية جاهزة لأغراض التحليل المالي، وتعتبر هذه القائمة بيان للمركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، وهي في المعتاد نهاية الدورة المالية، ولذلك يطلق عليها قائمة المركز المالي.
- **قائمة الدخل أو حساب النتائج:** ويمثل رصيدها ما حققته المنشاة من ربح أو ما تحملته من خسارة خلال فترة زمنية محددة تسمى الفترة المحاسبية ويتم التوصل إلى صافي الربح بطرح مجموع المصاريف من إجمالي الإيرادات وهي أمور تتأثر بوجهة نظر المحاسب وفقا للسياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في المؤسسة، ولأغراض التحليل المالي يتم عادة الاعتماد على عدة فترات محاسبية بحيث يتمكن المحلل المالي من استقرائها بشكل تفصيلي.

- **قائمة التدفقات النقدية:** والتي تعتبر بيانا تحليليا يبين التغيرات النقدية التي حدثت في المنشاة سواء بالزيادة أو بالنقص والتعرف على أسباب هذه التغيرات، أي أنها تصوير لكل التدفقات النقدية الداخلة وكذلك التدفقات النقدية الخارجة.

ولكي يتم الحصول على تحليل مالي فعال يفي بالأهداف المنشودة منه وبالاعتماد على مخرجات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وحتى يفي بمتطلبات الأطراف المستفيدة من

[1] حليمة خليل الجرجاوي، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية، غزة ، فلسطين، 2008، ص ص:29،30.

التحليل المالي، لا بد من أن يعتمد المحلل المالي على معلومات مالية تتصف بالموثوقية وذلك بهدف القيام بما يلي[1]:

- دراسة ميزانية الشركة لعدد من السنوات (ثلاث سنوات على الأقل) وكذلك حساب النتائج.
- معرفة السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة كطرق حساب الإهتلاك، طرق تقييم المخزون.
- الاطلاع على التحليل الخاص بكل بند من بنود الميزانية وحساب النتائج.
- الاطلاع باستمرار على تقرير الإدارة وتقرير المدقق الخارجي.
- التعرف على القيادات الإدارية للشركة لفهم نشاط الشركة وحالتها المالية.
- دراسة حالة الشركة المالية وعلاقتها بالمؤسسات المالية والبنوك.
- تحليل العوامل الخارجية المؤثرة على الوضعية المالية للشركة مثل التضخم والكساد.
- دراسة الوقائع التي حدثت بعد إعداد الحسابات الختامية، أو الأحداث اللاحقة.

وبهذا يظهر الأثر البارز والهام لمخرجات النظام المحاسبي المالي على وظيفة المحلل المالي في المؤسسة.

[1] حليمة خليل الجرجاوي، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص:29،30.

والشكل الآتي يوضح أثر النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي من خلال القوائم المالية:

الشكل رقم (03): القوائم المالية كحلقة وصل بين النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي

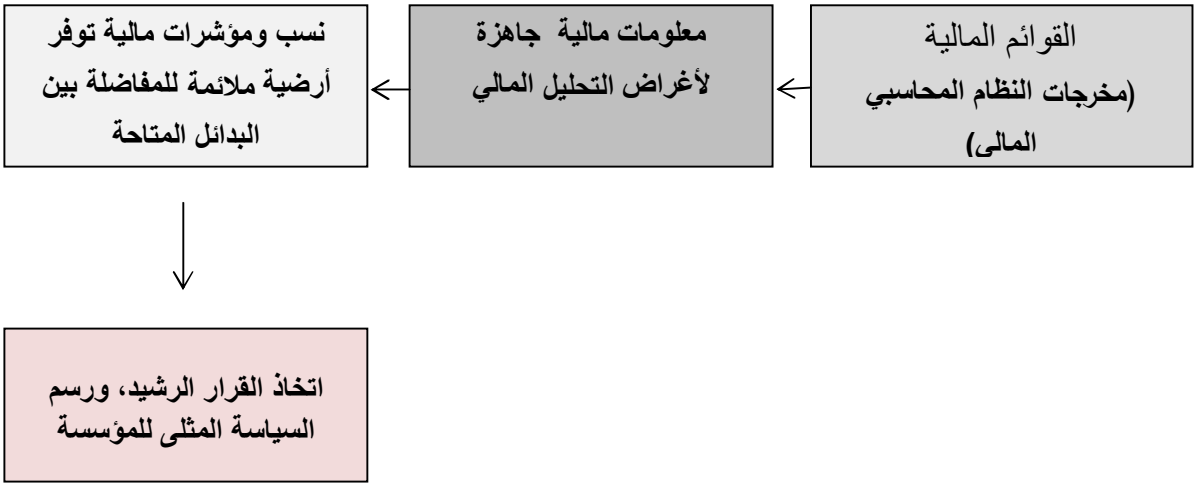

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعارف القبلية .

ونستنتج من الشكل السابق أن التحليل المالي أداة جيدة تساهم في إعطاء مؤشرات ودلالات واضحة ومن ثم المساهمة في اتخاذ القرارات الرشيدة ورسم السياسات المثلى للمؤسسة، ولإتمام عملية التحليل المالي بفعالية، لابد من الاعتماد بالدرجة الأولى على القوائم المالية للمؤسسة والمعدة وفق النظام المحاسبي المالي، وذلك لاستخراج مؤشرات ونسب مالية كمية توفر أرضية ملائمة للمفاضلة بين البدائل المتاحة وبالتالي اتخاذ القرار الرشيد، ورسم سياسات مثلى لتحسين الأداء.

خلاصة

إن الحصول على معلومات مالية تتمتع الموثوقية والملائمة، قابلية الفهم وقابلية المقارنة، هو الأساس الذي تبنى عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها، ومن أجل فهم تلك المعلومات المالية واستخدامها بشكل صحيح في اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها فإن المحلل المالي يلجأ إلى عملية تحليلها عن طريق حساب بعض المؤشرات والنسب ومن ثم تقييمها، وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر ابتداء من 01 / 01 / 2010، والذي تم بموجبه تعديل عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج إضافة إلى إدراج قوائم جديدة جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة) وجدول تغيرات الأموال الخاصة إضافة إلى الملاحق، أصبحت تلك القوائم المالية لا تحتاج إلى إجراءات تعديلية عميقة من طرف المحلل المالي كما كانت عليه سابقا في ظل تبني المخطط المحاسبي الوطني، كتحويل الميزانية المحاسبية مثلا إلى ميزانية مالية، ومن هنا يمكن القول إن النظام المحاسبي المالي سهل إتمام وظيفة المحلل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مما سينعكس إيجابا على فعالية أدائه.

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصول الثلاثة الأولى إلى الجانب النظري للموضوع ، وقصد معرفة واقع التحليل المالي في المؤسسات الجزائرية، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة الخزف الصحي بالميلية باعتبارها شركة ذات طابع اقتصادي وتجاري وسنتناول في هذا الفصل تقديم شركة الخزف الصحي، ومن أجل الوصول إلى الهدف سيتم التطرق أيضا إلى تحليل القوائم المالية للمؤسسة في حدود ما سمحت به المعطيات المحصل عليها وذلك باستخدام المؤشرات المالية السابقة الذكر.

وعلى أساس ما تقدم، سنتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

- المبحث الأول سنتناول فيه تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، من خلال لمحة تاريخية عنها، التعرف على أهدافها ومراحل عمليتها الإنتاجية، إضافة إلى هيكلها التنظيمي.
- المبحث الثاني سنقوم فيه بعرض القوائم المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية لسنتي 2011 م و2012م، وتحليلها ماليا، من خلال حساب المؤشرات والنسب المالية بالاستعانة بالمحلل المالي ومن ثم تقييمها.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

تعتبر مؤسسة الخزف الصحي بالميلية كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تعتبر طرفا مهما في النشاط الاقتصادي، وتعتبر أيضا خلية من خلايا الاقتصاد التي تجمع بين وسائل الإنتاج ورؤوس الأموال وذلك للقيام بعملية الإنتاج وتحويل المواد إلى سلع وذلك باستخدام اليد العاملة، ووسائل مالية لاستخراج وتحويل و نقل وتوزيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

المطلب الأول: نبذة عن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

مرت مؤسسة الخزف الصحي بالميلية منذ نشأتها بمراحل مختلفة، كما أنها تحتل موقعا مميزا يسهل اتصالها بمختلف أسواقها.

1. لمحة تاريخية عن الشركة

أنشأت وحدة الخرف الصحي بالميلية ولاية جيجل سنة 1971م غير أنها لم تشرع في إنتاج القطع الخزفية إلا في جويلية 1975م، وتعتبر هذه الأخيرة واحدة من بين خمس وحدات تابعة لمؤسسة الخزف الصحي بالشرق (ECE) الكائن مقرها الاجتماعي بقسنطينة وذلك بمقتضى المرسوم رقم 82/315 المؤرخ في 1982/10/23، وقد انبثقت هذه المؤسسة عند إعادة هيكلة الشركات الوطنية لمواد البناء والوحدات المكونة لها هي: ابن زياد، واد العثمانية الميلية، العاشور وواد أمزور.

وفي ديسمبر 1997م قررت الشركة القابضة لمواد البناء Holding بتحويل وحدة الخزف الصحي (ECE) إلى شركة الخزف الصحي (SCS) وقد دخل هذا القرار حيز التطبيق الفعلي بتاريخ 1998/04/19م وهي الآن مؤسسة ذات أسهم رأسمالها (208.000.000,00 دج) تابعة لمجمع الصناعات المحلية GIL DIVINDUS مند سنة 2014 حاليا تحتل مرتبة مشرفة من حيث الجودة، النوعية والكمية على المستوى الوطني حيث تبلغ طاقة إنتاجها السنوية 472200 قطعة[1].

والجدول التالي يلخص مراحل انجاز وحدة الخزف الصحي بالميلية :

[1] وثائق مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

الجدول رقم(09):مراحل إنجاز وحدة الخزف الصحي بالميلية

المرحلة	الإنجاز الأولي	التوسيع
الإعلان عن المناقصة	**1968**	**جوان 1972**
إمضاء العقود	**أكتوبر 1969**	**جانفي 1973**
بداية الأشغال	**فيفري 1971**	**جوان 1972**
استقبال التجهيزات	**فيفري 1973**	**مارس 1973**
الاختبارات التقنية	**أكتوبر 1974**	/
بداية الإنتاج	**1 جويلية 1975**	/
استقبال شكلي	**18 أوت 1976**	/

المصدر: مصلحة الموارد البشرية.

2 . الموقع الجغرافي للمؤسسة

تقع شركة الخزف الصحي في الجنوب الشرقي لمدينة الميلية للطريق الوطني رقم 43 الرابط بين ولايتي جيجل و قسنطينة حيث تتربع على مساحة تقدر ب 96870 م^2 منها: 293355 م^2 مغطاة و هي موزعة كما يلي: ورشات الإنتاج: 25920 م^2، الجناح الإداري: 324 م^2، الأجنحة الملحقة: 3111 م^2. كما تبعد عن ميناء جن جن بحوالي 40 كلم أما عن مطار فرحات عباس فهي تبعد بحوالي45 كلم والمنطقة الصناعية الجهوية لبلارة على بعد 2 كلم، مطار قسنطينة على بعد 80 كلم، ميناء سكيكدة على بعد 95 كلم، ميناء بجاية، على بعد 150 كلم، ميناء عنابة على بعد 230 كلم وميناء الجزائر 390 كلم. وهذا الموقع المميز يسهل عليها الاتصال بمختلف أسواقها (أسواق رأس المال، العمالة، تجهيزات الإنتاج، المواد الأولية...) وأسواق منتجات تصريف منتجاتها.

3 . أهداف مؤسسة الخزف الصحي

تهدف المؤسسة إلى ما يلي[1]:

– تحسين النوعية في الإنتاج من أجل إيجاد مكانة جيدة في السوق؛ وتحقيق جودة عالية بأقل التكاليف؛

– المساهمة في التنمية المحلية للمنطقة (الميلية)؛

– تحسين المستوى المعيشي للعمال؛ وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الميزانية التقديرية؛

– البقاء في نفس مستوى الإنتاج وكذلك إكمال مشروع التجديد الذي استفادت منه الشركة من طرف الحكومة؛ وإكمال عملية تجديد كل من الورشات الباقية والتي لم تجدد.

[1] وثائق مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الخزف الصحي بالميلية

لمؤسسة الخزف الصحي هيكل تنظيمي يترأسه المدير العام الذي يشرف على مجموعة من الأقسام منها 4 مسؤولين **و**مديريتين بحيث كل مديرية تتفرع إلى مصالح ودوائر ولكل مصلحة وظيفة رئيسية تقوم بها، ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي.

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي

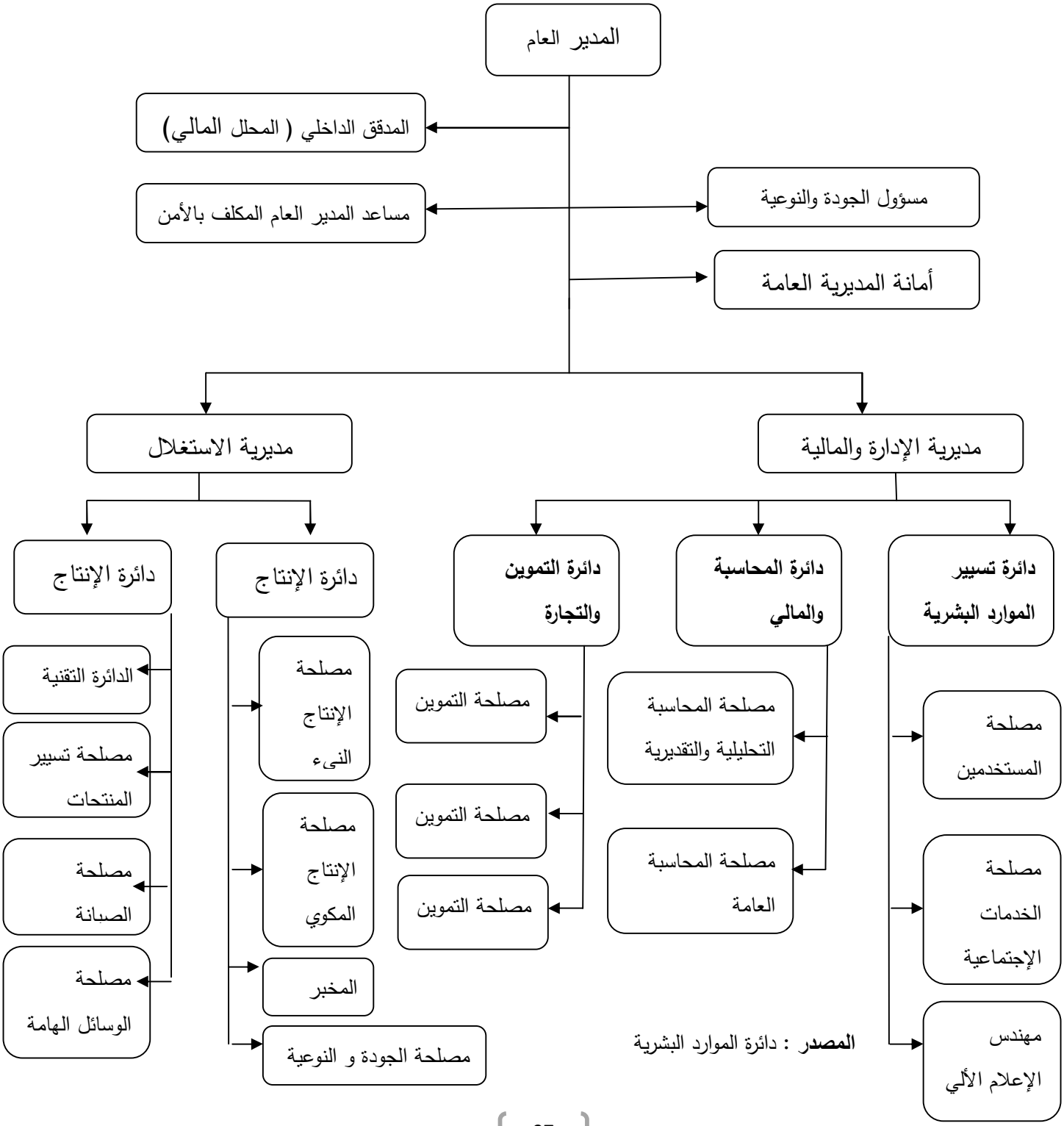

المصدر : دائرة الموارد البشرية

من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة يظهر لنا جليا أن المؤسسة تتكون من مجموعة من أقسام ومصالح متناسقة فيما بينها تقوم بوظائف و أعمال متكاملة مع بعضها البعض وذلك للمحافظة على النظام الداخلي و كذلك ضمان حسن سير نشاط المؤسسة الإنتاجي حيث تكون من:

أ. **المدير العام:** المدير العام هو المسؤول الأول في المؤسسة، يعين وينصب من قبل الجمعية العامة العادية، مهمته الأساسية هي تأمين المديرية وتسيير المؤسسة في ضوء الإستراتيجيات المسطرة من قبل مجلس الإدارة. وتتمثل مهامه في ما يلي:

– يعمل على تحديث سياسة الشركة، ويحدد الاستراتيجيات ويراقب مواقع العمل.

– يسطر، يرسم، يربط، يراقب أعمال المؤسسة، ويحدد سياسة النوعية والأهداف المرتبطة بنتائج السياسة العامة للشركة لكل ميدان عمل مترجمة في برنامج مخطط متوسط وطويل الأجل.

ب. المدقق الداخلي: تتلخص مهامه فيما يلي:

– التأكد من أن المستويات التسلسلية العملياتية تؤدى بشكل طبيعي ومنتظم؛

– فحص نوعية معلومات التسيير، وتطابق الإجراءات والقواعد مع تطبيقات التسيير، بشكل يسمح بتقديم اقتراحات خاصة بالملائمة أو التطور؛

– القيام بمراقبات مباشرة في حالة عجز الهياكل العملياتية أثناء تنفيذ هذه المهمة؛

– صياغة التوصيات لتحسين المراقبة الداخلية، والمحافظة على ممتلكات المؤسسة؛

– مراجعة الإجراءات ووثائق المراقبة و تنفيذ مراقبة وقائية؛

– إعداد ونشر تقارير حول نتائج هذه التدخلات، والإعلان عن التوصيات الضرورية؛

– تنفيذ كل تحقيق خاص بطلب من المديرية العامة أو من مجلس الإدارة.

ج. مساعد المدير العام المكلف بالأمن: هو مساعد تقني على اتصال مباشر بالمدير، وهو مكلف بمهام خاصة منها السهر على سلامة الشركة بشريا وماديا.

د. مسؤول الجودة و النوعية : من مهامه ما يلي[1]:

– مساعدة المدير العام في مجال الجودة والنوعية؛ وإيصال منتوج الشركة إلى الشروط العالمية؛

_ يمثل المؤسسة على المستوى الوطني في ما يخص الجودة؛

– مقارنة جودة منتوج الشركة مع منتجات الشركات الأخرى؛

[1] وثائق مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

– خلق نظام تسيير الجودة والسهر على تطبيقه.

هـ. أمانة المديرية العامة: تتجلى أعمالها فيما يلي :

– استقبال زوار المدير وضبط مواعيد الزيارات بعد استشارته؛

– تقوم بتسجيل المعلومات على مستندات خاصة ثم ترتيبها؛ تبليغ الأوامر والتعليمات الصادرة عن المدير؛ وحفظ المراسلات الخاصة بالمدير؛

و. مديرية الإدارة والمالية: يرأسها مدير المحاسبة والمالية ومن مهامه ما يلي:

– يعمل على تحديث ووضع السياسة والأهداف المرتبطة بالدوائر التالية: دائرة التموين والتجارة؛ دائرة المحاسبة والمالية؛ دائرة الموارد البشرية.

– يضع إستراتيجيات وسياسة البيع والتموين ويتابع العمل من أجل تحقيق الأهداف المسطرة؛ يحسن صورة وعلامة منتج المؤسسة عن طريق سياسة التسويق وتقوية الاتصالات الخارجية؛ ويسهر على إدارة طلبات الزبائن واحترامها.

ي. مديرية الاستغلال: يرأسها مدير الاستغلال من مهامه ما يلي:

– ينجز ويحترم برنامج الإنتاج كما ونوعا وصيانة؛ ويتأكد من التكفل بكل المشاكل المتعلقة بالاستغلال؛

– يتأكد من احترام المعايير التقنية للمنتوج؛

– يعطي الانطلاقة لكل عملية إصلاحية مهمة لتحقيق الأهداف المسطرة؛

– يوافق على برنامج الإنتاج؛ ويتحكم في وجهات الاستغلال؛ ويسهر على متابعة الميزانية التقديرية.

وتشرف هذه المديرية على دائرتي الإنتاج والصيانة.

المطلب الثالث: مراحل عملية الإنتاج في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

إن عملية التصنيع تقوم بها مصلحة الإنتاج عند الحصول على المواد الأولية حيث تتجه إلى الإنتاج وهو يمر بعدة مراحل[1]:

- **المرحلة الأولى:** يتم فيها تحضير الخليط وذلك بتذويب المواد الأولية، الأرجين والكولان، الكوارس والكلس والماء داخل أحواض كبيرة دائمة الدوران.
- **المرحلة الثانية:** بعد مزج المواد بالماء نحصل على عجينة متجانسة ترسل إلى ورشة السكب توضع في قوالب حسب النموذج المختار وتبقى هذه العجينة لمدة 24 ساعة في حرارة متوسطة حتى يتصلب.

[1] وثائق مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

- **المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة يتم الحصول على شكل المواد وهو عبارة عن مجسم التي تنتجها المؤسسة، ثم تنتقل إلى عملية الطلاء وترفع مرة أخرى إلى الفرن، تبدأ بدرجة حرارة منخفضة ثم تتصاعد في عملية متواصلة، وعند الإنهاء نحصل على الشكل النهائي للمنتوج ، ومن خلال هذه العملية نحصل على عدة أنواع من المنتجات الخزفية موجهة للاستعمالات المختلفة يمكن إدراجها ضمن ثلاثة أنواع رئيسة هي:

- **الطقم الكلاسيكي:**

شرعت المؤسسة في إنتاجها سنة 1975، هو نموذج إنتاج مستوردة و يعتبر أكثر الأنواع رواجا في السوق المحلية و يشمل مغسل 52 سم، مغسل 58 سم، ساق مغسل، حوض حمام، مغسل مطبخ بحوض واحد، مغسل مطبخ بحوضين، مرحاض إنجليزي مخرج أفقي، مرحاض إنجليزي مخرج عمودي، مرحاض أطفال إنجليزي، حوض ماء، حاملة صابون.

- **طقم ميموزة:** دخل هذا الطقم حيز التنفيذ سنة 1988م، وهو طراز جزائري ويشمل: مغسل بجميع أنواعه، ساق مغسل، حوض حمام، مرحاض إنجليزي مخرج عمودي.

- **طقم سارة:** دخل هذا الطقم حيز التنفيذ سنة 1994م، وهو نوع ممتاز ويعتبر آخر ما دخل في سلسلة إنتاج المؤسسة ويشمل: مغسل بجميع أنواعه، ساق مغسل، حوض طرد، مرحاض إنجليزي مخرج أفقي، طقم مطبخ[1] .

المبحث الثاني : عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية لسنتي 2011 و 2012 وفق النظام المحاسبي المالي.

سنقوم بعرض القوائم المالية للشركة لسنتي 2011م و 2012م وفق النظام المحاسبي المالي وتحليلها ماليا بالاستعانة بالمحلل المالي للمؤسسة.

المطلب الأول : عرض القوائم المالية لسنتي 2011م و 2012 م وفق النظام المحاسبي المالي

إن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، والتي سيحتاجها المحلل المالي لمؤسسة الخزف الصحي تتمثل أساسا في قائمة الميزانية وجدول الحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية.

[1] وثائق مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

أولا : عرض الميزانية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية لسنتي 2011م ، 2012م

كما هو معروف فإن الميزانية تتكون من جانبين أساسيين هما ، الأصول والخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم فتمثل مجمل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة.

1 . أصول الميزانية: وتمثل أصول لسنتي 2011 و 2012 كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : جدول الأصول لسنتي 2011 م و 2012 م

الأصول	2012			2011
	المبالغ الإجمالية	الإهتلاكات والمؤونات	المبالغ الصافية	
أصول غير الجارية				
فارق اقتناء المنتوج الإيجابي أو السلبي	–	–	–	–
تثبيثات معنوية	–	–	–	13400,00
تثبيتات عينية	547968373,11	361929867,36	186038505,75	203808487,63
تثبيثات جاري إنجازها	83362,50	–	83362,50	83362,50
تثبيثات مالية	–	–	–	–
سندات موضوعة موضع معادلة	–	–	–	–
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها	–	–	–	55847389,36
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	5569766,65	–	5569766,65	8746966,65
ضرائب مؤجلة على الأصل	17492730,93	–	17492730,93	17492730,93
مجموع الأصول غير الجارية	**621514233,19**	**361929867,36**	**259584365,83**	**364715137,07**
أصول جارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	207197811,23	–	207197811,23	207197811,23
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة	–	–	–	–
الزبائن				
المدينون الآخرون	89324045,10	6004721,27	83319323,83	7758618,46
الضرائب	18199466,44	–	18199466,44	14527245,57
حسابات دائنة أخرى و استخدامات				

مماثلة	8588748,69	–	8588748,69	43037447,74
موجودات وما شابهها	_	–	–	–
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى	–	–	–	–
الخزينة	302000000,00	–	302000000,00	302000000,00
	109311408,81	–	109311408,81	139587950,49
مجموع الأصول الجارية	**734621480,27**	**6004721,27**	**728616759,00**	**687713619,86**
مجموع الأصول	**1356135713.46**	**367934588.63**	**988201124.83**	**1052428756,93**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

2 . خصوم الميزانية: وتمثل خصوم المؤسسة لسنتي 2011 و 2012 كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (11): الخصوم لسنتي 2011 م و 2012 م.

الخصوم	2012	2011
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	208000000,00	208000000,00
رأس مال غير مستعان به	0,00	0,00
علاوات واحتياطات	243480900,00	226488111,29
فوارق إعادة التقييم	0,00	0,00
فارق المعادلة (1)	0,00	0,00
النتيجة الصافية (حصة المجمع) (1)	29979290,84	49491989,18
رؤوس أموال خاصة (مرحل من جديد)	111694187,60	-64470761,11
حصة الشركة المدمجة	0,00	0,00
حصة ذوي الأقلية	0,00	0,00
المجموع	**593154378,91**	**419509339,36**
الخصوم غير جارية		
قروض وديون مالية	2018404,98	2018404,98
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	0,00	0,00
ديون أخرى غير جارية	0,00	0,00
مؤونات منتجات ثابتة مسبقة	18777787,95	44724352,76
مجموع الخصوم غير الجارية	**20796192,93**	**46742757,74**
الخصوم غير الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	747582,06	604767,40
الضرائب	17878374,76	2290216,14

ديون أخرى	355624596,17	583281676,29
خزينة الخصوم	0,00	0,00
مجموع الخصوم الجارية	374250552,99	586176659,83
المجموع العام للخصوم	**988201124,83**	**1042428756,93**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01)

الجدول رقم (12): جدول حسابات النتائج لسنتي 2011 و2012.

البيان	2012	2011
المبيعات والمنتوجات الملحقة	505117290,08	542700629,49
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	25028992,88	32176695,40
1-إنتاج السنة المالية	530146282,96	574877324,89
المشتريات المستهلكة	137342469,25	131983778,47
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	19505773,01	21894496,05
2-استهلاك السنة المالية	156848242,26	153878274,52
3-القيمة الصافية للاستغلال (1-2)	373298090,70	420999050,37
أعباء المستخدمين	338274493,90	336950624,18
الضرائب والرسوم	8884540,78	9327010,95
4-إجمالي فائض الاستغلال	26139006,02	74721415,24
المنتجات العملياتية الأخرى	2024766,20	392980,47
الأعباء العملياتية الأخرى	641517,80	9475654,55
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	35181830,09	36428568,99
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	11202911,54	24578458,43
5-النتيجة العملياتية	3543335,87	53788630,60
منتوجات مالية	10500520,50	7524692,59
أعباء مالية	105349,02	206582,01
6-النتيجة المالية	10395171,48	7318110,58
7-النتيجة العادية قبل الضرائب	13938507,35	61106741,18
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	761724500	11614752,00
مجموع منتجات الأنشطة العادية	553874481,20	607373456,38
مجموع أعباء الأنشطة العادية	547553218,85	557881467,20

8-النتيجة الصافية على الأنشطة العادية	6321262,35	49491989,18
عناصر غير عادية (منتجات)	23658028,49	-
عناصر غير عادية (أعباء)	-	-
9-النتيجة غير عادية	23658028,49	-
10-صافي نتيجة السنة المالية	**29979290,84**	**49491989,18**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02)

الجدول رقم (13): جدول تدفقات الخزينة لسنتي 2011 م و2012 م.

البيان	2012	2011
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	**525001664,24**	**636333659,89**
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	**518667920,77**	**530522088,47**
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-	-
الضرائب على النتائج المدفوعة	**69251379,19**	**82584674,32**
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	**-62917635,69**	**23226897,10**
تدفقات أصول الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	-	-
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية A	**-62917635,69**	**23226897,10**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
المسحوبات عند اقتناء تثبيتات مادية وغير مادية	**1390675,41**	**1332338,01**
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية وغير مادية	-	-
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	**-31500000,00**	-
المسحوبات عن بيع تثبيتات مالية	-	-
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	**8372383,53**	**7529437,50**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار B	**38481708,12**	**6197099,49**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	-	-
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	**6867731,16**	**2846991,22**
التحصيلات المتأتية من القروض	-	-
تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة	-	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل C	**-6867731,16**	**-2846991,22**
السيولات تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	**294667,85**	**-28994,41**

تغيرات أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)	-31008990,88	26548010,96
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	441587950,49	415818059,69
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	411311408,81	441587950,49
تغيرات أموال الخزينة في الفترة	-30276541,68	25769890,80
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	-732449,20	778120,16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (03).

المطلب الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة الخزف الصحي خلال السنتين 2011م ، 2012م

سنقوم وبالاستعانة بالمحلل المالي للمؤسسة بتحليل القوائم المالية سابقة الذكر والتي تتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وذلك عن طريق مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، لتأكيد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في مؤسسة محل الدراسة.

أولا: التحليل المالي لميزانية مؤسسة الخزف الصحي خلال سنتي 2011م ، 2012م

سنقوم هنا بحساب كل من المؤشرات والنسب المالية بالإضافة إلى التحليل الأفقي والعمودي للميزانية، وقبل البدء في التحليل يجب علينا إعداد الميزانية المختصرة لتسهيل العملية.

1.إعداد الميزانية المختصرة: من خلال ميزانية سنتي 2011 و2012 قمنا بإعداد الميزانيتين المختصرتين.

الجدول رقم (14): الميزانية المختصرة لسنة 2011 م.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية	364715137,07	أموال دائمة (خصوم غير جارية)	466252097,1
تثبيتات معنوية	13400,00	أموال خاصة	419509339,36
تثبيتات عينية	203891850,13	ديون طويلة الأجل	46742757,74
تثبيتات مالية	160809886,94	الخصوم الجارية	586176659,83
الأصول الجارية	548125669,4	ديون قصيرة الأجل	586176659,83
المخزونات	180802357,60	خزينة الخصوم	-
الزبائن	7758618,46		
مدينون آخرون	14527245,57		
الضرائب	43037447,74		
أصول جارية أخرى	302000000,00		
خزينة الأصول	139587950,49		
المجموع العام للأصول	1052428756,93	المجموع العام للخصوم	1052428756,93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحقين رقم (01) .

الجدول رقم (15): الميزانية المختصرة لسنة 2012 م.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية	259584368,83	أموال دائمة (خصوم غير جارية)	613950571,84
تثبيتات معنوية	-	أموال خاصة	593154378,91
تثبيتات عينية	186121868,25	ديون طويلة الأجل	20796192,93
تثبيتات مالية	73462497,58	الخصوم الجارية	374250552,99
الأصول الجارية	619305350,19	ديون قصيرة الأجل	374250552,99
المخزونات	207197811,23	خزينة الخصوم	-
الزبائن	83319323,83		
مدينون آخرون	18199466,44		
الضرائب	8588748,69		
أصول جارية أخرى	302000000,00		
خزينة الأصول	109311408,81		
المجموع العام للأصول	988201124,83	المجموع العام للخصوم	988201124,83

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحقين رقم (01).

2. التحليل المالي لميزانية مؤسسة الخزف الصحي خلال سنتي 2011م ، 2012م باستخدام المؤشرات المالية

سنحسب فيما يلي كل من رأس المال العامل بمختلف أنواعه واحتياجاته والخزينة.

1.2. حساب رأس المال العامل للمؤسسة

1.1.2. رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية

ويتم حسابه وفق العلاقة الآتية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة (الأصول غير الجارية)

سنة 2011:

101536960,03 = 364715137,07 – 466252097,1 دج

سنة 2012:

354366206,01 = 259584365,83 – 613950571,84 دج

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن رأس المال العامل من أعلى الميزانية موجب خلال السنتين 2011 و2012 حيث قدر على التوالي ب 101536960,03 دج و354366206,01 دج، وهذا يدل على أن الأصول الثابتة قد تم تغطيتها عن طريق الأموال الدائمة وبقاء فائض يعتبر كهامش أمان للمؤسسة تستعمله من أجل تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية، أي قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل.

2.1.2. رأس المال العامل الصافي من أدنى الميزانية

ويتم حسابه وفق العلاقة الآتية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة (الجارية) – الديون قصيرة الأجل.

سنة 2011:

101536960,03 = 586176659,83 – 68713619,86 دج.

سنة 2012:

354366206,01 = 374250552,99 – 728616759,00 دج.

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي من أدنى الميزانية موجب خلال السنتين 2011 و2012 وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة.

3.1.2. رأس المال العامل الإجمالي

وهو مجموع الأصول الجارية (المتداولة).

سنة 2011:

رأس المال العامل الإجمالي = **687713619,86 دج.**

سنة 2012:

رأس المال العامل الإجمالي = **728616759 دج.**

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنتين 2011 و2012، وهذا يدل على أنه هناك فائض على مستوى الأصول الجارية (المتداولة) تستغله المؤسسة في تمويل احتياجات دورة الاستغلال.

4.1.2. حساب رأس المال العامل الخاص

يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة (الأصول غير جارية)

سنة 2011:

364715137,07 – 419509339,36 = **54794202,29 دج.**

سنة 2012:

259584365,83 – 593154378,91 = **333570013,08 دج.**

نلاحظ من خلال النتائج أن رأس المال العامل الخاص موجب خلال الفترة المدروسة وذلك يدل على أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة.

5.1.2. رأس المال العامل الأجنبي

ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي – رأس المال العامل الخاص.

سنة 2011:

54794202,24 – 101536960,03 = **46742757,79 دج.**

سنة 2012:

333570013,08 – 354366206,01 = **20796192,93 دج.**

نلاحظ من خلال النتائج أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال الفترة (سنة 2011 و2012)، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على الأموال الخارجية وهذا مؤشر سلبي للمؤسسة.

2.2. حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة

يحسب وفق العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – النقدية) – (ديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية).

سنة 2011:

(139587950,49 – 687713619,86) – (0 – 586176659,83) = 548125669,37 –

586176659,83 = **38.050.990,46**– دج.

سنة 2012:

(109311408,81 – 728616759,00) – (0 – 374250552,99) = 619305350,19 –

374250552,99 = **245054797,2** دج.

نلاحظ من خلال النتائج أن مؤسسة الخزف الصحي عرفت وضعيتين خلال الفترة المدروسة، بحيث سالبة في سنة 2011 بمقدار (38050990,46- دج) وهذا يفسر اتجاه الشركة نحو تغطية الاحتياجات الدورية عن طريق الديون القصيرة الأجل. وكانت موجبة خلال سنة 2012 حيث قدرت بـ (245054797,2 دج) وهذا راجع إلى زيادة موارد الدورة المالية للمؤسسة.

3.2. حساب وتحليل الخزينة

وتحسب بإحدى الطريقتين التاليتين:

الطريقة (1): الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

سنة 2011:

139587950,49 = (-38050990,46) – 101536960,03 دج.

سنة 2012:

109311408,81 = 245.054.797,2 – 354.366.206,01 دج.

الطريقة (2): الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم.

سنة 2011:

139587950,49 = 0 – 139587950,49 دج.

سنة 2012:

109311408,81 = 0 – 109311408,81 دج.

نلاحظ من خلال النتائج أن الخزينة موجبة خلال السنتين 2011 و2012 وهذا راجع إلى أن رأس المال العامل كافي لتغطية احتياجات من رأس المال العامل مع بقاء فائض في السيولة، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

3. التحليل المالي لميزانية مؤسسة الخزف الصحي خلال سنتي 2011م، 2012م باستخدام النسب المالية

سيتم حساب كل من نسب السيولة ونسب النشاط ونسب التمويل.

1.3. نسب السيولة

ومن أهم نسب السيولة ما يلي:

1.1.3. نسبة التداول

وتحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة (خصوم الجارية)

سنة 2011:

% 117,32 = 100 × (586176659,83 / 687713619,86)

سنة 2012:

% 194,68 = 100 × (374250552,99 / 728616759,00)

نلاحظ من خلال الفترة المدروسة أن نسبة التداول مرتفعة خلال سنة 2011 وسنة 2012 بحيث قدرت في سنة 2011 ب1,17 وفي سنة 2012 ب 1,94 وهذا يدل أن جزء من الخصوم الجارية مغطى بالأصول المتداولة، و بالتالي يمكن تقييم المركز الائتماني لهذه المؤسسة بأنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

2.1.3. نسبة السيولة السريعة

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الديون القصيرة الأجل) × 100

سنة 2011:

% 86,47 = 100 ×(586176659,83 / (180802357,60 – 687713619,86)

سنة 2012:

%139.32 = 100 ×(374250.552,99 / (207.197.811,83 – 728.616.759,00)

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة تتراوح بين 0,86 و1,39، بحيث أن في سنة 2011 كانت منخفضة وهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتحصيل حقوقها من الغير لتسديد الديون قصيرة الأجل أما في سنة 2012 كانت مرتفعة (1,39) وهذا يدل على أن المؤسسة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

3.1.3. نسبة السيولة الجاهزة

وتحسب وفق المعادلة التالية:

(نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل) × 100

سنة 2011:

%23.81 = 586176659,83 / 139587950,49

سنة :2012

% 29,20= 374250552,99 / 109311408,81

من خلال النتائج نلاحظ أن نسبة السيولة لسنة 2011 تقدر ب 23,81 % ونسبة السيولة لسنة 2012 تقدر ب 29,20 % وتشير هاتين النسبتين إلى احتفاظ الشركة بقدر معقول من السيولة، وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها، وهذه النسبة تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

2.3. نسب النشاط

تكمن أهمية حساب هذه النسبة في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1.2.3. معدل دوران مجموع الأصول

ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

سنة 2011:

0,51 مرة = 1052428756,93 / 542700629,49

سنة2012:

0,51 مرة = 988201124,83 / 505117290,08

يقدر معدل دوران مجموع الأصول سنة 2011 ب 0,51 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في هذه السنة يولد 0,51 دينار من المبيعات، وقدر سنة 2012 ب 0,51 وهذا يدل على كفاءة إدارة الشركة في إدارة ممتلكاتها.

2.2.3. معدل دوران الأصول المتداولة

ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة.

سنة 2011:

687713619,86 / 542700629,49 = **0,78 مرة**

سنة 2012:

728.616759,00 / 505117290,08 = **0,69 مرة**

معدل دوران الأصول المتداولة قدر سنة 2011 ب 0,78 وسنة 2012 ب 0,69 وهو معدل منخفض وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون.

3.2.3. معدل دوران المخزون السلعي

ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

معدل دوران المخزون السلعي = صافي المبيعات / المخزون

سنة 2011:

180802357,60 / 542700629,49 = **3 مرة**

سنة 2012:

207197811,29 / 505117290,08 = **2,43 مرة**

قدر معدل دوران المخزون السلعي سنة 2011 ب 3، ولكنه انخفض سنة 2012 حين قدر بـ 2,43، فعدد المرات التي يتم فيها تحويل المخزون إلى مبيعات خلال 2011 هو ثلاث مرات بينما سنة 2012 مرتين تقريبا.

4.2.3. معدل دوران الأصول الثابتة

ويحسب وفق المعادلة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة

سنة 2011:

364715137,07 / 542700629,49 = **1,48 مرة**

سنة :2012

259584365,83 / 505117290,08 = **1,94 مرة**

من خلال النتائج نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة في سنة 2011 قدر بـ 1,48، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1,48 دينار من المبيعات وهو معدل منخفض وهذا يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة منخفض، وأنه في سنة 2012 ارتفع قليلا حيث قدرت ب 1,94 ولكنه ما زال

منخفض، وهذه الوضعية تستلزم على إدارة المؤسسة إما القيام باستغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها إن كانت غير مستغلة.

5.2.3. معدل دوران الذمم المدينة

وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد المدينين}}$$

سنة :2011

69,94 = 7758618,46 / 542700629,49 **مرة**

سنة 2012:

6,06 = 83319323,83 / 505117290,08 **مرة**

من خلال النتائج نلاحظ أن معدل دوران الدمم المدينة قدر سنة 2011 بـ 69.94 في حين سنة 2012 انخفض الى 6.06 مما يدل على قدرة المؤسسة على تحصيل ذممها من حسابات مدينة وأوراق القبض، كما يدل على كفاءة وفعالية إدارة الائتمان و التحصيل خلال سنة 2011 على عكس سنة 2012 حين لاحظنا انخفاض كبير في معدل دوران الذمم المدينة.

- متوسط فترة التحصيل

ويحسب كما يلي:

متوسط فترة التحصيل = عدد أيام السنة / معدل دوران الذمم المدينة.

سنة 2011:

5,14 = 69,94 / 360

سنة 2012

59,38 = 6,06 / 360

بالنسبة لفترة التحصيل قدرت في سنة 2011 بـ 5 أيام وهذه الفترة تعتبر منخفضة وهذا جيد للمؤسسة أما في سنة 2012 قدرت بـ 59 يوم وهذه فترة مرتفعة وتعني بأن هناك أموال مجمدة لدى زبائن المؤسسة مما يطرح مشاكل صعبة في سيرورة خزينة المؤسسة، ومن أجل تفادي ذلك لابد على المؤسسة مراجعة سياسة البيع لأجل.

6.2.3. معدل دوران الحسابات الدائنة

ويتم حسابه كما يلي:

معدل دوران الحسابات الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين.

سنة 2011:

218,23 مرة = 604767,40 / 131983778,47

سنة :2012

183,72 مرة = 747542,06 / 137342469,25

قدر معدل دوران الحسابات الدائنة في سنة 2011 بـ 218,23 وهو معدل مرتفع، ونلاحظ أن هذا المعدل انخفض سنة 2012 حيث قدر بـ .183,72. و نفسر ذلك بكفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع الملحوظ سنة 2011 في معدل دوران الحسابات الدائنة علامة من علامات كفاءة الأداء ، وسبب ذلك ناتج عن قدرة المؤسسة على تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل، أما الانخفاض في المعدل سنة 2012 فيعبر عن حالة النقص في السيولة، وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل.

- **متوسط فترة التسديد:** ويحسب كما يلي:

متوسط فترة التسديد= عدد أيام السنة / معدل دوران الحسابات الدائنة.

سنة 2011:

1,64 = 218,23 / 360

سنة 2012:

1,95 = 183,72 / 360

قدرت فترة تسديد المقدمة من طرف الدائنين خلال السنتين 2011 و 2012 بـ يوم واحد وتعد هذه المدة منخفضة جدا مقارنة بفترة التحصيل التي تتراوح بين 5 أيام و59 يوم على التوالي وهذا ما سيطرح مشاكل صعبة في سيرورة الخزينة، وما يعكس وضع غير جيد في هذه الفترة.

3.3. نسب التمويل (الرفع المالي)

1.3.3. نسبة التمويل الخارجي

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على الأموال الخارجية في عملية التمويل وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي = (إجمالي الديون / إجمالي الأصول) × 100

سنة 2011:

%60,13 = 1052428756,93 / 632919417,57

سنة 2012:

% 39,97 = 988201124,83 / 395046745,92

من خلال النتائج نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي سنة 2011 مرتفعة حيث قدرت ب60,13.% وهذا يدل على أن المؤسسة في هذه السنة اعتمدت بشكل كبير على الأموال الخارجية في تمويل أصولها. أما في سنة2012 انخفضت هذه النسبة فقدرت ب39,97% وهذا يدل على أن المؤسسة تتجه أكثر نحو أموالها الخاصة لتمويل جميع أصولها.

2.3.3. نسبة التمويل الدائم

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم: (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة) × 100

سنة 2011:

%127,84= 364715137,07 / 466252097,1

سنة 2012:

% 236,81= 259584365,83 / 613950571,84

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن نسبة التمويل الدائم مرتفعة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة، إذن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

3.3.3. نسبة التمويل الخاص (التمويل الذاتي):

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص =(الأموال الخاصة / الأصول الثابتة) × 100.

سنة 2011:

% 115,02 = 364715137,07 / 419509339,36

سنة 2012:

% 228,50 = 259584365,83 / 593154378,91

من خلال النتائج نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص خلال فترة الدراسة مرتفعة، حيث قدرت سنة 2011 بـ 115,02% وفي سنة 2012 بـ 228 % وهي أكبر من الواحد، وهذا يدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة دون اللجوء إلى الاقتراض.

4. التحليل الأفقي لميزانية المؤسسة خلال سنتي 2011 م و2012م

4 . 1 . التحليل الأفقي لجانب الأصول

الجدول الموالي يوضح التحليل الأفقي لجانب الأصول

الجدول رقم (16): التحليل الأفقي لجانب الأصول ميزانية2012/2011.

البيان	2011	2012	تغير	التغير النسبي%
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	13400,00	0	13400,00	%1
تثبيتات عينية	203808487,63	186038505,75	17769981,88	(%8,71)
تثبيتات جاري إنجازها	83362,50	83362,50	0	%0
سندات موضوعة موضع معادلة	0	0	0	%0
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	55847389,36	0	55847389,36	%1
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	87469766,65	55969766,65	31500000	(%36,01)
ضرائب مؤجلة على الأصل	17492730,93	17492730,93	0	%0
مجموع الأصول غير الجارية	364715137,07	259584365,83	105130771,24	% 28,82
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	180802357,60	2071979788,23	1891177431	%10,45
الزبائن	7758618,46	83319323,83	75560705,37	%9,73
المدينون الآخرون	14527245,57	18199466,44	3672220,87	%25,27
الضرائب	43037447,74	8588748,69	34448699,05	(%80,04)
الأموال الموظفة والأصول	302000000,00	302000000,00	0	%0

المالية الأخرى الخزينة	139587950,49	109311408,81	30276541,68	(21,68)
مجموع الأصول الجارية	**687713619,86**	**728616759,00**	**40903139,14**	**5,94**
المجموع العام للأصول	**1052428756,93**	**988201124.83**	**64227636,1**	**(%6,10)**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- التثبيثات العينية انخفضت خلال سنة 2012 بمقدار 17769984,88 أي بنسبة 8,81 %؛
- تثبيثات جارية انجازها ثابتة على مستوى سنتي 2011 و2012 ؛
- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية انخفضت سنة 2012 بمقدار 31500000 أي بنسبة 36.01%؛
- ضرائب مؤجلة على الأصل ثابتة على مستوى سنتي 2011 و2012؛
- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ ارتفعت سنة 2012 بمقدار 1891177431 أي بنسبة 10,25%
- الزبائن ارتفعوا سنة 2012 بمقدار 75560705,37 أي بنسبة 9,73 %؛
- المدينون الأخرون ارتفعوا بمقدار 3672220,87 أي بنسبة 25,27 %؛
- الضرائب انخفضت سنة بمقدار 34449699,05 أي بنسبة 80,04 %؛
- الخزينة انخفضت سنة 2012 بمقدار 302276541,68 أي بنسبة 21,68 %

4 . 2 . التحليل الأفقي لجانب الخصوم

الجدول الموالي يوضح التحليل الفقي لجانب الخصوم

جدول رقم (17): التحليل الفقي لجانب الخصوم ميزانية 2012/2011

الخصوم	2011	2012	التغير	التغير النسبي%
الأموال الخاصة	–	–	–	–
رأس المال تم إصداره	208000000,00	208000000,00	0	%0
علاوة واحتياطات	226488111,29	243480900,47	16992789,18	%7,50
النتيجة الصافية (حصة المجمع) (1)	49491989,18	29979290,84	19512698,34	%39,42

رؤوس أموال خاصة (مرحل من جديد)	64470761,11	111694187,60	47223426,49	%73,24
المجموع	419509339,36	593154378,91	173645039,6	%41,39
الخصوم غير جارية				
قروض وديون مالية	2018404,98	2018404,98	0	%0
مؤونات منتجات ثابتة مسبقة	44724350,76	18777787,95	25946562,81	%58,01
مجموع الخصوم غير جارية	46742757,74	20796192,93	25946564,81	%58.01
الخصوم الجارية				
موردون	604767,40	747582,06	142814,66	23,61
الضرائب	2290216,14	17878374,76	15588158,62	680,64
ديون أخرى	583281676,29	355624596,17	227657080,12	%39,03
خزينة الخصوم	0	0	0	%0
مجموع الخصوم الجارية	586176659,83	374250552,99	211926106,84	%36,15
المجموع العام للخصوم	1042428756,93	988201124,83	54227632,1	%5,20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- رأس المال الخاص ثابت على مستوى سنتي 2011 و2012 ؛
- العلاوات والاحتياطات والنتيجة الصافية انخفضت سنة 2012 بمقدار 169927849,18 أي بنسبة 7,50% فيما يخص علاوات واحتياطات أما النتيجة فانخفضت بمقدار 19512698,34 أي بنسبة 39,42%؛
- الأموال الخاصة ارتفعت سنة 2012 بمقدار 47223426,49 أي بنسبة 73,24%؛
- قروض وديون مالية و الخزينة بقيت ثابتة على مستوى سنتي 2011 و 2012؛
- موردون ارتفعوا سنة 2012 بمقدار 142814,66 أي بنسبة 23,61%؛
- الضرائب ارتفعت سنة 2012 بمقدار 15588158,62 أي بنسبة 680,64؛
- ديون أخرى انخفضت سنة 2012 بمقدار 227657080,12 أي بنسبة 39,03%.

5 . التحليل العمودي لميزانية المؤسسة خلال سنتي 2011 م و2012م

فيما يلي التحليل العمودي للميزانية:

الجدول رقم (18) : التحليل العمودي لجانب الأصول.

الأصول	2011	2012
الأصول غير جارية		
تثبيثات معنوية	%0,0012	%0
تثبيثات عينية	%19,36	%18,82
تثبيثات جاري إنجازها	%0,0079	%0,0084
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	%8,31	%5,66
ضرائب مؤجلة على الأصول	%1,66	%1,77
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	%5,30	%0
مجموع الأصول غير جارية	**%34,65**	**%26,26**
الأصول الجارية		
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	%17,17	%20,96
الزبائن	%0,73	%8,43
المدينون الآخرون	%1,38	%1,84
الضرائب	%4,08	%0,86
الأموال الموظفة و الأصول المالية الأخرى	%28,59	%30,56
الخزينة	%14,12	%11,06
مجموع الأصول الجارية	**%65,32**	**%73,73**
المجموع العام الأصول	**%100**	**%100**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01) .

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأصول غير الجارية انخفضت حيث كانت سنة 2011 تمثل 34,65% من إجمالي الأصول و لتنخفض إلى 26,26% سنة 2012 و هذا راجع إلى الانخفاض الذي شهدته الحسابات فمثلا التثبيثات المعنوية و العينية كانت سنة 2011 تمثل على التوالي 0,12% و 19,36% و لتنخفض سنة 2012 إلى 0% و 18,82%. فيما سجلت الأصول الجارية ارتفاعا حيث كانت سنة 2011 تمثل 65,32 % من إجمالي الأصول و سنة 2012 أصبحت 73,73%، و هذا الارتفاع يكون راجع إلى الارتفاع الذي على مستوى المخزونات و الزبائن والأموال الموظفة والأصول المالية الأخرى حيث كانت النسب سنة 2011 على التوالي 17,17% و0,73% و28,59% في حين أصبحت النسب سنة 2012 20,96% بالنسبة للمخزونات و8,43% بالنسبة للزبائن و 30,56 % بالنسبة للأموال الموظفة والأصول المالية.

الجدول رقم(19) : التحليل العمودي لجانب الخصوم.

الخصوم	2011	2012
رأس المال الخاص		
رأس المال تم إصداره	%16,76	%21,04
علاوات و احتياطات	%21,52	%24,63
النتيجة الصافية (حصة المجمع) (1)	%4,70	%3,03
رؤوس أموال خاصة (مرحل من جديد)	%6,12	%11,30
المجموع	%39,86	%60,02
الخصوم غير جارية		
قروض وديون مالية	%0,19	%0,2
مؤونات منتجات ثابتة مسبقة	%4,24	%1,90
مجموع الخصوم غير جارية	%4,44	%2,10
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	%0,05	%0,07
الضرائب	%2,17	%1,80
ديون أخرى	%55,42	%35,98
مجموع الخصوم الجارية	%37,87	%55,69
المجموع العام للخصوم	%100	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الأموال الخاصة شهدت ارتفاعا حيث كانت سنة 2011 تمثل 39,86% من مجموع الخصوم في حين قدرت سنة 2012 تمثل 60,02 %، أما فيما يخص الخصوم غير الجارية فشهدت انخفاض حيث كانت سنة 2011 تمثل 4,44 % من مجموع الخصوم و في سنة 2012 قدرت بـ 2,10%، أما الخصوم الجارية عرفت ارتفاع ملحوظ حيث قدرت سنة 2011 بنسبة 37,87% و إلى 55,69% سنة 2012 .

ثانيا: التحليل المالي لجدول حسابات النتائج لمؤسسة الخزف الصحي خلال سنتي 2011م ، 2012م

سنتطرق هنا إلى نسب الربحية، نسب المردودية وتحليل جدول حسابات النتائج عموديا لمعرفة تغيرات النتيجة.

1. نسب الربحية

1.1. نسبة مردودية الأموال الخاصة: ويتم حسابها وفق العلاقة الآتية:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = (الربح الصافي / الأموال الخاصة) x 100

سنة 2011:

%11,7 = 100 x (419509339,36 / 49491989,18)

سنة 2012:

%5 = 100 x (59315438,91 / 29979290,84)

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن مردودية الأموال الخاصة سجلت نسبة 11,7% سنة 2011 ثم انخفضت إلى 5% سنة 2012 وهي تعتبر منخفضة أي أن مساهمة الأموال الخاصة في تعظيم النتيجة ضعيفة.

2.1. معدل العائد على الاستثمار: ويتم حسابها وفق العلاقة الآتية:

معدل العائد على الاستثمار = (الربح الإجمالي / مجموع الأصول العامة)× 100

سنة 2011:

%0,69 = 100 x (1052428756,93 / 7318110,58)

سنة 2012:

%1,05 = 100 x (988201124,83 / 10395171,48)

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن العائد على الاستثمار سجل نسبة 0,69% خلال سنة 2011 ثم ارتفعت إلى 1,05% سنة 2012 لكنها نسب ضعيفة وتدل على عدم فعالية الأصول في إنتاج أرباح للمؤسسة أي أن الإدارة لا تستخدم أصولها بكفاءة وفعالية.

1 . 3 . نسبة مردودية النشاط: ويتم حسابها وفق العلاقة الآتية:

نسبة مردودية النشاط = (الربح الإجمالي / رقم الأعمال) x 100

سنة 2011:

%1,3 = 100 x (542700629,49 / 7318110,58)

سنة 2012:

%2 = 100 x (505117290,08 / 10395171,48)

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن مردودية النشاط سجلت نسبة 1.3% سنة 2011 وقد ارتفعت إلى نسبة 2% سنة 2012 لكنها نسب منخفضة وتدل على أن الأرباح الناتجة عن مبيعاتها قليلة أي أن الإدارة غير ناجحة في مختلف أنشطتها.

2. نسب المردودية

1.2. نسبة المردودية التجارية: ويتم حسابها وفق العلاقة الآتية:

نسبة المردودية التجارية = (نتيجة الدورة الصافية / المبيعات السنوية الصافية) x 100

سنة 2011:

%9,1 = 100 x (542700629,49 / 49491989,18)

سنة 2012:

%5,9 = 100 x (505117290,08 / 29979290,84)

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن المردودية التجارية سجلت نسبة 9,1% سنة 2011 ثم انخفضت إلى 5,9% سنة 2012 وهي نسب منخفضة وتدل على كم من دينار من رقم الأعمال يؤدي إلى نتيجة السنة.

2.2. نسبة المردودية المالية: ويتم حسابها وفق العلاقة الآتية:

نسبة المردودية المالية = (نتيجة الدورة الصافية / الأصول الخاصة) x 100

سنة 2011:

%11,7 = 100 x (419509339,36 / 49491989,18)

سنة 2012:

%5 = 100 x (593154378,91 / 29979290,84)

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن المردودية المالية سجلت نسبة 11,7% سنة 2011 ثم انخفضت إلى 5% سنة 2012 وهي نسب منخفضة أي أن معدل العائد الذي يحققه الملاك من وراء استثمار أموالهم في المؤسسة ضعيف.

3.2. نسبة المردودية الاقتصادية: ويتم حسابها وفق العلاقة الآتية:

نسبة المردودية الاقتصادية = (النتيجة الصافية / الأصول الاقتصادية) x 100

سنة 2011:

%4,7 = 100 x (1052428756,93 / 49491989,18)

سنة 2012:

%3 = 100 x (988201124,83 / 29979290,84)

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن المردودية الاقتصادية سجلت نسبة 4,7% سنة 2011 لتنخفض إلى 3% سنة 2012 وهي نسب منخفضة وتعتبر كمؤشرات سلبية للمؤسسة.

2. التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج:

ويتم هذا التحليل بحساب نسبة كل عنصر من جدول حسابات النتائج بالنسبة لرقم الأعمال.

الجدول رقم(20): التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج.

البيان	2011	2012
المبيعات والمنتجات الملحقة	%100	%100
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	%5,92	%4,95
1- إنتاج السنة المالية	**%105,92**	**%104,95**
المشتريات المستهلكة	%24,31	%27,19
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	%4,03	%3,86
2- استهلاك السنة المالية	**%28,35**	**%31,05**
3- القيمة الصافية للإستغلال(1-2)	**%77,57**	**%73,90**
أعباء المستخدمين	%62,08	%66,96
الضرائب والرسوم	%1,71	%1,75
4- إجمالي فائض الاستغلال	**%13,71**	**%5,17**
المنتجات العملياتية الأخرى	%0.07	%0,4
الأعباء العملياتية الأخرى	%1.74	%0,12
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	%6,71	%6,96
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	%4,52	%2,21
5- النتيجة العملياتية	**%9,91**	**%0,7**
منتوجات مالية	%1,38	%2,07
أعباء مالية	%0,03	%0,02

6- النتيجة المالية	**%1,34**	**%2,05**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب	**%11,25**	**%2,75**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	%21,39	%1,5
مجموع منتجات الأنشطة العادية	%111,9	%109,65
مجموع الأعباء الأنشطة العادية	%102,79	%108,4
8- النتيجة الصافية على الأنشطة العادية	**%9,11**	**%1,25**
عناصر غير عادية (منتجات)	-	%4,68
عناصر غير عادية (أعباء)	-	-
9- النتيجة غير عادية	-	**%4,68**
10- صافي نتيجة السنة المالية	**%9,11**	**%5,93**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02).

نلاحظ من الجدول أن النتيجة المحققة خلال سنة 2011 هي 9,11% من رقم الأعمال لتشهد انخفاض سنة 2012 حيث حققت نسبة 5,93% من رقم الأعمال ويرجع ذلك هذا الارتفاع لاستهلاك السنة المالية وكذلك ارتفاع مجموع أعباء الأنشطة العادية كما نلاحظ انخفاض واضح في إجمالي فائض الاستغلال حيث وصل إلى نسبة 50,17% في سنة 2012 بينما سجل نسبة 13,71% سنة 2011 نفس الشيء بالنسبة للنتيجة العملياتية والنتيجة العادية قبل الضرائب كذلك الحال بالنسبة للنتيجة الصافية على الأنشطة العادية والتي انخفضت من نسبة 9,11% سنة 2011 إلى نسبة 1,25% سنة 2012.

ثالثا: التحليل المالي لجدول التدفقات النقدية لمؤسسة الخزف الصحي خلال سنتي 2011م،2012م

سنقوم بتحليل تدفقات الخزينة بواسطة مؤشرات جودة السيولة ومقاييس تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة.

1.مؤشرات جودة السيولة (مؤشر تغطية النقدية المتداولة)

ويتم حسابه وفق العلاقة الآتية:

مؤشر تغطية النقدية المتداولة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية.

سنة2011:

9044090,71/23226897,10=**2,56 مرة.**

سنة 2012:

1,38=45349439,28/- 62917635,69 **مرة.**

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن المؤسسة حققت صافي تدفق نقدي مقدر ب 2,56 مرة سنة 2011 أي أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي تساهم في تغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية أما سنة 2012 فقد حققت نسبة 1,38- مرة وهو تدفق نقدي سالب أي أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي لم تكن كافية حتى لتغطية الالتزامات التشغيلية ما يؤكد أن السيولة المتوفرة لدى المؤسسة في الحقيقة هي نقدية عاطلة وليست خلال الدورة من النشاط الرئيسي للمؤسسة.

3. مقاييس تقييم جودة الخدمة أو نوعية أرباح المنشأة

1.2. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: ويتم حسابها وفق العلامة الآتية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية/ صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.

سنة 2011:

23226897,10/23226897,10 =**1مرة.**

سنة 2012:

62917635,69/-62917635,69 - =**1 مرة.**

من خلال النتائج السابقة نلاحظ تحقيق كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لنسبة تقدر ب1مرة كلا السنتين أي أن التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية تساهم بشكل كامل في تغطية صافي التدفقات النقدية للنشاطات التشغيلية.

2.2. مؤشر النقدية التشغيلية: ويتم حسابه وفق العلاقة الآتية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية /صافي الدخل.

سنة2011:

49491989/23226897,10 = **0.46 دج.**

سنة 2012:

62917635,69/- 29979290,84 = **2.09دج.**

نلاحظ من النتائج السابقة تحقيق مؤشر قيمته 0.46 دج سنة 2011 وهو ما يعاكس انخفاض جودة الربحية خلال الدورة أما في نسبة 2012 فيسجل انخفاضا ليصل إلى 2.09- دج وهو مؤشر سلبي.

3.2. دليل مؤشر النشاط التشغيلي: ويتم حسابه وفق العلاقة الآتية:

مؤشر دليل النشاط التشغيلي= صافي التدفق التشغيلي/ الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب.

سنة 2011:

0.38= 61106741.18 /232226897,10 **دج.**

سنة 2012:

4.51- = 13938507.35/-62917635,69 **دج.**

من خلال النتائج السابقة نلاحظ تحقيق مؤشر دليل النشاط التشغيلي لسنة 2011 يقدر ب0.38 وهذا مؤشر منخفض لكنه يدل على قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد الأرباح ليسجل انخفاض سنة 2012 يقدر ب4.51- دج.

4.2. العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: ويتم حسابه وفق العلاقة الآتية:

العائد على الأصول من التدفق التشغيلي = صافي التدفقات النقدية التشغيلية /مجموع الأصول.

سنة 2011:

0,23 = 988201124.83/23226897,10 **دج.**

سنة 2012:

0,05- =1052428756.93/-62917635,69 **دج.**

4. التدفق النقدي الحر: ويتم حسابه وفق العلاقة الآتية:

التدفق النقدي الحر: صافي التدفق النقدي من نشاطات التشغيل/ التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار في الآلات والمعدات والأصول طويلة الأجل .

سنة2011:

. 3,74 =6197099,49/23226897,10

سنة 2012:

1.63- =38481708,12/-62917635,69

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أنه تم تحقيق تدفق نقدي حر موجب سنة 2011 يقدر ب3,74 وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة غطت التزاماتها المخطط لها ولديها النقدية الكافية للتوسع في حجم أصولها أما نسبة 2012 المؤسسة تدفق نقدي حر سالب يقدر ب1,63- وهذا يشير إلى عدم قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المخطط لها.

ملاحظة

إن النسب والمؤشرات المالية التي قمنا بحسابها وتحليلها أعلاه هي النسب والمؤشرات ذاتها المستخدمة من طرف المحلل المالي لمؤسسة الخزف الصحي خلال السنتين 2011م، 2012م، بحيث يستعين لحسابها على برمجية الكترونية خاصة بالمؤسسة، فبعد أن كانت مهمته في ظل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN هي تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية ومن ثم تحليلها ماليا ، فقد سهلت عليه مهامه اثر تبني المؤسسة للنظام المحاسبي المالي SCF ابتداء من سنة 2011م، هذا النظام المحاسبي الذي جاء بقوائم مالية جاهزة لخدمة أغراض التحليل المالي وإنتاج معلومة مالية بطبيعتها. ويجدر بالذكر تقديم انتقاد بسيط لهذا المحلل المالي فهو يقوم بالتدقيق المحاسبي الداخلي إضافة إلى مراقبة التسيير والتحليل المالي كثلاث وظائف في نفس الوقت، وهذا ما يطرح إشكال، إذ من المفروض أن تكون لكل وظيفة الشخص المناسب والمؤهل أكاديميا ومهنيا للقيام بها، والتداخل بين الوظائف ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يفقدها فعالية نظام رقابتها الداخلية، وقد لا يؤدي للتقييم الجيد واستقلالية الرقابة على أدائها.

خلاصة

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في مؤسسة الخزف الصحي بحيث قمنا بتحليل القوائم المالية التي تخص سنتي 2011 م و 2012م على اعتبار أن سنة 2011 هي سنة بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي في هذه الشركة، وعلى هذا الأساس وجدنا أن للنظام المحاسبي المالي أثر على وظيفة التحليل المالي في هذه المؤسسة وذلك لأن النظام المحاسبي المالي قد سهل عملية التحليل المالي فبعدما كان المحلل المالي يقوم بتحليل الميزانية بعد إجراء مجموعة من التعديلات عليها وذلك لتحويلها من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية في النظام القديم، أصبح في هذا النظام يقوم بالتحليل مباشرة على الميزانية المالية، وكذلك أضاف النظام المحاسبي المالي قائمة جديدة تتمثل في قائمة التدفقات النقدية.

خاتمة.....

بعد الانتهاء من عرض وتقديم الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة "أثر تطبيق النظام الحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية " والذي تطرقنا فيه إلى النظام المحاسبي المالي الذي هو نتاج التوافق المحاسبي الدولي، كما تطرقنا إلى مختلف طرق وأساليب التحليل المالي والأثر الناتج من تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبعد تدعيم هذه الدراسة النظرية بدراسة تطبيقية أجريت في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى 2012م، فإنه يمكن عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

1 . نتائج الدراسة

فيما يتعلق بالجانب النظري تم التوصل إلى النتائج التالية:

– مر النظام المحاسبي الجزائري بنقلة نوعية من تبني المخطط المحاسبي الوطني نحو تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، وذلك تماشيا مع أغراض التوافق المحاسبي الدولي، وقد اشتمل تطبيق النظام المحاسبي المالي على عدة تعديلات جذرية لاسيما في الإطار المفاهيمي وكيفية إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة.

– تعتبر وظيفة التحليل المالي آلية يتم من خلالها التقييم المستمر لأداء المؤسسة المالي، وضعيتها المالية، ونتيجة نشاطها، بحيث يستخدم المحلل المالي في ذلك مؤشرات ونسب مالية يقوم بحسابها بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة، حساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية، يقوم بتحليل تلك النسب والمؤشرات المالية وتقييمها ومن ثم الحكم على أداء المؤسسة، اكتشاف نقاط قوتها وضعفها، ومن ثم اقتراح التعديلات الضرورية مستقبلا؛

– تعتبر القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي خاصة منها الميزانية، حساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية، حلقة الوصل بينه وبين وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فبفضلها يسهل على المحلل المالي حساب المؤشرات والنسب المالية من دون تحمل عناء تحويل الميزانية المحاسبية إلى مالية، أو حساب التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، بل صارت المعلومة المحاسبية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي مالية بطبيعتها لتخدم أغراض التحليل المالي؛

خاتمة.....

أما فيما يتعلق بالجانب العملي من هذه الدراسة فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي ايجابا على وظيفة التحليل المالي في مؤسسة الخرف الصحي بالميلية، فطريقة عرض القوائم المالية بعد تبني للنظام المحاسبي المالي في المؤسسة ابتداء من 2010م سهلت وظيفة التحليل المالي؛

- هناك عدم فصل بين الوظائف في مؤسسة الخرف الصحي بالميلية، حيث وجدنا أن المدقق الداخلي هو من يقوم بعمل المحلل المالي ومراقبة التسيير في آن واحد وهذا يفقد الشركة فعالية نظام رقابتها الداخلية.

2 . الاقتراحات

في نهاية هذه الدراسة ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات نخصصها للمسؤولين والإطارات الفاعلة في مؤسسة الخزف الصحي:

- على المؤسسة معالجة مشكلة الربحية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن؛

- على المؤسسة مراجعة سياسة البيع لأن هناك أموال مجمدة لدى زبائن الشركة؛

- على المؤسسة مراجعة سياسة الشراء لأجل لأن فترة التسديد المقدمة من طرف الدائنين منخفضة كثيرا بالنسبة لفترة التحصيل؛

- على إدارة المؤسسة استخدام أصولها بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق أرباح للمؤسسة؛

- الاهتمام أكثر بالأنشطة المولدة للأرباح؛

- توسيع مجال التدفقات النقدية إلى الأنشطة الاستثمارية والتمويلية لأن الاعتماد على مصدر تدفق واحد يهدد استمرارية المؤسسة؛

- ضرورة تعيين محلل مالي وتجنب الخلط بين الوظائف لضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية.

3 . آفاق الدراسة

بعد انتهاء هذه الدراسة نرى أنها تفتح بعض الآفاق لدراسات لاحقة في المواضيع التالية:

- مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق مفاهيم وقواعد النظام المحاسبي المالي.

- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة.

- دور النظام المحاسبي المالي في تطور الاستثمار الأجنبي.

- التحليل المالي للقوائم المالية للحسابات المدمجة.

أولا: المراجع باللغـــة العربيـــة

أ- الكتب

1. الدلاهمة سليمان مصطفى، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
2. الدوسقي السميع، أساسيات المحاسبة، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، 2004.
4. الشريف عليان وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
5. الشريف يونس حسين وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، منشورات جامعة قاز يونس، ليبيا،1998.
6. الشنطي أيمن زهير، الحدرب عامر عبد الله، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
7. الشيخ فهمي مصطفى، التحليل المالي، المطبعة المالية، رام الله، فلسطين، 2008.
8. الشواورة فيصل محمود، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
9. الصياح عبد الستار مصطفى، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن،2007.
10. الصفار هادي رضا، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن، 2006.
11. العلي أسعد حميد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2012.
12. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
13. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005.
14. بوتين محمد، المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1999.
15. تايه عدنان وآخرون، الإدارة المالية، النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

16. تايه عدنان النعيمي، فؤاد تميمي راشد، التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العملية، عمان، الأردن، 2011.

17. جربوع يوسف محمد، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

18. حماد طارق عبد العال، دليل المحاسب إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

19 . دادي عدون ناصر، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

20 . دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

21. راضي خنفر مؤيد وآخرون، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

22. شاكر محمد منير وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعات القرار، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005.

23. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

24. شيخة خميسة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

25. طرطار أحمد، منصر عبد العالي، تقنيات المحاسبة العامة، وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار الجسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.

26. عباس علي، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

27. عبد الله خالد أيمن، صايل رمضان، مبدئ المحاسبة، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، الأردن، 2007.

28. عشيش حسين سمير، الكبسي إشراف ظافر، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

29. عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2000.

30. غنيم أحمد محمد، الإدارة المالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

31. قادري الأزهر، مبادئ في المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الطبعة الرابعة، الجزائر، 1992.

32. قاضي حسين ، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

33. كراجة عبد الحكيم وآخرون، الإدارة المالية، النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

34. مطر محمد، مبادئ المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية، دار محمد للنشر والتوزيع، 2010.

35. ناجي الحيالي وليد، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

ب – الرسائل الجامعية

1.الجرجاوي حليمة خليل، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

2. آيت محمد مراد، ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014.

3. بدوي إلياس، دور تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF وفق المعايير IAS/IFRS في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

4. بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

5. بن بلغيث مداني، إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر،.2004

6. بن رحمون سليم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي الجديد، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

7. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.

8. بوعلي عبد النور، النظام المحاسبي المالي بين تطبيق معايير المحاسبة والقوانين الجبائية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، جامعة أكلي محند الحاج، البويرة، الجزائر 2015.

9. حافي راسي نادية، مفتاح يمينة، دراسة عقود الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014.

10. رزقي إسماعيل، أعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

11. ركيمة سعاد، مدى قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية باستخدام مؤشرات التحليل المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جيجل، الجزائر، 2014.

12. زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2003.

13. سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

14.صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010.

15. كريوي محمد، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015.

16. كسيس أسماء، بردعي سمية، دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014.

17. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.

18. لشهب عمر، تقييم تطبيق النظام المحاسبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

19. مخلوفي محمد عادل، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر، 2015.

20. نوي هناء ، النظام المحاسبي المبسط " دراسة وصفية نقدية" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

21. يوسفي رفيق، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2012.

ج – الملتقيات والمؤتمرات والندوات

1 . بن بلغيث مداني، **تسيير الانتقال نحوFCSN**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، حول موضوع FCSN في ظل المعايير الدولية التجارية تطبيقات و آفاق، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 17 و 18 جانفي 2010.

2. بن بلغيث مداني، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة ورقلة، الجزائر، 13 و14 ديسمبر 2011.

3. خميسي محمد بن رجم، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري وآليات تطبيقه في ظل المعايير الدولية IFRS/IAS ، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13 –15 أكتوبر 2009.

4. رزيق كمال، النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة و صعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.

5. رقايقية فاطمة الزهراء، إصلاح وتكييف النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولي حول معايير المحاسبية الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، يومي 25 و26 ماي 2010.

6. عزوز علي، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 17 و18 جانفي 2010.

7. مرزوقة صالح وبوهرين فتيحة، الإبداع المحاسبي من خلال المعايير المحاسبية الدولية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر يومي 11 و13 ماي 2010.

8. نقماري سفيان، بلهادف رحمة، واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، الجزائر، يومي 13 و14 جانفي 2013.

9. جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2009.

10. قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث ، العدد: 10، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.

د – النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1. الأمر رقم 75–35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني .

2. القانون 07 – 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجزائر 2007.

3. القرار المؤرخ في 23 جوان 1975، والمتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني.

4. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لأسقف رقم وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة والمتوسطة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

ثانيا: المراجع باللغـــة الأجنبية I

a. Livres

1.Bernard Raffourmier , les nomes comptables internationales,édition economica, paris, france , 1996.

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

تمهيد

المبحث الأول: تطور المحاسبة والاتجاه نحو التوافق المحاسبي الدولي.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي في الجزائر من المخطط المحاسبي الوطني PCN نحو تبني النظام المحاسبي المالي SCF.

خلاصة

الفصل الثاني : الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي للقوائم المالية.

خلاصة

الفصل الثالث: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: القوائم المالية كحلقة وصل بين النظام المحاسبي المالي ووظيفة التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

خلاصة

الفصل الرابع: دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

تمهيد

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية لسنتي 2011 م و 2012 م وفق النظام المحاسبي المالي.

خلاصة

مقدمة

خاتمة

المراجع

الملاحق

الملخص

الملحق رقم (01)

ميزانية المؤسسة لسنتي 2011 م و 2012 م

الملحق رقم (02)

جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنتي

2011م و 2012 م

الملحق رقم (03)

قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة لسنتي

2011م و 2012 م

الملخص

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية.

من إعداد الطالبتين: معريوة أنيسة، لعويرة عبلة

تحت إشراف: د.فداوي أمينة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، وتم إسقاط الدراسة النظرية على حالة شركة الخزف الصحي بالميلية، بعد أن تم التعرف على القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، وكذا أدوات التحليل المالي المستعملة في تحليلها و تقييمها.

و توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ايجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة التحليل المالي في شركة الخزف الصحي بالميلية من خلال المستجدات التي جاء بها هذا النظام المحاسبي لاسيما في كيفية إعداد وعرض القوائم المالية خاصة منها الميزانية المالية ، حساب النتائج و قائمة التدفقات النقدية ، فهذه القوائم تعتبر حلقة الوصل بين النظام المحاسبي المالي و وظيفة التحليل المالي إذ تسهل عملية حساب المؤشرات و النسب المالية و تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، فتلك القوائم المالية تتضمن معلومات مالية جاهزة لأغراض التحليل المالي.

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي المالي، التحليل المالي، شركة الخزف الصحي بالميلية.

Abstract

The impact of financial accounting system application on the financial analysis function in the Algerian economic companies

-Case of Health Porcelain Company in Elmilia.

Prepared by: Marioua Anissa, Laouira Abla

Supervised by :

Dr .Feddaoui Amina

This study aimed to identify the impact of financial accounting system application on the financial analysis function in the Algerian economic companies, we dropped the theoretical study on the case of Health Porcelain Company in Elmilia, we identified the financial statements prepared according to financial accounting system during the period 2011-2012, as well as we used financial analysis tools to analyze and evaluate these statements.

The study concludes that there is a positive impact of financial accounting system application on the financial analysis function in Health Porcelain Company in Elmilia ,through the developments that came out of accounting system, particularly in the preparation and presentation of financial statements , the balance sheet , the income statement and cash flow statement, these statements considered as a liaison between the financial accounting system and the function of financial analysis, because it facilitates the process of calculating financial indicators and ratios, to evaluate the performance of company , so these financial statements include financial information ready for financial analysis uses.

Key words: Financial Accounting System, Financial Analysis, Health Porcelain Company.